جوزيف ابو نهرا

الإكليروس والملكية والسلطة

أبحاث في تاريخ لبنان الإجتماعي والإقتصادي

A
956.9204
A154i

جوزيف أبو نهرا

الإكليروس والملكية والسلطة

أبحاث في تاريخ لبنان الاجتماعي والاقتصادي

L A U - Riyad Nassar Library
13 JUL 2007
RECEIVED

Ras Beirut Bkshp. 12403

دار النهار

© دار النهار للنشر، بيروت
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى، آذار 2007
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com
ISBN 9953-74-140-9

المحتويات

مقدّمـــة 9

الوجه الآخر للعلاّمة ابراهيم الحاقلاني
رجل المهمّات السياسية والأعمال التجارية 13

انتقال الملكية والنفوذ من اللّمعيين إلى الإكليروس
في المتن في القرن الثامن عشر 37

الجبل وتاريخ لبنان السياسي والاجتماعي 58

أرشيف الأديار مصدر لكتابة تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي
دفاتر حسابات الرهبانيّتين الشويريّة والحلبيّة (1723-1796)............ 73

البطاركة الموارنة في كتابات الرحّالة الغربيين........................ 95

شرع إسلامي وقضاة مسيحيّون
المطران يوحنا حبيب الفقيه والقاضي 135

المدرسة المارونيّة الحديثة والمسألة الشرقيّة:
تأثير التجاذبات السياسية على المشروع الدّيني 164

يقظة الشرق بين مدارس لبنان ومطابعه ومدافع بونابرت في مصر 183

مقدّمة

تميّزت معظم الدراسات العائدة إلى تاريخ لبنان، حتى السبعينات من القرن العشرين، بالتركيز على التاريخ السياسي، فسلّطت الأضواء على دور الأمراء حكّام الجبل وبعض المشايخ المقاطعجيين وصراعاتهم من أجل السلطة أو التسلّط، تاركة في الظلّ دور الشعب العادي المعاند الذي تحدّى، إلى جانب قساوة الطبيعة، مظالم الحكّام والغزاة، ففتت الصخر وزرع الوعر، وجبل الأرض بعرقه ودمه ليضمن لنفسه حياة حرّة كريمة. فما أكثر الدراسات عن الأمراء الحاكمين والعائلات المقاطعجية في المرحلة العثمانيّة وما أقلّها نسبيًا عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب في عهدهم، ذلك الشعب الذي يحلو للمؤرّخ الفرنسي جورج لوفيفر أن يسمّيه: «نور التاريخ»!

إن الاهتمام بدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في لبنان برز متأخّرًا بالنسبة إلى المدرسة التجدّدية التاريخية L'Histoire Nouvelle التي ظهرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. بدأت هذه المدرسة مع تأسيس مجلّة «حوليّات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي» Annales d'histoire économique et sociale التي أطلقها مارك بلوخ ولوسيان فافر، سنة 1929 في جامعة ستراسبورغ الفرنسية حيث أعددت، سنة 1983، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ ، ثم كان لي شرف المشاركة في التدريس بصفة أستاذ زائر ما بين 1991 و1993، فتأثرت بمناهج هذه المدرسة التجدّدية وطرائقها.

تقضي المدرسة التجدّدية التاريخية بتجاوز الأحداث السياسية التي تتمحور حول دور الملوك والحكّام، إلى دراسة تاريخ الإنسان وحياته الاقتصادية

والاجتماعية في الزمان والمكان. وهي تعتبر أنه ما دام التاريخ علماً من العلوم الانسانية، فمن الضروري أن يزيد من انفتاحه على العلوم الانسانية الأخرى وعلى العلوم الوضعية، فيفيد من تطوّرها ومن تقنيّاتها الحديثة، كعلم السكّان، والإحصاء، والرياضيات، والبيولوجيا، وغيرها. وبسبب تداخل علم التاريخ مع سائر العلوم الانسانية فقد أصبح من المتعارف عليه اليوم تسميتها بعلوم الحياة Sciences de la vie.

بعد الحرب العالمية الثانية تحوّلت المدرسة التجدّدية من الاهتمام بتاريخ الانسان في المطلق إلى الاهتمام بتاريخ المجتمعات البشرية. انتقل نشاطها من ستراسبورغ إلى باريس حيث تمّ تأسيس المعهد التطبيقي للدراسات العليا Ecole Pratique des Hautes Etudes ولم يعد تعليم التاريخ مقتصراً على الدروس النظرية بل راح يقرنها بالأبحاث التطبيقية والدراسات الميدانية. وتبعًا لتحوّل الاهتمامات ولتطوّر منهجية البحث التاريخي فقد تغيّر اسم المجلّة وأصبحت تعرف بـ«حوليّات، اقتصاديات، مجتمعات، وحضارات *Annales, Economies, Sociétés, Civilisations*.

أمّا في لبنان فقد بدأت معالم المدرسة التجدّدية التاريخية بالظهور منذ سبعينات القرن الماضي مع خرّيجي اختصاص التاريخ في المعهد العالي للآداب Ecole Supérieure des Lettres في بيروت التابع لجامعة ليون II الفرنسية، ومع جيل الباحثين الشباب حملة الدكتوراه في التاريخ من جامعات لبنان وأوروبا وأميركا. تشكّلت كوكبة من المؤرّخين المحدثين في الجامعة اللبنانية وفي بعض الجامعات الخاصّة، وتعاونت لتأسيس الجمعيات العلمية وتنظيم المؤتمرات والندوات. كما توجّه الاهتمام نحو تشجيع الطلاّب على المساهمة بتوثيق الأرشيف العام وأرشيف العائلات المقاطعجية والمؤسّسات الدينية الاسلامية والمسيحية، ودراسته بمنهجية علمية شمولية تتطرّق إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والادارية والثقافية وليس فقط إلى النواحي السياسية.

أملنا أن يلقى تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي اهتمامًا أكبر لأنّ ذلك من شأنه المساهمة في التخفيف من النزاعات السياسية، إذ تبرز فيه حاجة أفراد المجتمع

جميعهم إلى التبادل والتعاون بعضهم مع البعض الآخر عبر التعاطي اليومي لتأمين مصالح مشتركة، بغضّ النظر عن أي انتماء ديني أم سياسي.

انّ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي هو تاريخ التبادل والتكامل بينما التاريخ السياسي هو أقرب إلى تاريخ التنافر والتناحر، لذلك فهو أكثر تعرّضًا لمنزلق الكتابة الايديولوجية، وهي اليوم عملة رائجة عند بعض المؤرّخين الذين تحيد كتاباتهم عن الأمانة العلمية لمصلحة زعامات أو فئات سياسية وطائفية على حساب مصلحة الوطن ومستقبل شعبه.

فلا نتلاعبنّ بالتاريخ لتشويه الحقيقة التاريخية خدمة لمصالح فئوية لئلاّ ينقلب السحر على الساحر. فالتاريخ، كما يقول بول ڤاليري، «هو أخطر ما أنتجته كيمياء الفكر». ومن المعروف أنّ من يسمح لنفسه التلاعب بالحقيقة التاريخية يتعرّض إلى أن يصبح يومًا ألعوبة التاريخ.

إن الأبحاث التي تجمعها دفّتا هذا الكتاب هي في معظمها مساهمات قدّمت في ندوات ومؤتمرات تاريخية في لبنان والخارج. وقد تمّ نشر بعضها مع أعمال المؤتمرات والبعض الآخر ينشر للمرّة الأولى، وهي تصبُّ في خانة المدرسة التجدّدية التاريخية. إنها إسهام متواضع في إبراز التاريخ المغمور للبنان الشعب والإنسان لا لبنان الحاكم والسلطان. أرادها كاتبها حافزًا لهواة التاريخ ولنشء الباحثين الشباب من أجل المثابرة على البحث العلمي لابراز ما في تراثنا التاريخي من كنوز وما في ماضينا من أمثولات وعِبر، لو تأمّلنا فيها وأخذنا بها لتبدّدت غيوم الحاضر وطلع فجر أمل جديد يضيء لنا طريق مستقبل أكيد.

L A U - Riyad Nassar Library

الوجه الآخر للعلّامة ابراهيم الحاقلاني
رجل المهمّات السياسية والأعمال التجارية

ابراهيم الحاقلاني، تلميذ المدرسة المارونية في روما، هو من النوابغ الذين سطع نجمهم عالياً في سماء الفكر شرقاً وغرباً. يصعب على الباحث أن يحيط بكل جوانب شخصيّته الفريدة والغريبة، وقد جمعت العديد والحميد من الصفات التي تتآلف حيناً حتى التكامل وتتنافر أحياناً حتى التناقض.

تابع ابراهيم الحاقلاني الدراسات العليا استعداداً للكهنوت، فكان لامعاً ومميزاً، لكنّه لم يرتسم كاهناً وحمل لقب شمّاس. تزوّج مرّتين وبقي دائم الحنين الى دعوته الأولى. بعد وفاته دخل ولداه المدرسة المارونية في روما فترهّب أحدهما ثم ترك الدير ليصبح كاهناً علمانياً[1].

تعمّق الحاقلاني في اللاهوت ثم انصرف عن الرسالة الكهنوتية الى السياسة والتجارة، وعمل سفيراً للأمير فخر الدين المعني الثاني في توسكانا ووكيلاً لأعماله التجارية في إيطاليا وتونس والجزائر.

منذ بداياته في المدرسة المارونية، كان الحاقلاني تلميذاً مشاكساً، عنيداً في الدفاع عن كرامة الطائفة المارونية، وجسوراً غير هيّاب في مجابهة المعتدين على كرامته وحقوقه الشخصية. حمل اليراع في يد والبندقية في اليد الأخرى فبرّز في الإثنين. لم تقلّ دقّته في التأليف والترجمة ودراسة المخطوطات وتوثيقها، عن براعته في التفاوض السياسي والتبادل التجاري. وسّع آفاق تجارته وأصنافها فتاجر بالحرير

---

(1) Nasser Gemayel, *Les Echanges Culturels entre les Maronites et l'Europe (Du Collège Maronite de Rome, 1584, au Collège de Ayn Warqa)*, Beyrouth, 2 tomes, 1984, t. 1, p. 401-403.

كما تاجر بالعبيد وحمل الى بلاده من أوروبا كل جديد فريد.

كان اسم الحاقلاني معروفًا ومهابًا بين تجّار البحر المتوسّط وقراصنته، ومشهورًا ومحترمًا في أوساط المثقّفين في باريس وروما وسائر انحاء أوروبا. وبقي في كل ذلك مارونيًّا أصيلاً متعلّقًا بجذوره الدينيّة ومفاخراً بأصوله الجبلية وبانتمائه الى قرية حاقل المشهورة حيث تتحجّر الأسماك بفعل عوامل الجيولوجيا، وتلين العقول وتتّسع تجاوباً مع عوامل التطوُّر الحضاري وتأثراً باشعاع نور العلم وسحر الكلمة.

كان للعلاّمة إبراهيم الحاقلاني مبادرات لامعة وجولات زاهية في ميادين الفكر والإبداع، تأليفاً وترجمةً ونشراً فعلّم اللغات الشرقية في بيزا وروما وباريس وترك العديد من المؤلّفات كما ساهم في فهرسة المكتبة الڤاتيكانية. واشتهر، اكثر ما اشتهر، في هذا المجال. سنحاول الإضاءة على ناحية أخرى من شخصيته لإبراز دوره كمندوب سياسي وتجاري للأمير فخر الدين الثاني.

اولاً: الحاقلاني رجل المهمّات السياسية

لا بدّ، لإبراز دور ابراهيم الحاقلاني السياسي، من وضع هذا الدور في إطاره العام، أي في إطار سياسة فخر الدين الخارجية من جهة، وسياسة البابوية والدول الأوروبية في الشرق بالنسبة للسلطنة العثمانية من جهة أخرى، مع إبراز دور تلامذة المدرسة المارونية في روما لتوثيق علاقة فخر الدين بأوروبا، والتوفيق بين طموحات الموارنة ومشاريع فخر الدين ومصالح روما وبعض الدول الكاثوليكية.

1. سياسة فخر الدين الخارجية

قامت سياسة الامير فخر الدين الداخلية على تشجيع العمران وتطوير الزراعة والصناعة وتوحيد مختلف العناصر العائلية والدينية التي ينتمي اليها سكّان المقاطعات اللبنانية. كما ارتكزت على إنشاء جيش قوي، حديث التجهيزات، ساعده في توسيع رقعة الأراضي الخاضعة لحكمه، حتى تعدّت بكثير ما يعرف اليوم بحدود الدولة اللبنانية. أما سياسته الخارجية فلم تقتصر على التوسع وضمّ مقاطعات من فلسطين والأردن وسوريا وجزء من الأناضول التركي، بل تعدّت

ذلك إلى تأمين الاستقرار لهذه الدولة وظروف الدفاع عنها في وجه تقلُّبات السلطة المركزية في اسطمبول ومطامع الولاة في الجوار. لم يكن بمقدور فخر الدين تحقيق ذلك بدون مساندة قوى اوروبية داعمة التقت مشاريعها مع مشاريعه وتوافقت مصالحها مع مصالحه.

بدأ الأمير فخر الدين سياسة الانفتاح على الغرب إثر استيلائه على مرفأ صيدا سنة 1593، فتوفرت له قاعدة بحرية على المتوسط الذي يصل اوروبا المسيحية بالشرق العثماني[1]. مال الى الموارنة، وقدّم لهم الحماية، وسلّمهم مراكز عليا، في الإدارة والجيش، فضمن وساطتهم لدى الكرسي الرسولي وحكّام اوروبا. وكانت المدرسة المارونية التي تأسست في روما سنة 1584، بدأت تخرّج أفواج الطلاّب الوافدين اليها من جبل لبنان. أتقنوا لغات الغربيين وخبروا أنماط معيشتهم وأنظمة الحكم عندهم، فكان بعضهم سفراء له في الحواضر الأوروبية، وقد ساهموا في وضع أسس سياسته الخارجيّة، وشاركوا في تنفيذ خططها.

كان الأمير فخر الدين حذراً في التعاطي مع الدول الأوروبية القريبة من الدولة العثمانية او تلك التي لها معها معاهدات، كفرنسا وانكلترا والبندقية وهولندا. وكان أشد ميلاً الى الدول المعادية لها مثل الكرسي الرسولي، وتوسكانا، واسبانيا، والنمسا – المجر، ومالطه.

2. سياسة الدول الأوروبية ومخططاتها الشرقية

كانت إسبانيا وتوسكانا، بدعم من الكرسي الرسولي، تسعيان الى استعادة الأراضي المقدَّسة في فلسطين والتوسُّع في سوريا ولبنان وجزيرة قبرص، والقضاء على السيطرة العثمانية في الشرق. بدأت توسكانا منذ سنة 1602 بالسعي الى إقامة قواعد تجارية لها في طرابلس ولكنها فشلت في ذلك. وفي سنة 1605، بعد ان

[1] الخوري بولس قرألي، **فخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان ودولة توسكانا (1605-1635)**، روما، منشورات **المجلة البطريركية**، 1938، ص 134.

LAU - Riyad Nassar Library

تعرّف المدعو رفائيل كاتشياماري على الشرق من خلال رحلاته التجارية انطلاقاً من البندقية، أشار على غراندوق توسكانا فردينان الأول بمحالفة فخر الدين، مؤكّداً له ان الأمير المعني يمكنه مساعدته على تحقيق حلمه في السيطرة على القدس وقبرص[1]. وكان كاتشياماري قد التقى فخر الدين وعرف قدرة جيشه القتالية وكرهه للعثمانيين.

في سنة 1606 خابر فردينان الاول الأمير فخر الدين، فطلب مساعدته لاحتلال قبرص وحصل على موافقته في ذلك. وفي سنة 1608 أرسل له ألف بندقية هدية فطلب الأمير خبراء في صب المدافع، كما طلب من فردينان الأول التوسُّط لدى البابا بولس الخامس لإصدار براءة يحثُّ فيها موارنة لبنان على الوقوف الى جانبه في حروبه ضدَّ السلطة العثمانية. كان الكرسي الرسولي موافقاً على حملة عسكرية لاستعادة الأراضي المقدّسة فسمح لإسبانيا وتوسكانا بتصدير الأسلحة الى لبنان وسوريا لإنجاح هذه الحملة، وذلك بعد ان كان البابوات قد حرّموا تصدير الأسلحة الى الشرق خوفاً من أن تقع بأيدي العثمانيين فيستعينوا بها ضدَّ مسيحيي أوروبا[2].

عرض ملك اسبانيا على الأمير فخر الدين «ان يشيد له حصناً في ميناء صور، وان يضع تحت تصرّفه ما شاء من الرجال والقوى البحرية»، وذلك بتشجيع من البابا بولس الخامس[3].

كان الأمير فخر الدين يتابع، عبر سفرائه الموارنة، تطورات السياسة الأوروبية

(1) مارون رعد، **مقام الأمير فخر الدين المعني الثاني في الغرب**، بيروت، 1980، ص 24، بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 147.

(2) بولس قرألي، **المرجع نفسه**، ص 142.

(3) كان البابا بولس الخامس قد ارسل رسالة الى الأمير فخر الدين في 16 كانون الثاني 1609 وصفه فيها بأنه «امير الدروز ونيقوميدية وفلسطين وفينيقية»، وذلك تبعاً للمفاهيم القديمة في التقسيمات الكنسية للمنطقة. وقد أشار البابا الى فضل فخر الدين في تطبيق الحرية الدينية للمسيحيين التابعين لمناطق حكمه. وتتضمن الرسالة دعوة غير مباشرة الى الأمير للتحول الى المسيحية. ومن المعروف ان فخر الدين أشاع في الأوساط المسيحية الأوروبية أن أسرته تتحدّر من الأمراء الصليبيين حكام مملكة القدس وعلى رأسهم فرنسوا دو بويون؛ **المرجع نفسه**، ص 142.

ويواكب تفصيلاتها. وكان يدرك أنّ من العوائق التي كانت تحول دون التسريع بالحملة الأوروبية على الشرق، الخلاف على النفوذ بين أسرة بربريني التي ينتمي إليها البابا وبعض الكرادلة، وأسرة مديتشي الحاكمة في توسكانا.

والجدير ذكره ان الأمير فخر الدين اخذ المبادرة لتذليل هذه العقبة واستحثَّ سفيره المطران جرجس بن مارون على التوفيق بين الأسرتين المذكورتين، فاقترح، في حال نجاح الحملة على الشرق، تتويج غراندوق توسكانا ملكاً على اورشليم، وتيدي بربريني، ابن أخي البابا، أميراً على قبرص. ويدلّ ذلك على المدى الذي بلغه الامير في تعاطيه مع السياسة الأوروبية عبر سفرائه الموارنة.

3. تلامذة المدرسة المارونية سفراء فخر الدين في أوروبا

لم يكن ابراهيم الحاقلاني أول سفير لفخر الدين من تلامذة المدرسة المارونية في روما، فقد سبقه في ذلك مطران قبرص جرجس بن مارون، والخوري يوحنا الحصروني الذي رسم مطراناً في ما بعد.

كان الامير فخر الدين مدركاً تمام الإدراك مدى النفوذ والاحترام اللذين يتمتع بهما البابا في العالم المسيحي بصورة عامّة، وبين حكّام أوروبا بصورة خاصّة. طلب من البطريرك يوحنا مخلوف أن يؤمّن له وسيلة اتّصال بالفاتيكان للاتّفاق مع البابا على سياسة مقاومة العثمانيين. وقد وضع البطريرك تحت تصرّفه رئيس اساقفة قبرص، المطران جرجس بن مارون، الذي كلّفه الأمير بمهمّات سياسية في روما وتوسكانا واسبانيا[1].

قام المطران جرجس بن مارون بسفرات عدّة الى أوروبا بتكليف من الأمير فخر الدين. وفي سنة 1611 سافر الى روما وتوسكانا ثم عاد اليهما سنة 1623 وتوجه بعدها الى إسبانيا لتحقيق مشروع معاهدة بين فخر الدين وهذه الدول. كما

(1) في رسالة وجهها الأمير فخر الدين الى السيد دو بريف، سفير فرنسا في الفاتيكان، سنة 1614، وصف البابا بذلك «الشخص العظيم، الذي يطيعه الأمراء والملوك والأباطرة، وينطرحون على قدميه خاضعين لأدنى إشارة تصدر منه. ذلك الإله الأرضي، صاحب السلطة العليا، الفريدة على الأرض»؛ **المرجع نفسه**، ص 141.

L A U - Riyad Nassar Library

قام برحلة ثالثة الى روما وتوسكانا سنة 1627، ورابعة، سنة 1633، طالباً دعماً عسكرياً من دول أوروبا، فقابل البابا أوربانوس الثامن ولقي منه كلّ دعم. وعندما أسر العثمانيون الأمير فخر الدين في خريف 1634 كان سفيره المطران جرجس بن مارون يتابع مفاوضاته في الفاتيكان في سبيل الحصول على المزيد من الدّعم.

أما سفارة الخوري يوحنّا الحصروني، خرّيج مدرسة روما، فتعود الى سنة 1624، حين كلّفه البطريرك يوحنا مخلوف بمواكبة وفد من اثني عشر تلميذاً الى المدرسة المارونية في روما. مرّ الخوري المذكور ببيروت وقابل سرّاً الأمير فخر الدين في 25 تشرين الأول. وقد سلّمه الأمير كتاباً إلى البابا أوربانوس الثامن، يحثّه فيه على تنظيم حملة على الأراضي المقدّسة، ويعده بتقديم كل الدعم لنجاحها. وحمل الحصروني معه رسالتين من البطريرك مخلوف ومن حاكم الجبّة الشيخ صافي الخازن يؤيدان فيهما طلب الأمير[1].

بالإضافة الى المطران جرجس بن مارون والخوري يوحنا الحصروني، نذكر سفارة الخوري نصرالله شلق الذي زار الأمير فخر الدين في ليڤورنو، سنة 1614، بصحبة سفير فرنسا في روما، السيد ساڤاري دوبريف، فكلّفه الامير السعي لدى الكرسي الرسولي وملك إسبانيا لإعداد حملة كبيرة تشترك فيها قوات غراندوق توسكانا لإعادته الى منصبه في لبنان واستعادة الأراضي المقدّسة[2].

4. الحاقلاني مندوب فخر الدين السياسي في توسكانا

بعد إنهاء دروسه في المدرسة المارونية في روما حيث لفت الانتباه لقوّة شخصيّته

(1) ورد في جواب البابا الى البطريرك مخلوف : «إننا نعتبر أن من واجبات كرسينا الرسولي السعي الى شد إزر أمير صيدا، لأننا نعد مملكته ميناءً يلجأ إليها المسيحيون في الشرق هرباً من عواصف الأتراك الهوجاء حسبما شهدت في رسالتك...»؛ **المرجع نفسه**، ص 272. وفي جواب البابا الى الامير فخر الدين: «...إن مملكتك فونيقيا أصبحت ميناءً وملجأً للذين لم يتمكن الكفر المسلّح من إغرائهم على هجر راية الصليب؛ جيوڤاني ماريتي، **تاريخ فخر الدين امير الدروز الكبير**، ترجمه عن الإيطالية الأب بطرس شلفون، بيروت، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، 1985، ص 21.

(2) بولس قرألي، **فخر الدين**، ص 226.

وسعة معارفه، استدعي ابراهيم الحاقلاني سنة 1631 الى باريس ليشترك في تصحيح ترجمة الكتاب المقدّس الى اللغات المختلفة Bible Polyglotte. وكان هذا المشروع قد بدأ العمل به سنة 1628 تحت اشراف الأب لوجاي وبمشاركة جبرائيل الصهيوني، أحد ألمع خرّيجي المدرسة المارونية[1]. لكن الحاقلاني لم يطل الإقامة في باريس إذ عاد في السنة نفسها الى لبنان حيث كلّفه الأمير فخر الدين بمهمّات سياسية وتجارية. لا تذكر المصادر التاريخية إذا كانت عودته السريعة من باريس تمت بقرار طوعي منه أو بناءً على دعوة من الأمير المعني، لكن هذه المصادر تشير إلى أن مجمع نشر الإيمان في روما كان قد أرسل توصية الى البطريرك يوحنا مخلوف، يقترح فيها تعيين ابراهيم الحاقلاني رئيساً لمدرسة حوقا المارونية التي كانت تعدّ التلامذة قبل إرسالهم الى روما. لم يوافق الحاقلاني على هذا الاقتراح لأنه كان قد صرف النظر عن التكرّس للحياة الكهنوتية وفضّل تلبية دعوة الأمير فخر الدين لتكليفه بمهمّات سياسية[2].

برزت مؤهّلات الحاقلاني السياسية وقدراته على المواجهة والإقناع منذ كان تلميذاً في مدرسة روما. فقد نصّب نفسه سفيراً لطائفته المارونية ومدافعاً عن كرامتها، وواجه بعناد موقف بعض مسؤولي المدرسة الذين كانوا يسيئون الى الموارنة أو يشوّهون تاريخهم. نراه يكتب في مذكّراته التي بدأها منذ وصوله الى روما: «...كم كنت أتألّم للتشنيعات والنمائم التي كانت تطال طائفتي المارونية! فقد أُخرجت من الصف أكثر من مرّة، كما جرت عشر محاولات لطردي من المدرسة. أما السبب فيعود إلى أن المدير كان قد أعدّ كتاباً للطبع محشوّاً بالأخطاء والإهانات ضدّ الأمّة المارونية. عندما اطّلعت على الأمر، أبلغت المطران سركيس الرزّي، وتمكّنت من إيقاف طبع الكتاب، وذلك بعد اتّصالات قمت بها مع الآباء اليسوعيين المسؤولين عن المدرسة، ومع الكاردينال سكراتي والمحترم الكاردينال باندينو. وكانت قد صدرت نسخ قليلة قبل ايقاف الطبع. من أجل ذلك، أخذ

(1) الخوري بطرس غالب، «نوابغ المدرسة المارونية في روما»، المشرق، العدد 28، سنة 1930، ص 250.

(2) Nasser Gemayel, *Les Echanges Culturels*, p. 387.

L.A.U. - Riyad Nasser Library

المدير يضطهدني باستمرار وبمزيد من القساوة...»[1].

ويشير كذلك الحاقلاني في مذكّراته إلى أن المدير كان قد أمر التلامذة الموارنة بتكنيس بناء المدرسة بالكامل يومياً، فرفض هو تنفيذ هذا الأمر لما وجد فيه من إذلال، وتوجه شاكياً الى الرؤساء اليسوعيين المشرفين على المدرسة، فتفهّموا موقفه وتعاطفوا معه. ثم عاد الى المدرسة ومزّق بيده أمر التكنيس عن لوحة الإعلانات. ومما زاد من نقمة المدير على الحاقلاني أنه رفض الامتثال لأمر الوقوف الذي فرضه المدير على كل التلامذة عند دخوله قاعة الطعام، ولأمر الجلوس إلاّ من بعده. وبعد مناقشات مع المسؤولين عن المدرسة، تمكّن الحاقلاني من الحصول على موافقتهم لإلغاء هذا الأمر.

لم يعامله رؤساؤه في روما كتلميذ عادي، إذ بعد وصوله بسنتين عهد إليه الأب فابيوس برونو، مدير المدرسة، بفحص كتاب الشحيم قبل طبعه سنة 1622. كما طلب منه امين سرّ مجمع نشر الإيمان، فرنسيس إنغولي، وضع مختصر للغراماطيق السرياني يكون سهل المنال للدارسين[2]. وفي 25 ايلول سنة 1625 نرى ابراهيم الحاقلاني يوقّع كشاهد مع المطران سركيس الرزّي على نصّ اتفاق بين نصرالله شلق ويوحنا الحصروني، مندوب البطريرك يوحنّا مخلوف، يتعهّد فيه شلق بدفع خمسين دوكا سنوياً للبطريركية المارونية[3].

ان المهمّة الديبلوماسية الأبرز التي قام بها ابراهيم الحاقلاني، بعد تخرّجه من المدرسة المارونية، كانت في خدمة الأمير فخر الدين ومشاريعه السياسية. وقد قام برحلتين الى توسكانا: الأولى سنة 1631 والثانية سنة 1633، وفي الرحلتين أوكلت إليه مهامّ سياسية وتجارية.

بدأت مهمّة الحاقلاني الأولى في أواخر سنة 1631. ففي 8 تشرين الثاني من تلك السنة حمّله الأمير فخر الدين رسالة الى غراندوقة توسكانا ماري كريستين

(1) Nasser Gemayel, *op. cit.*, p. 63

(2) الخوري بطرس غالب، **المرجع المذكور**، ص 189.

(3) Nasser Gemayel, *op. cit.*, p. 225 et 387

دولورين، مصحوبة برسالتين، إحداهما للغراندوق فردينان الثاني، والأخرى لزوجته، مداما كريستينا آقا[1]. يتمحور مضمون هذه الرسائل حول مهمّة ابراهيم الحاقلاني في توسكانا، وكان الأمير قد أوفده إليها بصحبة مندوب الغراندوق فردينان الثاني لديه، فرنشيسكو ليونشيني Francesco Lioncini. وتقوم هذه المهمة على بيع كمية من الحرير، بأفضل الأسعار، وحمل بعض الهدايا وطلب خبير في صبّ المدافع وبعض الاختصاصيين، كأطبّاء ومهندسين وغيرهم. كما حمل ابراهيم الحاقلاني معه كتاباً من الأمير فخر الدين الى الكاردينال مديتشي، يشكره فيه على صندوق الكتب الذي تكرّم وأهداه اليه، ويرجوه قبول بالة حرير، كلّف الحاقلاني بتقديمها هديَّة له «وهي من ثمار بساتينه»[2].

بدأ الحاقلاني مهمته السياسية في مرحلة عرفت توطُّداً في العلاقات بين دولة توسكانا والأمير فخر الدين. وكان الغراندوق فردينان الثاني قد عيّن لدولته قنصلاً في صيدا، سنة 1630، بشخص القائد فرانشيسكو دا ڤرّاتسانو Francesco Da Verrazzano، وهو أصلاً من أشراف فلورنسا، كان ان وقع اسيراً ثم تمّ تحريره ودخل في خدمة الأمير قبل تعيينه قنصلاً[3]. بعد سفر الحاقلاني بأيام، كتب القنصل التوسكاني، في 30 تشرين الثاني 1631، كتاباً مطوَّلاً إلى أحد كبار موظفي البلاط في توسكانا، يوصيه فيه بمندوب الأمير: «الحاقلاني خادم الأمير الأمين، وهو

(1) المعروف ان علاقات الأمير فخر الدين بتوسكانا بدأت مع فردينان الأوّل الذي كان كاردينالاً في روما ومساعداً للبابا غريغوريوس الثالث عشر في العلاقات مع مسيحيي الشرق. عندما توفي أخوه فرنسيس دون عقب وشغر عرش توسكانا، خلع أرجوان الكاردينالية وتولّى عرش آبائه. وفي 7 شباط 1609 خلف قوزما الثاني والده فردينان. وعندما توفي قوزما الثاني في اوائل 1621 خلفه ابنه فردينان الثاني وكان عمره احدى عشرة سنة، فتولى الحكم تحت وصاية جدّته ماري كريستين دولورين وامّه ماري مادلين النمساوية، ثم حكم مباشرة ابتداءً من 1628. والمعروف ان فردينان الأوّل كان حامياً للمسيحيين الشرقيين بصورة عامة وللموارنة بصورة خاصة، وقد أنشأ في روما المطبعة المديتشية الشرقية التي طبعت كتاب القداس الماروني سنة 1592؛ بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 164.

(2) **المرجع نفسه**، ص 316.

(3) كان الامير فخر الدين قد استقبل القنصل التوسكاني بحفاوة بالغة وأسكنه جناحاً في قصر ابنه علي في صيدا. وكان القنصل الجديد يعرف لغة أهل البلاد وعاداتهم لكونه عمل مدّة في خدمة الأمير فخر الدين. وقد استمرت قنصليته من 1630 الى 1632؛ بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 295.

L A U - Riyad Nassar Library

مسيحي من أتباع الكنيسة الرومانية. فان صادف في توسكانا معاملة حسنة كتب إلى بلاده فطاب الأمير نفساً». ويوضِّح القنصل في رسالته بعض اهداف مهمة الحاقلاني فيتابع قائلاً: «وقد أوصى الأمير الحاقلاني، قبيل سفره، أن يشتري له نحاساً ويصطحب معه، في عودته، خبيراً في صبّ المدافع»[1].

وفي الثاني من كانون الأول 1631 وجّه القنصل دا فرّاتسانو كتاباً آخر إلى السيد ديمورجو، أمين سرّ غراندوقة توسكانا، يوصيه فيه بابراهيم الحاقلاني، ويطلب مساعدته لنجاح مهمّته، وذلك لما سيكون لها من انعكاسات على العلاقات بين الأمير فخر الدين وتوسكانا: «... ليتحقق قول الأمير له إنه يرسله إلى بلاد يلقى فيها العطف كلّه. فان عامله أصحاب السموّ بالحسنى كانوا عند ثقة الأمير بهم»[2].

لم يكن التقارب الذي جرى بين دولة توسكانا والأمير فخر الدين ليريح فرنسا، وذلك لما كان بين الدولتين من تنافس في ميدان المصالح الاقتصادية والصراع على النفوذ في الشرق. وقد زادت المخاوف الفرنسيّة بعد تعيين قنصل توسكاني مقيم في صيدا، وإرسال خبراء توسكانيين وأسلحة إلى الأمير، وإيفاد إبراهيم الحاقلاني بمهمات سياسية واقتصادية إلى توسكانا. فقد كتب السيد تاركي Tarquet، قنصل فرنسا في صيدا، رسالة الى الكاردينال ريشليو، وزير الملك لويس الثالث عشر، في 27 كانون الأول 1631، ينبّهه فيها إلى تعاظم النفوذ التوسكاني لدى الأمير فخر الدين، وذلك بالتوافق مع الكرسي الرسولي واسبانيا والنمسا: «...وجدت هذا الأمير يميل الى الغراندوق ويبادله بارتياح هدايا ثمينة ويتقبّل منه الذخائر الحربية... وأكّد لي بعضهم أن الغراندوق لا يتعاطى هذه الأمور وحده، بل ان ملك اسبانيا والأمبراطور (النمساوي)، وقداسة البابا يؤيّدونه في هذه السياسة... وإني أترك لفطنة سيادتك ملافاة هذا الضرر وعمل ما تراه موافقاً»[3]. والجدير ذكره ان هذه الرسالة كتبها القنصل الفرنسي بعد حوالى شهر من سفر الحاقلاني،

(1) بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 317.

(2) **المرجع نفسه**، ص 320.

(3) **المرجع نفسه**، ص 321 و322.

للقيام بالمهام الموكلة اليه في توسكانا.

ان مهمة جلب خبير في صبّ المدافع التي كلّف بها الحاقلاني تندرج ضمن خطط الأمير العسكرية والعمرانية. قبل سفر الحاقلاني بحوالى ستة اشهر كان الأمير قد طلب من غراندوق توسكانا، فردينان الثاني، أن يرسل إليه كمّية وافرة من السلاح للرجال والخيّالة، بالإضافة الى بعض أصحاب الاختصاص وبينهم: مهندس لبناء الجسور والقلاع، طبيب ماهر مصحوب بممرّض مساعد، مهندس مختص في بناء الأقنية والقناطر لجلب المياه، نحّات لزخرفة البرك وسبل المياه، خبّاز مختص في صنع البقسماط (الكعك) لتعليمه للعسكر. كما طلب الأمير أن يرسل اليه الغراندوق ست أو سبع أسر من الفلاّحين لتدريب اللبنانيّين على طرق الزراعة التوسكانية، على أن يجلبوا معهم أربع بقرات وثوراً من الجنس التوسكاني الممتاز لتحسين نسل البقر اللبناني[1].

المعروف أنه وصل العديد من هؤلاء الخبراء في أيلول 1631، أي قبل شهرين من مغادرة الحاقلاني، وكان عليه، في مهمته السياسية، العمل لتلبية بقية مطالب الأمير فخر الدين، بالإضافة إلى تأمين خبير في صبّ المدافع ومركب حمولته 2500 كيس، مع عشرة بحّارة، يبقى في تصرّف الأمير ليتمكن من الهرب بأمان مع عائلته وأمواله، في حال وقع في مصيبة داهمة. وما اكثر المصائب والنوائب في نظام العجائب والغرائب الذي تميزت به مرحلة الحكم العثماني!

عاد ابراهيم الحاقلاني من رحلته الى لبنان في حزيران 1632، حاملاً معه الكتب والهدايا الى الامير، من فلورنسا ومن روما[2]. كانت هديّة الغراندوقة لعبة شطرنج

(1) تعهَّد الأمير لغراندوق توسكانا أن يؤمّن للخبراء الذين يرسلهم إليه السكن اللائق والرواتب التي تعيّنها الأسرة المالكة لكلّ منهم، فضلاً عن كاهن يخدمهم في الروحيات؛ بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 151 و306.

(2) هناك تناقض بين ماريتي وقرألي حول تاريخ عودة ابراهيم الحاقلاني الى لبنان بعد رحلته الأولى: ففي حين يشير ماريتي أنه عاد في نيسان 1632 (**المرجع المذكور**، ص 132)، يذكر قرألي ان الحاقلاني كان في ذلك التاريخ ما زال موجوداً في فلورنسا وقد اشترى للأمير اسهماً في بنك الرحمة في 28 أيار 1632 ثم ترك الى صيدا (**فخر الدين**، ص 333).

L A U - Riyad Nassar Library

مصنوعة من العنبر المحبوك بالذهب، وهديّة الغراندوق سريراً مع مخدع جميل من المخمل القرمزي الموشّى، وما يتبعه من جهاز. أما هديّة البابا والكاردينال بربريني فكانت مؤلّفة من إنجيل عربي مذهّب وستة شماعدين[1].

كان الأمير فخر الدين راضياً عمّا أنجزه الحاقلاني في رحلته الأولى فأرسله ثانية إلى توسكانا، في تشرين الأول 1632، حاملاً رسائل الى الغراندوق فردينان الثاني وجدّته الغراندوقة ماري كريستين دولورين، مع تطمينات بأن الخبراء التوسكانيين يقومون بأعمالهم بأمانة وأن رواتبهم تصلهم بانتظام. وحمل الحاقلاني معه الى الغراندوق استقالة السيد دا ڤرّاتسانو من منصب قنصل توسكانا في صيدا «لأن نفسه سئمت المماحكات والمتاعب التي كان يسبّبها له الفرنسيون»[2].

في الرحلة الثانية، كما في الأولى، كلّف الأمير فخر الدين الحاقلاني بعقد المعاهدات السياسية، والقيام ببعض الأعمال التجارية. ويقول المؤرّخ جيوڤاني ماريتي ان الأمير المعني كلّف الحاقلاني تصريف أموره في البلاط التوسكاني «لكي يذلّل كل الصعوبات التي نشأت وتنشأ هناك لأنه كان من الضروري، بنظر البلاط التوسكاني، أن يكون الحاقلاني دائماً رئيس البعثات الديبلوماسيّة إليه نظراً لتعلّقه الحميم به»[3]. كما يضيف ماريتي القول إنه عندما عاد الحاقلاني من رحلته الثانية «حمل في جعبته الحلول لكلّ المهمات التي انتدبه فخر الدين اليها»[4].

الى جانب المهام السياسية التي انتدبه لها الأمير فخر الدين تميّز ابراهيم الحاقلاني بديبلوماسية راقية في التعاطي مع مراكز القرار السياسية والدينية في العواصم الأوروبية وفي الكرسي الرسولي. وكان يتمتّع بنفوذ كبير جعله قادراً على خدمة بلده لبنان وكنيسته المارونية.

---

[1] الخوري بطرس غالب، «نوابغ المدرسة المارونية»، **المشرق**، العدد 28، سنة 1930، ص252 و253.

[2] **المرجع نفسه**، ص 252.

[3] ماريتي، **المرجع المذكور**، ص 187.

[4] **المرجع نفسه**.

5. الحاقلاني الديبلوماسي صاحب الكلمة المسموعة

كان ابراهيم الحاقلاني يتمتّع باحترام خاصٍّ في البلاطات الأوروبية وذلك لغزارة علمه وقوّة حجّته. عرف كيف يكسب إعجاب وتقدير الحكّام في توسكانا وفرنسا، ورؤساء الأديان في روما وغيرها.

بعد إعدام فخر الدين، فكّر غراندوق توسكانا، فردينان الثاني، باحتلال جزيرة قبرص ومدينة صور، وذلك سنة 1637، ووضع الخطط لتحقيق ذلك. وقد استند في خطّة الاحتلال على تقريرين: الأول للأب برنردوس دو روسّانو، وضعه سنة 1636، والثاني لإبراهيم الحاقلاني، كتبه قبل تموز 1637 ووضعه في خدمة الغراندوق. تقرير الحاقلاني مكتوب باللّغة اللاتينيّة وهو يصف بدقّة الجزيرة وموانئها، ممّا يدّل أن الحاقلاني كان على معرفة تامّة بها ومطّلعاً على تفاصيل دقيقة فيها[1].

عمل الحاقلاني في باريس مترجماً ومدرّساً خلال إقامته الطويلة والمتقطّعة[2]. تمكّن خلال عمله من إنشاء شبكة علاقات على أعلى المستويات، ساعدته على دعم المشايخ الخازنيين الموارنة في تحقيق مراميهم السياسيّة. وسعى، بدعم من البابا، الى التوسّط لدى ملك فرنسا لويس الرابع عشر، من أجل تعيين الشيخ أبو نوفل الخازن قنصلاً لفرنسا في بيروت، فأصبح، بفضل ابراهيم الحاقلاني، أوّل لبناني يحصل على هذا المنصب[3]. وكما في باريس، كذلك في روما، فقد سعى الحاقلاني لدى الكرسي الرسولي إلى الحصول للشيخ أبي نوفل الخازن، على رتبة فارس روماني مع امتيازات أخرى، ولقي تجاوباً في ذلك[4].

لم ينسَ ابراهيم الحاقلاني كنيسته المارونية فعمل جاهداً من أجل رفعتها وتأمين حاجاتها من الأدوات الطقسية. ففي عهد البطريرك جرجس البسبعلي

---

[1] بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 366.

[2] أقام ابراهيم الحاقلاني في باريس بشكل متقطّع، توزّع على ثلاث مراحل: الأولى سنة 1631، والثانية في سنة 1640 و1641، والثالثة بين سنتي 1645 و1653 حيث غادر نهائياً الى روما.

[3] الخوري بطرس غالب، **المرجع المذكور**، ص 348.

[4] **المرجع نفسه**، ص 346.

L A U - Riyad Nassar Library

(1657–1670)، تمكّن الحاقلاني، بفضل علاقاته الڤاتيكانية، من الحصول على كتب دينية وكؤوس وأثواب بيعيّة وأدوات أخرى، أرسلها البابا اسكندر السابع إلى البطريرك بواسطة المطران يعقوب الحصروني العائد من روما إلى جبل لبنان[1].

لم يكتفِ الحاقلاني بتأمين الهبات الدينية الطابع من قبل البابوات في روما، بل عمل جاهداً على الإفادة من شبكة العلاقات العامّة التي أنشأها لمساعدة طلّاب المدرسة المارونية. وكان، بالنسبة للعديدين منهم، الملاذ الأكيد والمحامي العنيد. فعندما كان البطريرك اسطفان الدويهي تلميذاً في المدرسة المارونية في روما أحاطه الحاقلاني بكلّ عنايته واهتمّ بأموره. ولما قرب موعد رجوع الدويهي الى لبنان، سنة 1655، سعى الحاقلاني الى تعيينه مرسلاً رسولياً وتوصّل الى تخصيص معاش له من قبل روما[2].

عندما انتخب جرجس البسبعلي بطريركاً، سنة 1657، أرسل مرّتين راهباً إلى روما لاستلام درع التثبيت، لكنّ المساعي التي بذلها الرسولان لم تأت بنتيجة. التفت البطريرك إلى أبناء كنيسته النافذين في روما والمسموعي الكلمة في بلاط الڤاتيكان، فكتب إلى إبراهيم الحاقلاني يطلب مساعدته. جاء في رسالة البطريرك الصادرة عن دير قنّوبين بتاريخ 15 آذار 1660: «بركة سيدنا يسوع المسيح على ولدنا العزيز إبراهيم الحاقلاني... ان رئيس الكهنة يعقوب (الحصروني) قد أثنى الثناء الطيّب على محبّتك واجتهادك وتعلّقك بالطائفة المحبوبة... أرسلنا إليك من الكتابات حتى تساعد من جهتك لتنال لنا التثبيت من قداسة سيدنا الحبر الأعظم... فان رجاءنا موضوع في الله تعالى وفي محبّتك»[3].

في زجليته عن تلاميذ المدرسة المارونية في روما، أشاد القس الياس عويضه

[1] الخوري بطرس غالب، **المرجع المذكور**، ص 346.

[2] **المرجع نفسه**، ص 344.

[3] **المرجع نفسه**، ص 346 و347.

الغزيري بمزايا الحاقلاني وبكلمته المسموعة:

«وشمّاس ابراهيم الحاقلاني	مشهور بعلم الكلداني
علمه مشهور بين النـاس	عنـد البابا والجلاّس
دائم كان مرفوع الـراس	ببواب الكاردينالية»[1].

ثانيًا: الحاقلاني رجل الأعمال التجارية

ان مهمات ابراهيم الحاقلاني التجارية لم تكن منفصلة عن مجمل الأوضاع السياسية التي عاشها الأمير فخر الدين في الداخل وفي الخارج. من أجل مزيد من الوضوح في دور الحاقلاني التجاري، رأينا ضرورة وضع هذا الدور في إطار علاقات الأمير فخر الدين الخارجية مع الدولة العثمانية وأوروبا من جهة، وأوضاعه العائلية، وعلاقته بأبنائه وبالموارنة من جهة أخرى.

1. الإطار التاريخي لمهمة الحاقلاني

تندرج مهمة الحاقلاني التجارية في إطار العلاقات الاقتصادية التي ازدهرت في عهد الأمير فخر الدين بين لبنان وأوروبا، وبنوع خاص مع فرنسا وتوسكانا وإسبانيا. عمل الأمير بكل إمكاناته لتنشيط التجارة الخارجية، فحمى التجّار بحراً من القرصان وبرًّا من اللصوص، كما منحهم العديد من التسهيلات والامتيازات والحصانات. بعد إقامة الأمير فخر الدين في إيطاليا (1613–1618)، زادت المبادلات التجارية بين لبنان وتوسكانا[2]. جرى ذلك على حساب المبادلات بين لبنان وفرنسا، وزاد من التنافس بين السياستين

[1] بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 347.

[2] يظهر من مراسلات قنصل توسكانا آنذاك أن صادرات صيدا الى ليڤورنو كانت تتألف من أصناف الكتّان والصوف والقطن الخام والمغزول، وأصناف الحرير من أبيض وأصفر، والرماد والصابون والصمغ العربي والقمح والأرز. وكان لبنان يستورد من توسكانا الاجواخ والمخمل والحرائر والجلود والورق والأقداح والصحون الأواني البلّورية وعيون النوافذ الزجاجية المستديرة والسكاكين والشماعدين وأنواع العطور؛ بولس قرألي، **المرجع نفسه** ص 61.

L A U - Riyad Nassar Library

الفرنسية والتوسكانية[1].

إطّلع فخر الدين، أثناء إقامته في إيطاليا، على نظام المصارف فيها واستوقفه مصرف «جبل الرحمة» في فلورنسا الذي كان مشهوراً بثباته وبتقديمه القروض الميسّرة، فأرسل الحاقلاني بمهمة بيع حرير في ايطاليا وشراء أسهم في هذا المصرف[2]. وهذا دليل ثقة الأمير بمؤسسات الغرب، ودليل انفتاحه على المجتمع الغربي المسيحي، إذ إن مؤسّسة «جبل الرحمة» المصرفية كانت دينية الطابع وقائمة على مبدأ المحبّة المسيحية؛ تقدّم القروض بفائدة منخفضة منعاً لاستبداد المرابين باصحاب الحاجة.

تندرج أيضاً مهمّة الحاقلاني في إطار العلاقات السياسية بين الامير فخر الدين والدولة العثمانية. وكانت هذه العلاقات تستقيم وتميل الى الاستقرار حيناً ثم تضطرب وتميل الى التوتر حيناً آخر، لذلك فضّل أن تكون له ودائع سرّية في الخارج، لا يعرف بها إلاّ أقرب المقرّبين. ومن دلائل قلق الأمير فخر الدين من تقلّبات العلاقات مع السلطنة وولاتها في الشرق، طلبه من الحاقلاني أن يؤمّن له مركباً توسكانياً مع بحّارته يكون بصورة دائمة تحت تصرّفه كي يتمكّن من الهرب مع عائلته وأمواله الى أوروبا في حال داهمه أيّ خطر.

لم تكن ثقة الأمير بالغرب وبالغربيين مطلقة. بل كان حذراً ومرناً في التعاطي مع الوكلاء التجاريين الأوروبيين، ومال الى تكليف الحاقلاني بمهمّات تجارية بعد تراجع ثقته ببعض مندوبيه التوسكانيين ومنهم المدعو فرنشيسكو ليونشيني. لذلك أرسل ابراهيم الحاقلاني بمهمة مشتركة مع ليونشيني، سنة 1631، بعد أن كانت المهمات التجارية قبلاً مقتصرة على هذا الأخير. وكأن الأمير فخر الدين

---

(1) بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 320.

(2) تأسس مصرف «جبل الرحمة» في فلورنسا، سنة 1496، على يد جيروم ساڤونارول. قام هذا المصرف على مبادئ المحبة المسيحية إذ كان يقدم القروض بفائدة 6% بينما المرابون كانوا يتقاضون 32%. وكانت تعطى الأولية في تقديم القروض لأصحاب الحاجة. كما كان يشترط على طالب القرض ألاّ ينفق المال على ألعاب الميسر Michel Chébli, *Fakhreddine II Maan*, Beyrouth, Imprimerie Catholique, 1946, p. 129..

الذي سبق وخبر القدرة السياسية لتلامذة المدرسة المارونية في روما مع المطران جرجس بن مارون والمطران يوحنا الحصروني، أراد أن يمتحن قدرتهم التجارية مع إبراهيم الحاقلاني، وأن يفكّ طوق احتكار التمثيل التجاري الخارجي الذي كان محصوراً قبلاً بالغربيين. وهذا دليل آخر على ثقة فخر الدين بالموارنة وإدخالهم في خططه الإستراتيجية (معاهدات سرّية وشراء سلاح) وفي إطار حياته العائلية ومشاركتهم سبل تأمين مستقبل مضمون لأولاده القاصرين. إن خوف الأمير فخر الدين من منازعات مستقبلية بين ولديه البالغين وأولاده القاصرين جعله يرسل ابراهيم الحاقلاني بمهمّة تجارية الى توسكانا سنة 1631.

2. أمانة الحاقلاني في وكالته التجارية

كانت المهمة التجارية التي أوكلها الأمير فخر الدين إلى ابراهيم الحاقلاني واضحة ومحدّدة. كان عليه أن ينقل الى مرفأ ليڤورنو في توسكانا، بالتعاون مع ليونشيني، 45 بالة من الحرير الأبيض البيروتي، وزنها إثنان وعشرون قنطاراً، فيبيعها ويشتري بثمنها أسهماً في مصرف «جبل الرحمة» في مدينة فلورنسا[1]. طلب منه الأمير أن يضع الأسهم باسمه وباسم أولاده الصغار الثلاثة، حسين وحسن وحيدر لأنه كان خائفاً أن يحرموا بعد موته من الحكم والإرث بسبب التنافس بينهم وبين أخويهم الكبيرين غير الشقيقين علي ومنصور، إذ إن الأمير كان متزوّجاً من عدة نساء. وكان ابنه حسين من زوجته ابنة يوسف سيفا، وابناه حسن وحيدر من زوجته المفضّلة خاصكية التي رافقته أثناء إقامته في ايطاليا[2].

كلّف الأمير فخر الدين الحاقلاني ان يشتري له ايضاً نحاساً وأسلحة وذخائر[3]. وطلب منه أن يتقيّد هو وليونشيني بتوجيهات الغراندوقة ماري كريستين وأوامرها،

---

(1) Michel Chébli, *op. cit*, p. 129 ؛ ماريتي، تاريخ فخر الدين، ص 172؛ بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 316.

(2) كان الأمير فخر الدين يلجأ الى المصاهرة لدعم تحالفاته السياسية والتخفيف من نقمة أخصامه، فصاهر الأمير علي شهاب ويونس الحرفوش، وأمراء أبي اللمع، ويوسف سيفا.

(3) بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 315.

L A U - Riyad Nassar Library

جدّة فردينان الثاني، التي كانت تحظى بثقته الكبيرة وتبادله الاحترام والهدايا.

قام الحاقلاني بالمهام التجارية التي أوكلت إليه بكلّ إخلاص. أثناء سفره من صيدا الى ميناء ليڤورنو بواسطة مركبين توسكانيين، واجه متاعب مع الربّان الذي أساء معاملته فشكاه إلى السلطات التوسكانية. وأثناء إقامته في ليڤورنو واجه مضايقات من ليونشيني الذي كان يسعى الى التصرّف بمفرده في خزن الحرير ووزنه وتحديد سعره، سعياً الى مكاسب شخصية. تعاطى الحاقلاني مع ليونشيني بحزم وحال دون ان يتفرّد في قرار البيع. حاول ليونشيني ايداع الحرير خارج الجمرك، في مخزن يخصُّ أحد اصدقائه كما سعى الى بيعه بأسعار غير ملائمة وبالخفية عن الحاقلاني الذي كان له بالمرصاد فمنعه من تحقيق مآربه إذ كفّ يده عن صفقة الحرير. بعد ذلك سعى ليونشيني الى تسويد صفحة الحاقلاني أمام العائلة الحاكمة في توسكانا، وادّعى انه يماطل في البيع ويطلب أسعاراً مرتفعة كي يبقى طويلاً في ايطاليا على نفقة الأمير. لكن الحاقلاني لم يأبه لتصرّفاته بل أودع الحرير مخزناً خاصاً داخل الجمرك وتسلّم المفتاح شخصياً بانتظار بيعه بسعر ملائم[1].

باع الحاقلاني الحرير بمبلغ 28000 سكوت (écus) صافية بعد حسم جميع النفقات، بينما كان ليونشيني يريد بيعه بمبلغ 22209 سكوت. وفي 28 أيار 1632 اشترى للأمير، من مصرف «جبل الرحمة» في فلورنسا 227.66 سنداً من سنداته بمبلغ 22766 سكوتاً، على أساس 100 سكوت لكل سهم. ثم عاد إلى صيدا وسلّم وصل الأسهم إلى الأمير الذي زاد اطمئناناً اليه وكلّفه بالعودة الى توسكانا للقيام بمهام جديدة، كما أرفقه برسالة توصية إلى الغراندوقة. لكن نجاح الحاقلاني لم يكن ليروق لليونشيني الذي سعى لتدبير مؤامرة ضدّه بالتعاون مع قنصل توسكانا السابق في صيدا فرنشيسكو دا ڤرّاتسانو.

3. مؤامرة توسكانية على الوكيل اللبناني

كان ابراهيم الحاقلاني من أوائل اللبنانيين الذين كسروا طوق احتكار الوكلاء

(1) بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 322.

الأوروبيين في تجارة الأمير فخر الدين الخارجية. تمكّن، بفطنته وذكائه وقوّة شكيمته، من فرض نفسه في ميدان الأعمال التجارية ومنافسة التجار الإيطاليين الذين كانوا وحدهم في السابق وكلاء فخر الدين في الخارج. وكان قد تزامن وصول الحاقلاني إلى ميناء ليڤورنو، في رحلته الثانية، مع عودة القنصل دا ڤرّاتسانو المستقيل من مهامه في صيدا. أراد دا ڤرّاتسانو أن ينصرف الى التجارة مع الشرق بعد ان تعرّف إليه عن كثب خلال إقامته الطويلة فيه. ولكي يتخلّص هو وليونشيني من منافسة الحاقلاني لهما، فقد دبّرا مؤامرة ضده لنزع وكالة الأمير التجارية منه «وليحلاّ مكانه في معاطاة أشغال الأمير على هواهما»[1].

وجد دا ڤرّاتسانو وليونشيني في ترجمة رسالة التوصية بالحاقلاني التي أرسلها الأمير فخر الدين، باللغة العربية، الى الغراندوق وجدّته الغراندوقة، في ايلول 1632، فرصة سانحة، فعمدا الى تحريف ترجمة النصّ سعياً إلى كفّ يد الحاقلاني ونزع ثقة العائلة الحاكمة في توسكانا به. ورد في النص العربي لرسالة الأمير: «الى حضرة السنيور القرندوكا والسنيوره مداما حفظهم الله تعالى... القسيس إبراهيم الموراني وصل لعندنا وهو داعي شاكر من إحسانكم الله تعالى يجعلكم دايمين وتذكرة البنك بالدراهم حق الحرير وصلت إلينا والمبلغ الذي باقي على يدكم حق اليسرا ما وصل الينا فيكون نضركم على القسيس ابراهيم في خلاص المبلغ ويشتري لنا به جوخ وقماش على يد أحد من قبلكم ويجيبوا معه وأما المبلغ الذي لنا في البنك وصل الينا تمسكه ويضل باقي لنا في البنك هو وفايدته في كل سنة الى زمان نعتازه نحنا واولادنا...»[2].

كانت الغراندوقة قد كلّفت شاباً عربياً من أصل مغربي، متنصّراً حديثاً اسمه زنوبي، ترجمة الرسالة الى الايطاليّة، فاتفق معه دا ڤراتسانو وليونشيني على تشويه مضمونها في النص الايطالي بحيث يأتي خلافاً للأصل العربي ويقلب الثقة بالحاقلاني حذراً ونقمة. وجاءت الترجمة المحرّفة على الصورة التالية: «...لقد

(1) بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 334.
(2) **المرجع نفسه**، ص 333.

L A U - Riyad Nassar Library

أعدنا قسيسنا ابراهيم، المكلّف ببيع الحرير، لأنه لم يسلّمنا من ثمنه درهماً واحداً بل اشترى به أسرى. الرجاء أن تنزعوا منه الدراهم التي يحملها. فقد قضى سنتين ولم يسلّمنا الدراهم ولا الأجواخ التي أوصيناه عليها، مدّعياً انه خسر في بيع الحرير. فنرغب أن تأخذوا منه ثمن الأسرى وتشتروا لنا به جوخاً وتعلمونا عن ثمنها، وتسلموها الى قنصلنا دا ڤراتسانو مع ما يتبقى من الدراهم»[1].

عندما قرأت الغراندوقة الترجمة المحرّفة فوجئت بمضمونها وأرسلتها مع النص العربي الى الغراندوق في بيزا، سائلة رأيه في الموضوع، فكلّف أحد المترجمين نقل النصّ العربي الأساسي الى الايطالية وجاءت الترجمة مخالفة لنص زنوبي. وعندما طلبت الغراندوقة من زنوبي إعادة ترجمة الرسالة، فوضع ترجمة جديدة أسوأ من الأولى: «...أما بعد فقد أعدنا إليك ابراهيم الماروني الشقي لأنه باع الحرير واشترى به أسرى ضد خاطرنا. فانظري أين خبّأ المبلغ وخذيه منه، مع التحرّي عن القيمة التي باع بها الحرير... فألتمس أن تنزعي منه، حال وصوله، ما يحمله من الدراهم والأغراض والبضائع التي أخذها من هنا، وكل ما تجدينه معه، وتسليمها الى دا ڤراتسانو... لأننا حصرنا ثقتنا به وحده»[2].

وقعت الغراندوقة في حيرة بعدما رأت التباين والتناقض أحياناً بين الترجمات الثلاث. ولم تفاتح الحاقلاني بالموضوع بانتظار جلاء الحقيقة، لذا بقي هذا الأخير جاهلاً لما يُدبَّر له في الخفاء. وممّا زاد في حيرة الغراندوقة انقسام مساعديها وامناء سرّها حول كيفية التعاطي مع الحاقلاني. بعضهم اعتمد صيغة الترجمة الصحيحة ومال الى محض الحاقلاني الثقة، والبعض الآخر اعتمد صيغة الترجمة المحرّفة ومال الى نزع الثقة منه. وبعد تردّد حول الموضوع مالت الغراندوقة الى الرأي الأول وسمحت للحاقلاني بمتابعة المهامّ الموكلة اليه من قبل الامير فخر الدين. سافر الحاقلاني الى تونس لتحصيل ديون متبقية من ثمن أسرى وتبلغ 12000 سكوت. وكان قد كتب كتاباً من ليڤورنو الى الغراندوقة في فلورنسا، في 1 شباط 1633،

(1) بولس قرألي، المرجع المذكور، ص 334 و335.
(2) المرجع نفسه، ص 335.

يقدّم فيه خلاصة حساباته في الوكالة التجارية التي منحه إيّاها له من الأمير فخر الدين، ويظهر استعداده للسفر والمثول أمامها لشرح أيّ شأن مثير للشك.

أنجز الحاقلاني مهمّته في تونس بنجاح، في ايار 1633، وعاد الى توسكانا ببعض البضائع التي سلّمها الى وكيل الغراندوقة ليبيعها ويشتري بثمنها أجواخاً للأمير. أثار نجاحه حفيظة دا ڤرّاتسانو وليونشيني بسبب فشلهما في نزع ثقة الغراندوقة عنه. بعد ذلك عزما على الوشي به الى الأمير فخر الدين شخصياً، وتوصّلا الى زرع الشك والريبة في نفسه، فاختلطت عليه الأمور وأرسل كتاباً الى الغراندوقة في آب 1633 يطلب فيه سحب المبالغ المالية المتبقية بيد ابراهيم الحاقلاني من ثمن الأسرى. فكان أن خسر الحاقلاني الجولة الأخيرة في صراعه مع دا ڤرّاتسانو وليونشيني، وتزعزعت ثقة الأمير به بعد ان كسب الجولات الأولى وحافظ على ثقة فردينان الثاني والغراندوقة ماري كريستين.

بعد تسلّمها رسالة الأمير فخر الدين اهتمّت الغراندوقة بتصفية حساباته في توسكانا، وبخاصّة بعد أن وصلت اليها أخبار الحملة العسكرية التي قامت بها السلطنة العثمانية ضد الأمير المعني، وما رافقها من اضطرابات. فرضت الظروف المستجدّة على الحاقلاني وضع حدّ لنشاطاته التجارية الحافلة التي لم تخلُ من نكهة خاصة بسبب شخصيته المميّزة وأطواره الغريبة إذ مارس تجارة الأسرى لمصلحة الأمير فخر الدين، وقام ببعض أعمال القرصنة دفاعاً عن النفس.

4. تجارة أسرى وأعمال قرصنة

كلّما عمّقنا البحث في الأصول التاريخية العائدة الى حياة ابراهيم الحاقلاني ونشاطاته المتنوعة، أدركنا صعوبة الإحاطة الكاملة بكل جوانب هذه الشخصية الفريدة التي لا يمكن حصرها في قماقم التعاريف التقليدية. جلّ ما في شخصيته خارج عن المألوف، أكان في ميدان العلم أم السياسة أم التجارة. لم تقتصر أعمال الحاقلاني التجارية على بالات الحرير البيروتي الأبيض، مفخرة الصادرات اللبنانية، بل تعاطى نوعاً آخر من التجارة كان رائجاً آنذاك في حوض البحر المتوسط وخارجه، فاشترى وباع الأبيض والأسود من الأسرى وجنى الأرباح الطائلة.

L A U - Riyad Nassar Library

لا تذكر المصادر التاريخية إذا كان ابراهيم الحاقلاني قام بتجارة الأسرى بإيعاز من الأمير فخر الدين أو بمبادرة شخصية منه. ونميل الى الاعتقاد أنه قام هو بالمبادرة على أثر رحلته الأولى الى توسكانا وتعرّفه الى السلع الرائجة والمربحة. ثم حصل على موافقة الأمير بعد إطّلاع هذا الأخير على المكاسب المرتفعة التي يمكن ان يجنيها منها. والغريب في الأمر أن الحاقلاني الذي كلّف ببيع حرير الأمير، بادر الى شراء الأسرى في توسكانا عن طريق استقراض مبلغ قيمته 12000 سكوت من صاحب المخزن الجمركي حيث أودعت البالات، قبل ان يتمكّن من بيعها. فقد أورد في رسالته التوضيحية الى الغراندوقة والمؤرّخة في 1 شباط 1633 أنه اشترى بالمبلغ الذي استقرضه 25 أسيراً باعهم في تونس[1].

يظهر ان الحاقلاني لم يتمكّن من قبض ثمن الأسرى كاملاً، إذ بقي له في ذمّة الشاري 12000 سكوت، وكتب الى الغراندوقة يطلب مساعدتها في تحصيل الدين: «للأمير في تونس مبلغ اثني عشر ألفاً ثمن بعض الأسرى. فأراني مضطرّاً الى السفر حتى هذه المدينة لتخليصها. ولمّا لم يكن من مصلحة الأمير أن أستأجر مركباً لهذه الغاية، أرجو السماح لي بشراء المركب المدعو «سان كارلو» للسفر الى هناك...»[2]. وكان الأمير فخر الدين قد طلب من الحاقلاني أن يشتري له بقيمة الديون المتبقية من ثمن الأسرى، الأجواخ وأقمشة أخرى. ويشير كتاب الأمير الى الغراندوقة، حول الأموال المتبقّية في ذمّة الحاقلاني، ان هذا الأخير لم يكتفِ ببيع الأسرى في أسواق تونس بل تعدّاها الى أسواق الجزائر[3].

تذكر بعض المصادر التاريخية أن ابراهيم الحاقلاني كان ماهراً في استعمال السلاح، وهدّافاً من الطراز الأول، وأنه تعاطى بعض أعمال القرصنة البحرية، وقد ورد ذلك في أرشيف الكوليج دو فرانس Collège de France، على لسان بييه دو فانيير Billet de Fanières: «أخبرني الأب لوكيان Lequien على لسان

(1) بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 336.
(2) **المرجع نفسه**، ص 335.
(3) **المرجع نفسه**، ص 338.

الأب رونودو Renaudot الذي يعرف العديد من خصائص الحاقلاني بأنه كان لصّ بحار في الأرخبيل (اليوناني) ...وحدث له يوماً، بعد سيامته كاهناً، أن ذهب في نزهة مع أصدقائه الى بيت ريفي حوله كروم في ضواحي روما. وعمدوا بعد مأدبة شهيّة الى بعض الألعاب المسلّية. فقد نشروا على حائط قماشة بيضاء وزرعوا في وسطها مسماراً بهدف الرماية. وكان الحاقلاني مشهوراً بدقّة الرماية، فطلب منه المشاركة في التباري وأجاب بالرفض متذرّعاً بحالته الكهنوتية. وبعد كثير من الممانعة، قبل المشاركة ثمّ أخذ البندقية وصوّب نحو المسمار وسط البياض فأصابه في الصميم. ولكن، لسوء طالعه، اخترقت الرصاصة الحائط وقتلت رجلاً كان خلف الحائط فأشقاه ذلك كثيراً وأقسم أنه سيقلع الى الأبد عن استعمال السلاح»[1].

تجدر الإشارة إلى ان شهادة الأب رونودو المذكورة غير مطابقة تماماً للواقع التاريخي إذ يورد فيها ان الحاقلاني ارتسم كاهناً في روما، بينما نعرف على الأكيد انه، بعد دراسته في روما، رفض تقبّل سر الكهنوت وانصرف عن الحياة الإكليريكية. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى صحّة ما أورده رونودو عن قيام الحاقلاني بأعمال قرصنة، وإن كنا نميل الى التسليم بما أكّده الأب ناصر الجميّل في مؤلّفه حول التبادلات الثقافية بين الموارنة وأوروبا حيث يورد أن الحاقلاني عندما عاد من رحلته الثانية الى توسكانا سنة 1633 عن طريق البحر صادف، عند وصوله، حصار الأسطول العثماني للشواطئ اللبنانية. أما السفن التوسكانية التي كانت تنقل الأقمشة والمشتريات الأخرى التي جلبها معه للأمير، فلم تتمكن من الاقتراب من الشاطئ لإنزال البضائع. عندها لجأ الحاقلاني الى بعض عمليات القرصنة الناجحة التي حققت مبتغاه في إيصال مشترياته بأمان. ولكنه اضطر للعودة الى ليفورنو بسبب تردّي الأوضاع في لبنان وإلقاء القبض على الأمير فخر الدين وقتله مع بعض أولاده في اسطمبول[2]. لم يرجع بعدها الحاقلاني الى لبنان

(1) *Archives du Collège de France*, C-XII, *Ecchellensis*, 6 B, apud Nasser Gemayel, *Les Echanges Culturels*, tome 1, p. 239.
(2) *Archives du Collège de France*, *op. cit.*, p. 388.

L A U - Riyad Nassar Library

بل عاش متنقلاً بين ايطاليا وفرنسا حيث انصرف عن التجارة الى التأليف والترجمة والنشر. وطغى نتاجه الفكري على ما عداه من نشاطاته العديدة والمتنوعة فعرف، اكثر ما عرف، في ميدان العلم والابداع[1].

الخلاصة

من يطّلع على شخصيّة فريدة كابراهيم الحاقلاني، لا بدّ أن يبهره نور إشعاعه فيتلمّس عبثاً معالم ثابتة وواضحة في هذا العبقري الفذّ، الثائر على ثوابت التقليد، والمتهافت على كلّ جديدٍ فريد.

الحاقلاني غريب الأطوار طريف الأخبار. في مهمّاته السياسية: لطيف في المقاربة، لبق في المفاوضة، عصيّ في المواجهة. وفي مهمّاته التجارية: قدير في المفاصلة، أمين في المبادلة، عنيد في المنافسة. ملاك وشيطان، ملفان وقرصان. ويبقى، فوق كل ذلك، العلاّمة والانسان ومفخرة من مفاخر لبنان.

(1) *Ibid*, pp. 388-400.

انتقال الملكية والنفوذ من اللّمعيين إلى الإكليروس في المتن في القرن الثامن عشر

عرف جبل لبنان في القرن الثامن عشر تحوّلات بارزة على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من دون أن يولي المؤرِّخون هذه المرحلة اهتمامًا يتناسب مع دورها المؤثّر في انطلاقة التغيرات التي طبعت تاريخه في ما بعد، وفي إرساء دعائم الأسس التي قامت عليها تركيبة لبنان الاجتماعية والاقتصادية في مطلع القرن الحالي.

في نطاق التغيّرات المؤثِّرة التي شهدها مجتمع جبل لبنان في القرن الثامن عشر، كتراجع سلطة المقاطعجيين ونفوذهم وتزايد نفوذ رجال الإكليروس، يعالج هذا البحث موضوع انتقال الملكية من اللمعيين إلى الإكليروس في المتن، كنموذج على هذا التحوّل الذي شهدته مناطق عديدة في القرن الثامن عشر لمصلحة الرهبانيات القانونية التي بدأ تأسيسها منذ نهاية القرن السابع عشر. لقد رافق قيام الأديار الجديدة نشأة ملكيات كبرى حولها في مختلف مناطق جبل لبنان، لم يتقصر انتشارها على المناطق المسيحية بل تعدّاها إلى العديد من المناطق المختلطة[1].

أولاً: أبرز التحوّلات في القرن الثامن عشر

قبل الانتقال إلى معالجة الموضوع مباشرة، لا بدّ من لمحة سريعة عن أبرز

(1) أسّس مطران صيدا الملكي أفتيموس الصيفي الرهبانية الباسيلية المخلصية سنة 1683 في مركز أبرشيته في مدينة صيدا قبل أن تنتقل الرهبانية إلى دير المخلص في جون في بداية القرن الثامن عشر. كذلك تأسّست الرهبانية الباسيلية الشويرية في دير مار يوحنا سنة 1710 وكان تابعًا آنذاك لمنطقة الشوير.

L A U - Riyad Nassar Library

التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القرن الثامن عشر والتي ساهمت بصورة غير مباشرة في تزايد نفوذ رجال الإكليروس:

1. انتقال سلطة الإمارة من المعنيين الدروز إلى الشهابيين السُنّة منذ أواخر القرن السابع عشر (1697 م).

2. الصراع القيسي - اليمني الذي حُسم في معركة عين دارة[1] لمصلحة الحزب القيسي مما دفع إلى هجرة بعض الفئات اليمنية عن الجبل وبخاصّة الدروز منهم بحيث أدّى ذلك إلى قدوم فلاّحين جدد لسد النقص في اليد العاملة. وكان معظم هؤلاء من المسيحيين، موارنة وملكيين، كانوا منتظمين اجتماعيًا وروحيًا واقتصاديًا ضمن الأطر التي أنشأتها الرهبانيات من خلال أديارها المتفرّقة.

3. صراع الأمراء الشهابيين على الإمارة وما أدّى إليه من استقطاب قوى نافذة، بينها رجال اكليروس، لمصلحة هذا الأمير أو ذاك، واللجوء إلى مدبّرين موارنة عملوا على إعلاء شأن طائفتهم السياسي.

4. تأسيس الرهبانيات القانونية وانتشار أديارها في مختلف المناطق، مع انعكاسات ذلك على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، لأن الدّير لم يكن بيت صلاة وحسب بل مركز نشاط اقتصادي وإشعاع ثقافي. فالدّير، بالنسبة لمنطقة وجوده، كان يلعب دور المالك الكبير للأرض مع ما ينتج عن ذلك من تبعية اقتصاديّة للفلاّحين الشركاء، بخاصّة أن الارض، في القرن الثامن عشر، كانت الوسيلة الأساسية للإنتاج. كذلك كان الدير أحيانًا يستورد القماش والأرزّ ويبيعهما للفلاّحين، كما يبيع الزيت والصابون وغيرهما من الموادّ الأساسية. أتقن الرهبان كذلك فن التطبيب، فنشأت بينهم وبين مرضاهم، مقاطعجيين وفلاّحين، علاقات إنسانية عميقة كان لها تأثير في زيادة نفوذهم الاجتماعي.

كان الدير يشكّل ضمانة مالية بوجه ابتزاز الحكّام، حتى إن بعض المقاطعجيين

[1] طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، 1970، ج 2، ص 315؛ منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية** وضع مقدمته وعلّق عليه يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، 1956، ص 110 و124.

كان يخبّئ فيه ثروته خوفًا من بلص الأمير الحاكم[1]. كما كان الدير يلعب دور المصرف بالنسبة للسكان، فيودع فيه الفلاّحون ما ادّخروه من مال طمعًا بالفائدة، ويقرض الدير هذا المال المودع لفلاّحين آخرين بفائدة أكبر، فتولّدت بين الرهبان وبين المودعين والمستقرضين تبعية اقتصادية أثّرت في تزايد نفوذهم عند مختلف فئات الشعب.

5. أدّى تزايد نفوذ المسيحيين في جبل لبنان، وبخاصّة الموارنة منهم، إلى تنصُّر الأمراء الشهابيين واللمعيين في أواسط القرن الثامن عشر. وهذا ما زاد من سلطة البطريرك الماروني وهيبته، فانتقل مقرّ البطريركية من وادي قنّوبين في الشمال إلى وسط الجبل في كسروان ليبقى البطريرك قريبًا من مركز القرار السياسي.

6. وعي العامة لحقوقها ومشاركتها في القرار السياسي وفي الشأن الديني. من مظاهر هذا الوعي ظهور العامّيات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ووصول العديد من العامّة إلى مناصب رهبانية عليا أو رئاسية في الكهنوت، بعد أن كانت أكثرية المناصب الأسقفية محصورة بالأعيان.

يتمحور موضوع بحثنا حول انتقال الملكية والنفوذ من اللمعيين إلى الإكليروس في منطقة المتن الأوسط: الشوير والخنشارة وبولونيا والمروج، من خلال أرشيف الرهبانية الشويرية. إن دراسة هذا الأرشيف تساعد في فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في المتن، وانعكاساتها السياسية، كما تساعد في توضيح مختلف العوامل التي أدّت إليها من خلال شبكة العلاقات المتنوّعة التي كانت للرهبان، والتي تبرز في دفاتر حسابات الرهبانية وصكوك البيع وعقود المشاركة

[1] سنة 1793 خبّأ غندور سعد الخوري، كاخيّة الأمير يوسف شهاب، ثروته في دير مار يوحنا الخنشارة التابع للرهبانية الشويرية. وبعد وفاة المودع حصل خلاف بين الرهبانية وورثته الذين ادعوا بأن الرهبان لم يسلموهم كل الأموال المودعة. فصل المطران الماروني مخايل فاضل في هذه الدعوى لمصلحة ورثة غندور سعد الخوري. تلافيًا لتكرار مثل هذه الخلافات أقر مجمع الرهبانية المنعقد سنة 1802 تنظيمًا جديدًا لتسلم الودائع في الدير وفرض أن يجري التسليم لرئيس الدير مباشرة، بحضور شاهدين وبموجب سند خطي يحتفظ المودع بنسخة عنه لحين التسليم. أثناسيوس الحاج، **الرهبانية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد**، الجزء الاول، جونية، 1974، ص 834.

L A U - Riyad Nassar Library

والشرطيّات وغيرها. كما أنها تساهم أيضًا في توضيح بعض الملابسات التي رافقت تاريخ الجبل.

ثانياً: تنظيم الإكليروس الاقتصادي: اكتفاء ذاتي وقدرة شرائية

هناك رأي شائع عند بعض الناس بأن الأملاك الواسعة التي تخص الإكليروس إنما قامت نتيجة هبات المؤمنين أو المحسنين، وأن الرهبان كدّسوا المال لأن أملاكهم كانت معفيّة من الضريبة. وهذا الرأي بحاجة إلى إعادة نظر لأنه مخالف للواقع التاريخي. فدراسة الأرشيف العائد إلى الرهبانيات تؤدّي إلى استنتاجات مناقضة تدل على أن الرهبان كانوا يتلقّون بعض الهبات، ولكن أكثرية الأراضي الواسعة امتلكوها بالشراء، ولا تزال صكوك البيع محفوظة في أرشيف الأديار ويعود بعضها إلى القرن السابع عشر[1]. كذلك يجدر التمييز، في مجال الهبات، بين الأديار المارونية وغيرها. فالموارنة كانوا بأكثريتهم ريفيين، يتعاطون الزراعة ويملكون الكثير من الأراضي الزراعية في جبل لبنان، لذلك كانوا يهبون أحيانًا بعض الأراضي للرهبانيات المارونية، وبخاصة الرهبانية البلدية. ولكن مع تصاعد نفوذ رجال الإكليروس وتراجع نفوذ الأعيان في القرن الثامن عشر، عمدت بعض العائلات المقاطعجية أو الوجيهة إلى تأسيس كنائس وأديار تعود إلى أوقاف ذرّية خاصة بها فتهب لها الأملاك من دون سواها لتحافظ على نفوذ العائلة بوجه منافسة العائلات الوجيهة الأخرى أو منافسة رجال الإكليروس، كأوقاف آل الخازن وآل حبيش وآل مبارك وآل صفير وآل آصاف وآل محاسب وآل اسطفان في كسروان. كما أن القليل من الهبات العقارية التي أعطيت للرهبانيات المارونية القانونية كان بأكثريته مشروطًا بخدمة يقدمها الدير للعائلات الواهبة مقابل تقدمة الأرض له، كدير مار أنطونيوس النبع في بيت شباب الذي كان وقفًا ذرّيًا لآل الأشقر، قدّمته

[1] تملك بعض الرهبانيات صكوك شراء عليها عقود بيع سابقة لتاريخ انتقال الملكية إليها وذلك لأنه في عهد الإمارة لم يكن تسجيل عقود البيع إلزاميًا في الدوائر الرسمية بل كان يجري الاكتفاء بحضور شهود وتوقيعهم على العقد، لذلك كان صك البيع بمثابة سند ملكية، غالبًا ما تدون عليه عقود البيع المتلاحقة وأسماء المالكين الجدد دون اللجوء إلى صياغة صك جديد مستقل.

العائلة للرهبانية البلدية المارونية سنة 1785، بشرط أن يفتح فيه الرهبان مدرسة لتعليم أبناء العائلة الواهبة[1].

أما السكّان المسيحيّون غير الموارنة، كالرّوم الأرثوذكس والرّوم الملكيين الكاثوليك، فكانوا يتعاطون الزراعة بنسبة أقلّ من الموارنة ولا يملكون الأراضي الواسعة مثلهم، إذ كانوا بمعظمهم حرفيين وتجّارًا، ولذلك فالهبات التي كانوا يقدّمونها لأديارهم كانت هبات نقدية وليست عقارية، بخاصة أن معظم هؤلاء المحسنين كانوا من مناطق حلب ودمشق ولم يكونوا يملكون الأراضي في جبل لبنان.

نستنتج من هذا الواقع، ومن دراسة أرشيف العديد من الأديار في لبنان، أن الهبات العقارية لعبت دورًا ضعيفًا جدًا في انتقال الأملاك من الأعيان إلى الرهبان. لقد كان وراء هذا الانتقال آليّة اقتصادية تعود إلى نمط الحياة الذي كان يعيشه الرهبان آنذاك، والذي تميّز بالعمل والانتاج وحياة التقشّف التي سمحت لهم بالادّخار وتأمين رأسمال نقدي لشراء الأراضي من الأعيان ومن غيرهم.

قصّة علاقة الرهبان اللبنانيين بالأرض قصّة قديمة تعود إلى بدايات الحياة النسكية في الشرق، حيث كان شعار الرهبان الأوائل الصلاة والعمل. وقد جاء المجمع اللبناني، بعد تأسيس الرهبانيات القانونية، ليؤكد أهمية العمل في الأرض بالنسبة للرهبان، استنادًا إلى تعاليم مؤسّسي الحياة الرهبانية في الشرق القدّيسين انطونيوس وباسيليوس. وقد ورد في مقررات المجمع: «على رئيس الدير أن يلزم بالعمل جميع رهبانه، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات الجسدية والفكرية لكل منهم. يعيِّن الرئيس بعض الرهبان للعمل في الأرض وقطف المواسم، كما يعيّن غيرهم

[1] الجدير ذكره أن المدرسة الابتدائية التي فتحها الرهبان في الدير تحوّلت، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ثانوية داخلية كانت تستقبل خاصة أبناء المهاجرين من بيت شباب إلى أفريقيا. وبعد الحرب التي عرفها لبنان (1975-1991) أقفلت هذه المدرسة وتحوّل الدير إلى معهد لمعاقي الحرب. حول تاريخ تأسيس الدير وانتقاله إلى الرهبانية اللبنانية يمكن مراجعة لويس بليبل، **تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية**، 3 أجزاء، مصر، 1924 و1925، جزء 3، بيروت 1959 نشره الأب بطرس ساره بعد وفاة المؤلف، ص 68. مارون كرم، **تاريخ الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية**، بيروت، 1972، ص 55.

L A U - Riyad Nassar Library

لتربية دود القزّ...». هذا الالتزام بالعمل، إلى جانب حياة الصلاة والتقشّف، سمح للرهبان بتأمين اكتفاء ذاتي من نتاج عملهم، إذ إنهم، بالإضافة إلى الزراعة، مارسوا مختلف المهن الحرفية كالنجارة والحدادة والبناء وصناعة الأحذية وصبغ القماش ودبغ الجلود، وطبع الكتب وتجليدها، كما برعوا في ميدان الطب. وكان للرهبانيات تنظيم تجاري دقيق، يستند إلى شبكة وكلاء تربط مختلف أديارهم بمراكز الإنتاج والتصدير لتأمين تصريف منتجاتهم بصورة منتظمة وبأفضل الأسعار[1].

ثالثًا: أهمية الأرض كوسيلة إنتاج ومصدر نفوذ

إن لانتقال الملكية من الأعيان إلى الإكليروس في جبل لبنان وجهين: وجه اقتصادي ووجه سياسي، وذلك تبعًا لدور الأرض وأهمّيتها في العهد الإقطاعي. فالأرض كانت وسيلة الإنتاج الأساسية في ذلك العهد، لأن الطابع الغالب على المجتمع كان الطابع الزراعي بسبب تخلّف قطاعي الصناعة والخدمات. وقيمة الأرض لم تكن تقدّر بمساحتها بل بطاقتها الإنتاجية، ولذلك لم يرد في صكوك القرن الثامن عشر أي قياس لطول الأرض وعرضها أو مساحتها. فالمذكور هو نوع الأشجار المغروسة فيها وعددها إذا كانت أرضًا مشجّرةً، وكمية إنتاجها من أحمال ورق التوت إذا كانت مزروعة توتًا[2]، أو كمية زرعها بأكيال القمح إذا

---

[1] حول وكلاء الرهبانية الشويرية في مختلف مناطق لبنان وسوريا وفلسطين ومصر في القرن الثامن عشر راجع : جوزيف أبو نهرا، «أرشيف الأديار في القرن الثامن عشر، دفاتر حسابات الرهبانية الشويرية (1723-1796)»، **مجلة دراسات** العدد 1984، 13-14، ص 209 و210.

[2] يساوي حمل ورق التوت 30 رطلاً أو 75 كيلوغرامًا. والجدير ذكره أيضًا أن عودات التوت الكبيرة كانت تقاس بنسبة بذار دود القز التي يمكن تربيتها من خلال انتاج هذه العودة من ورق التوت، مع العلم أن كل أوقية دود قز هي بحاجة إلى 12 حملاً من ورق التوت لتربيتها حتى تتحوّل إلى شرانق حرير. أما عدد الأشجار اللازمة لإنتاج حمل ورق توت فكان يتراوح بين 8 و10 أشجار؛ اسماعيل حقي، **لبنان، مباحث علمية واجتماعية**، الطبعة الثانية، جزءان، بإشراف فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1969، جزء 1، ص 377. موريس شهاب، **دور لبنان في تاريخ الحرير**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1968، ص 36.
Dominique Chevallier, «Aux origines des troubles agraires libanais en 1838» in *Annales, Economies, Sociétés, Civilisations*, 14/1959, p.61.

كانت أرضًا سليخًا[1].

كان العديد من الفلاّحين، في منطقة المتن وفي مناطق جبل لبنان الأخرى، يملك أراضي زراعية صغيرة، غالبًا ما تسدّ حاجته فقط ولا تسمح له بالادّخار لتكديس رأسمال تجاري. أما الأراضي الزراعية الكبيرة فكانت، حتى أواخر القرن السابع عشر، ملك الأعيان من دون غيرهم لأنه لم تكن قد تأسست بعد الرهبانيات القانونية. وبما أن الإنتاج الزراعي كان مصدر الثروة الأساسية، فقد كانت ملكية الأرض ملازمة للنفوذ السياسي بسبب تبعيّة الفلاّحين للمالكين الكبار الذين كانوا من المقاطعجيين. لذلك تميّز القرن السابع عشر بضعف نفوذ الإكليروس وسيطرة نفوذ المالكين الكبار من الأعيان. ومن المعروف أن المجتمع الإقطاعي في لبنان لم يكن على النمط الفيودالي الأوروبي حيث كان حقّ الإرث محصورًا بالابن الأكبر، إذ إن عهدة المقاطعجي، وكذلك أملاكه، كانت توزَّع على جميع أولاده الذكور. لذلك تزامن انتشار الأديار القانونيّة، في مختلف أنحاء جبل لبنان، مع تفتُّت الملكيات الكبرى للأعيان نتيجة التوارث.

كانت الأرض هي القضية الأساسية التي تمركز حولها الصراع، سواء بين الأعيان أنفسهم، أو بينهم وبين الإكليروس، وذلك لما كانت تمثّله الملكية الزراعية من سلطة ونفوذ. والجدير ذكره في هذا المجال أنه، حسب التقاليد الإقطاعية، لم يكن يحقُّ للأمير الحاكم إصدار حكم بالإعدام ضد أحد الأمراء المقاطعجيين، ولكن كان يحق له بالمقابل أن يصدر حكمًا بقطع أشجاره لأن من شأن هذا الحكم تجريده من مدخول اقتصادي وتقليص نفوذه السياسي. إنّ قطع الأشجار، وبخاصة أشجار التوت، كان يعني تقليص عدد الفلاحين العاملين في أراضيه والتابعين له اقتصاديًا وسياسيًا.

في منطقة المتن الوسطى، كان النفوذ السياسي، في القرن الثامن عشر، للأمراء

---

[1] إن المساحة التقريبية للأرض السليخ التي تزرع بمقدار كيل بذار قمح هي 15000 متر مربع. في المواسم العادية يعطي كل كيل بذار قمح خمسة أكيال عند الحصاد، لويس بليبل، **تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية**، الجزء 2، ص 270.

L A U - Riyad Nassar Library

اللمعيين الذين تسلّموا مقاطعة المتن من الأمير حيدر الشهابي، بعد معركة عين دارة[1]. ولم يكن اللمعيون أبرز أعيان المتن فقط بل كانوا من أبرز مقاطعجيي جبل لبنان بعد الأمراء الشهابيين. ففي العهد المعني كان محور الحكم معنيًا – شهابيًا، أما في العهد الشهابي فكان محور الحكم شهابيًا – لمعيًا. ولذلك، فانتقال الأراضي والنفوذ من اللمعيين إلى الإكليروس في المتن له مدلول خاص في ميدان التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد السياسي.

رابعاً: الأمراء اللمعيون يبيعون أراضيهم للرهبان

يعود تأسيس الرهبانية الشويرية التي اشترت الكثير من أملاك اللمعيين في المتن إلى سنة 1710 حين قدم خمسة رهبان مؤسِّسون من حلب واشتروا ديرًا صغيرًا على اسم مار يوحنّا من راهب ارثوذكسي يدعى الأب رزق صوايا وكان هذا الراهب يعيش وحيدًا في الدير[2]. ومنذ السنة الاولى لتأسيس الرهبانية بدأ الرهبان بتوسيع أملاك دير مار يوحنّا الذي كان تابعًا آنذاك لقرية الشوير، وكانت بدورها تتبع إداريًا مقاطعة كسروان.

أول عقد شراء، عقده الرهبان المؤسِّسون مع الأمراء اللمعيين، مؤرَّخ في

---

[1] يذكر العديد من المؤرخين أن اللمعيين كانوا مقدمين قبل معركة عين دارة سنة 1711 وأن الأمير حيدر الشهابي أعطاهم لقب الإمارة بعد دورهم الحاسم في انتصاره. ولكن يقول مؤرخون آخرون إن اللمعيين كانوا أمراء قبل معركة عين دارة؛ منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، طبعة 2، بيروت، 1956، ص 102. عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**، منشورات زحلة الفتاة، 1937، ص 83.

[2] كان الرهبان الحلبيون الملكيون الذين أسّسوا الرهبانية الباسيلية الشويرية يعيشون أصلاً في دير البلمند التابع للروم الأرثوذكس وقد تركوا الدير المذكور بعد أن قرروا تأسيس رهبانية كاثوليكية في منطقة المتن بعيدًا عن الشمال حيث كان النفوذ الأرثوذكسي أقوى بسبب عدد أبناء الطائفة الكثر المنتشرين خاصة في مناطق الكورة وطرابلس وعكار. وكان الرهبان المؤسسون قد كتبوا وهم في دير البلمند إلى مؤسسة انتشار الايمان في روما وفشلوا في الحصول على جواب إيجابي للذهاب إلى عاصمة الكثلكة قبل توجههم إلى دير الشوير. حول دور هؤلاء الرهبان وحول مراسلتهم لروما يمكن مراجعة نص الرسالتين اللتين نشرهما الأب قسطنطين باشا في مجلة **المشرق**، العدد 28، 1930، ص 205. الأب أدريانوس شكور، مجلة **حياة وعمل**، العدد 11، نيسان 1959، ص 30. الأب أثناسيوس حاج، **الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد**، جزءان، جونية 1974 وزحلة 1978، الجزء 1، ص 73.

10 شوال 1122 هجرية الموافق 2 كانون الاول سنة 1710، وهو موقَّع من قبل الخوريين سليمان وجرجس الحلبيين والبائع الأمير عبدالله أبي اللمع (بو حسين) حاكم المنطقة. وقد اشترى الرهبان، من الأمير المذكور، المزرعة الكائنة في الشوير والمعروفة بمزرعة بيت عيال، وأرضًا سليخًا بمبلغ إجمالي قدره 298 غرشًا[1]. ومما يمكن التوقف عنده، بما يخص نص العقد، أنه يورد لقب الأمير للبائع، وذلك سنة 1710، أي قبل موقعة عين دارة سنة 1711، وهذا ما يعزز الرأي القائل بأن آل أبي اللمع كانوا أمراء قبل المعركة المذكورة، ولم يحصلوا على لقب الإمارة على أثرها. ويبدأ عقد البيع بالنص الآتي:

«باسم الله الرحمن الرحيم ومحضر الشرع الشريف، اشتريا القديسين المطهرين الذين يدعيان يومئذٍ الخوري جرجس والخوري سليمان الحلبيّين الذين كانا قاطنين في دير البلمند والقاطنين يوم تاريخه في دير ماري يوحنّا الكائن بأرض قرية الشوير التابع أعمال كسروان، إشتريا بمالهما لأنفسهما دون غيرهما من سائر الناس أجمعين من حضرة الجناب العالي المحترم الأمير أبو حسين المكرَّم زاد الله كرمه عظماً، الشهير بأبي اللمع... وقبض الثمن المبارك من يد الشارين المذكورين إلى يد البايع المذكور ولم تبقي درهم الفرد وذلك بعد اعتبار ما وجب اعتباره واختبار ما وجب اختباره وإسقاط الغبن والإكراه من الجانبين ورضيا جميعًا بالبيع المذكور وصار ملكًا من أملاكهم يتصرفوا فيه كيف شاؤا وحيث شاؤا وما كان من المبيع المذكور من شفعة ودرك فهو لازم ذمّة البايع المذكور وما كان من مال السلطان فهو لازم ذمّة الشارين المذكورين وأذنا بالإشهاد عليهم طوعًا...»[2].

يشير صك البيع بوضوح إلى أن الضريبة المتوجبة على الأرض المباعة (مال

---

[1] كانت القوة الشرائية للقرش آنذاك كبيرة إذ كان يوازي أجر عامل يومي لمدة أسبوع. وقد ورد في دفاتر حسابات دير الخنشارة أن أجرة الفلاح اليومية في العشرينات من القرن الثامن عشر كانت توازي 0.18 غرشًا على هذا الأساس تكون قيمة المزرعة والأرض السليخ التي اشتراها الرهبان الشويريون من الأمير عبدالله أبي اللمع بقيمة 298 غرشًا موازية لأجرة فلاح يعمل يوميًا لمدة خمس سنوات تقريبًا.

[2] كان الأمير عبدالله أبي اللمع يملك نصف مزرعة بيت عيال التي اشتراها الرهبان الشويريون، بينما ورد في صك البيع أن النصف الآخر كان ملك بيت الجرداق وبيت الرحباني وقد اشتراه منهم الرهبان أيضًا.

LAU - Riyad Nassar Library

السلطان)، أصبحت متوجبة على الرهبان الشارين. وهذا ما يؤكّد ما هو معروف بأن أراضي الأديار لم تكن معفاة من الضريبة، وأن بعض الإعفاءات كانت استثناءً ولا تشكّل، في أي حال، قاعدة في هذا الموضوع. نلاحظ أيضًا أن النصّ يورد بأن قرية الشوير كانت تابعة أعمال كسروان، وهذا ما يشير إلى أن عقد البيع تمّ قبل إقطاع قاطع المتن عن كسروان بعد معركة عين دارة، وبالتالي فهو يؤكد أنّ لقب الإمارة الوارد في النص نفسه سابق أيضًا لهذه المعركة.

إنّ أوّل أرض اشتراها الرّهبان كانت ملكًا لحاكم المقاطعة، الأمير عبدالله أبي اللمع. كان أوّل عقد بيع معه بمثابة موافقة لمعية، من كبير العائلة في المقاطعة، على بيع الرهبان أراضي في المتن. كما تشير العبارات الواردة في النص إلى شعور بالاحترام تجاه الرهبان الشارين وإلى رضى البائع بتمليكهم في منطقته: «اشتريا القديسين المطهرين... إلى حين صدور هذا البيع المبارك».

أما العقد الثاني الذي اشترى فيه الرهبان الشويريون أرضًا من اللمعيين فيعود إلى سنة 1712 حيث باعتهم الست أمارة، ابنة الأمير محمّد أبي اللمع، مزرعة البالوع القائمة في قرية المروج بمبلغ 75 غرشًا[1]. وفي العقود التالية نرى أولاد الأمير عبدالله يبيعون، بدورهم، أراضيهم للرهبان الشويريين في مناطق المروج والخنشارة والشوير. لقد باع الأمير نجم أرضًا في محلّة الخندق في المروج، سنة 1713، بمبلغ 15 غرشًا. ثم باع الأمير فارس أبي اللمع للرهبان أرضًا سليخًا في قلعة بيت عيال (الخنشارة)، سنة 1736، بمبلغ 12 غرشًا[2]. وباعهم، في السنة نفسها، الأمير حسن بن عبدالله أبي اللمع، الأرض التي يملكها مناصفة مع أخيه الأمير نجم في محلة السميط (الخنشارة)، بمبلغ 20 غرشًا. ثم اشترى الرهبان، من الأمير نجم، النصف

[1] **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة**، دفاتر الحجج، الدفتر رقم 28، الحجة 76، ص 11.

[2] إن تعبير «قلعة» هنا يعني الأرض الصخرية التي يمكن إقامة مقلع فيها لاستخراج حجارة للبناء ولا يعني الحصن.

الباقي من الأرض وفي السنة نفسها، بمبلغ 20 غرشًا، فأصبحوا مالكي العقار بكامله[1]. والجدير بالذكر أن الرهبان اشتروا مع الأرض ثلاثة أرباع حصتها من عدان ماء للري بينما بقي الربع الأخير ملكاً لأحد المزارعين الذي لم يذكر صكّ البيع اسمه كاملاً، بل وردت فيه فقط العبارة التالية: «وإلى مطر الربع»، وذلك بعد إيراد أن الرهبان اشتروا الأرض وثلاثة أرباع حصّتها بالماء[2].

نستنتج من ذلك أن مطر المذكور أصبح شريكًا للرهبان في الحقّ بالريّ بعد أن كان شريكًا للأمراء اللمعيين. وهذا نموذج من انتقال القوّة الاقتصادية والنفوذ من اللمعيين الى الرهبان في منطقة المتن.

خامسًا: سياسة الرهبان التوسّعية

إن دراسة حجج الأراضي التي اشتراها الرهبان من الأمراء اللمعيين في منطقة المتن تظهر أنهم كانوا يشترون حصّة في أرض يملكها شريكان أو أكثر من الأمراء اللمعيين، ثم يشترون في فترات متتالية حصص الأمراء الآخرين بأسعار معقولة حتى يصبحوا، بعد فترة قصيرة من الزمن، مالكين للعقار بكامله.

في 20 آب 1737 اشترى الرهبان الشويريون، من الأمير نجم أبي اللمع، حصّته في عقار كبير يقع في الطّيبة والخنشارة بمبلغ 622 غرشًا. وهذا العقار هو من أهم ما كان يملكه اللمعيون في المنطقة، إذ كان يتألف من عودات توت مع بيوت للشركاء وكروم عنب وأشجار مثمرة وأحراج، وذلك مع ما يتبعه من

[1] **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة**، دفاتر الحجج، الدفتر رقم 28، الحجتان رقم 26 و27.

[2] يطلق على الحق بالري الذي تملكه أرض زراعية في نبع ماء معيّن اسم "العدان". وهو تعبير من أصل سرياني يعني حصة الماء أو الوقت المعيّن للإفادة منها. وكان عدان الماء يختلف بين منطقة وأخرى. ففي منطقة الخنشارة كان العدان يوازي حق الإفادة من الري لمدة 12 ساعة بينما في بكفيا كان العدان يوازي الحق بالري لمدة 24 ساعة. يعود هذا الفرق إلى اختلاف قوة النبع الذي تروى منه الأراضي الزراعية ونسبة عدد ومساحة الأراضي التي تستفيد من هذا الري. فكلما زاد عدد الأراضي خفت كمية الماء التي توزع عليها؛ Michel Féghali, *Contes légendes, Coutumes populaires du Liban et de Syrie*, Paris, Maisonneuve, 1935, f. 134s; André Latron, *La vie rurale en Syrie et au Liban*, Beyrouth, 1936, p.77s; أنيس فريحة، **معجم الألفاظ العامية**، بيروت، مكتبة لبنان، 1973، ص 117.

L A U - Riyad Nassar Library

حقوق في الريّ. وقد ورد في الصك ما يلي:

«بموجب تسطيره هو أن باع حضرة الجناب العالي الأمير نجم ابن عبدالله أبي اللمع المحترم إلى حافظي هذه الوثيقة الشرعية الخوري نقولا ريس دير مار يوحنا الطبشي ورهبانه وذلك جميع حصّته التي في الطّيبة والخنشارة من توت وكرم وعريش وتين وفاكهة وحرش وسليخ وبيوت وعمار... من عامر وداثر ومثمر وغير مثمر ومن ماء وشمّ هوى وجميع ما يملك في الموضع المذكور.. وضمن لهم حضرته المشافعة والمدافعة من ساير الجهات ومهما صار من شفعة أو تبعة هي لازمة حضرته...».

يظهر، من خلال هذا الصك، أنّ الأمير نجم ضمن للرهبان الشارين أنّ شركاءه في العقار لن يمارسوا حقّ الشّفعة لشراء الحصّة التي باعها لهم. وهؤلاء الشركاء هم الأمراء بشير وأحمد وفارس أبي اللمع الذين باعوا بدورهم حصصهم تباعًا للرهبان الشويريين.

ففي 11 تشرين الاول سنة 1737، أي بعد شهرين من شراء حصة الأمير نجم، اشترى الرهبان من الأميرين بشير وأحمد أبي اللمع، حصّتيهما في عقار الطّيبة والخنشارة بمبلغ 102 غرش. وقد ضمن لهم الأميران في صكّ البيع حقّ الشّفعة الذي يمكن أن يمارسه الأمير فارس أبي اللمع، وهو المالك اللمعي الأخير في العقار المذكور وقد باع حصّته للرّهبان بعد حوالى سنتين ونصف[1].

ففي أواخر شهر شباط 1740، باع الأمير فارس حصّته في العقار الكبير نفسه للرّهبان الشويريين، بمبلغ 345 غرشًا، فأصبحوا مالكين للعقار بكامله مع ما عليه من عودات توت وبيوت للشركاء وكروم وأشجار مثمرة وغيرها. ومع انتقال عودات التوت إلى الرهبان انتقل معها الشركاء العاملون فيها فتحرّروا من تبعيّتهم الاقتصادية للأمراء اللمعيين، وأصبحوا مرتبطين اقتصاديًا برهبان دير مار يوحنّا.

(1) ورد في صك البيع ما يلي: «... وقد ضمنّا لهم المشافعة والمدافعة عن ساير الجهات ومهما صار من شفعة أم تبعة فهي لازمتنا ومهما يخصهم من مال السلطان نصره العزيز الرحمان فهو لازم ذمة المشترين. وكتبنا لهم هذه الحجة بيدهم لأجل البيان والحفظ من النسيان تحريرًا في 11 يوم خلت من شهر تشرين الاول من شهور سنة ألف ومئة وخمسين للهجرة الاسلامية...»، **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج**، الحجة رقم 32.

كان الدير يعرف أساسًا بدير الشوير لأنه كان تابعًا إداريًا للشوير. ولكن بعد أن اشترى الرهبان معظم الأراضي التي كان يملكها اللمعيون في الخنشارة وضمّوها إلى أملاكهم، أصبح يعرف بدير الخنشارة، حيث كان معظم الفلاّحين، في القرية المذكورة، يعملون كشركاء في أملاك الرهبان.

إلى جانب شراء حصص كلٍّ من الأمراء اللمعيين في عقار معيّن، كان الرهبان الشويريون يشترون أيضًا، من اللمعيين، جميع أنواع الأراضي الزراعية أو التي يمكن أن تستصلح، وذلك في المناطق المحيطة بالدير مباشرة أو في منطقتي بولونيا والمروج. ففي سنة 1738 باعهم الأمير حسن بن عبدالله أرضًا فوق عين السرادين تعرف بالخندق بمبلغ 44.25 غرشًا، ثم اشترى الرهبان، حتى منتصف القرن الثامن عشر، الأراضي الآتية:

- في أيار 1740 باعهم الأميران حسن وفارس أبي اللمع مزرعة في منطقة البالوع بمبلغ 120 غرشًا[1].
- في سنة 1740 باعهم الأمير بو شهاب أرضًا في السميط بمبلغ 15 غرشًا[2].
- في سنة 1741 باعهم الأمير بشير أبي اللمع أرضًا في منطقة الطبشة المجاورة للدير بمبلغ 17 غرشًا[3].
- في سنة 1745 باعهم الأمير فارس بن عبدالله دربًا في منطقة السميط بمبلغ 1.75 غرش وذلك لكي يتمكّنوا من الانتقال بسهولة في مختلف أملاكهم بدون أن يعترضهم مالكو العقارات المجاورة. ولم يحدد الصك مقاييس الطريق ولكن أشار إلى عرضها التقريبي بقوله: «الأرض المذكورة يمشي فيها البغل بحمله بين أرضنا والكرم المذكور»[4].

أما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد اشترى الرهبان الشويريون من الأمراء اللمعيين الأراضي الآتية:

(1) **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج**، الحجة رقم 38.
(2) **المصدر نفسه**، الحجة رقم 35.
(3) **المصدر نفسه**، الحجة رقم 40.
(4) **المصدر نفسه**، الحجة رقم 45.

L A U - Riyad Nassar Library

– سنة 1760 باعهم الأمير علي أبي اللمع حصّته في كرم يقع في منطقة حرّان بمبلغ 6 غروش[1].

– في سنة 1764 باعهم الأمير محمد أبي اللمع أرضًا في منطقة السميط، فيها القليل من أشجار الصنوبر، وقد تعهّد الرهبان بأن يزرعوا الأرض العطل المتبقية صنوبرًا أيضاً، وذلك بمبلغ ثلاثة غروش[2].

– في سنة 1765 باعهم الأمير قاسم أحمد أرضًا في منطقة القطّارة، المعروفة اليوم بغابة بولونيا، وذلك بمبلغ 20 غرشًا[3].

– في سنة 1781 باع الأمير عبّاس أبي اللمع للرهبان حصّته في كرم حرّان بمبلغ 4 غروش، فأصبح كرم حرّان بكامله ملكاً لهم بعد أن كانوا قد اشتروا الحصّة الأولى من الأمير علي، قبل 21 سنة (سنة 1760)، بمبلغ 6 غروش[4].

سادسًا: تملك الرهبان من اللّمعيين عن طريق المشاركة في الشِّلش

لم يكن الشراء الطريقة الوحيدة التي تملّك بها الرهبان أراضي اللمعيين في منطقة المتن، بل كانت هناك عقود المشاركة في الشِّلش التي عقدوها معهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. يُسمّى هذا العقد أيضًا باسم «عقد مغارسة» أو «عقد مناصبة»، وهو معروف منذ القدم في لبنان والشرق الأوسط، ونجده في بلاد ما بين النهرين منذ عهد حمورابي الذي وضع له نظامًا خاصًا في قانونه الشهير. تكمن أهمية عقد مشاركة الشِّلش في نتائجه القانونية بحيث يسمح للمزارع أن يصبح مالكًا مقابل قيمة عمله في الأرض التي يستصلحها ويزرعها أشجاراً، وليس مقابل مال نقدي يدفعه للبائع.

يقضي عقد المشاركة في الشِّلش بأن يضع المالك تحت تصرُّف الشريك أرضًا غير

[1] أرشيف دير مار يوحنَّا الخنشاره، دفاتر الحجج، الحجة رقم 56.

[2] المصدر نفسه، الحجة رقم 60.

[3] المصدر نفسه، الحجة رقم 62.

[4] المصدر نفسه، الحجة رقم 72.

مزروعة ويتكفّل هذا الأخير باستصلاحها على نفقته وبنصبها أشجارًا. عندما تبدأ هذه الأشجار بإعطاء الثمار، تجري قسمة الأرض وما عليها بالمناصفة، فينتهي عقد المشاركة ويصبح الشريك مالكًا لنصف الأرض. وتكون القسمة إما بالتراضي بين الفريقين، وإما عن طريق القرعة، كما كان يجري بين الأمراء اللمعيين والرهبان الشويريين.

في شهر آذار 1765 عقد الأمراء اللمعيون، منصور وأحمد وسلمان ونصر وموسى، مع رهبان دير مار يوحنّا، عقد مشاركة شلش على أرض كبيرة في خراج قرية المروج «شركة بيننا وبينهم في النصف نحن نقدّم لهم بذار الصنوبر والزرع والقيام عليهم وبعد قيام الموضع المذكور يكون لهم نصّ الشرش ونصف الغلة»[1].

لم يذكر نَصّ العقد تاريخ القسمة إذ اكتفى بالإشارة أنها ستجري «بعد قيام الموضع المذكور». ويدل أرشيف دير مار يوحنّا الخنشارة أن هذه القسمة تمّت بعد عشرين سنة من قيام العقد وذلك بحجّة خطّية مؤرّخة في شهر آذار 1785: «وجه تحريره وموجب تسطيره أنه في أوّل يوم من شهر آذار جرت قسمة حرف السنوبر الذي يعرف مكانه في القطّارة (أرض المروج) الذي بيننا وبين عزازنا رهبان ماري يوحنّا الشوير... وصارت القسمة في القرعة الشرعية بأمرنا ورضى الفريقين فطلعت القسمة الفوقانية حصّتنا وقسمة الأخرى التحتانية التي من ناحية البالوع حصّة عزازنا رهبان ماري يوحنّا وعلى هذا صار الرضى والاتّفاق وقد حررنا هذا الاتّفاق حتى لا يصير تغيير من أحد...»[2]. كما يشير الصكّ إلى أنه تم تحديد الحصّتين، بعد القسمة، بخندق يشكّل حدًّا فاصلاً بين ملك الأمراء اللمعيين وملك الرهبان.

لم يكتفِ الرهبان الشويريون بامتلاك نصف أرض اللمعيين الواسعة في منطقة المروج، عن طريق المشاركة في الشِّلش، بل عمدوا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلى شراء الحصّة الباقية من الأمير سلمان مراد أبي اللمع على دفعتين. اشتروا القسم الاول سنة 1833 بمبلغ 400 غرش[3]، وما بقي من الأرض سنة

[1] **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة**، دفاتر الحجج، الحجة رقم 61.

[2] المصدر نفسه، الحجة رقم 73.

[3] المصدر نفسه، الحجة رقم 131.

L A U - Riyad Nassar Library

1838 بمبلغ 400 غرش أيضًا[1].

بعد شراء القسم الباقي من الأمير سلمان أبي اللمع أصبح الرهبان الشويريون مالكين لكل أحراج الصنوبر التي كانت تابعة لقرية المروج، وهي تعرف اليوم باسم غابة بولونيا[2]. كانت أرض الصنوبر، التي اشتراها الرهبان سنة 1838 من الأمير سلمان أبي اللمع آخر عقار باعه اللمعيون للرهبان ولم يعد لهم بعده أي ملك في المنطقة، بحيث انتقلت معظم أملاكهم إلى الرهبان الشويريين عن طريق الشراء أو المشاركة في الشلش، وأصبح الرهبان المالكين الكبار في قرى الشوير والخنشارة والمروج وبولونيا، ويعمل في أراضيهم معظم الفلاّحين الذين كانوا شركاء للأمراء اللمعيين، بالإضافة إلى شركاء جدد قدموا من مختلف مناطق الجبل وكانوا ينتمون بأغلبيتهم إلى طائفة الروم الملكيين الكاثوليك وهذا ما يفسّر انتشار هذه الطائفة في القرى المذكورة بعد قدوم الرهبان، وبخاصة في قرية الخنشارة.

سابعًا: تقلّص نفوذ اللمعيين مع تقلّص أملاكهم

من خلال دراسة أرشيف دير مار يوحنّا الخنشارة يتبيّن أن معظم الأراضي التي اشتراها الرهبان الشويريون في النصف الأول من القرن الثامن عشر كانت تخصّ الأمراء اللمعيين. فمنذ تأسيس الرهبانية سنة 1710 وحتى سنة 1750 اشترى الرهبان 35 عقارًا بينها 20 من الأمراء اللمعيين. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر اشترى الرهبان 33 عقارًا بينها 10 فقط من الأمراء اللمعيين الذين لم يبقَ لهم عند بداية القرن التاسع عشر إلا أرض المروج المزروعة صنوبرًا فاشتراها منهم الرّهبان على دفعتين: سنة 1833 و1838، ولم يعد للأمراء اللمعيين أراضٍ

[1] أرشيف دير مار يوحنّا الخنشاره، الحجة رقم 139.

[2] يروي الرهبان الشويريون أن المكان الذي كان يعرف باسم القطارة نسبة لأشجار الصنوبر المزروعة فيه بحيث كان يجري استخراج القطران من خشبها، أصبح يعرف باسم غابة بولونيا في بداية القرن العشرين عندما استأجر أحد أهالي الخنشارة أرضًا من دير مار يوحنا في الموضع المذكور وفتح فيه مقهى بين أشجار الصنوبر باسم «مقهى غابة بولونيا». وقد اشتهر هذا المقهى كثيرًا حتى أعطى اسمه للمنطقة التي أصبحت مركز اصطياف شهيرًا بعد أن كانت في القرن الثامن عشر شبه خالية من السكان.

في المنطقة وبالتالي لم يعد لهم شركاء يعملون عندهم إذ أصبح هؤلاء شركاء الرهبان الذين اشتروا أراضي الأمراء.

من خلال دراسة نوعية الأراضي التي اشتراها الرّهبان، نلاحظ أن الأراضي التي باعهم إيّاها الأمراء اللمعيون في المرحلة الأولى كانت في معظمها أرضًا سليخًا وبالتالي غير غنية. لقد حاول الأمراء الاحتفاظ أوّل الأمر بعودات التوت التي يعمل فيها غالبية شركائهم والتي تؤمّن لهم المداخيل الأوفر، ولكن يظهر أن قوّتهم الاقتصادية كانت في مرحلة انحسار مما اضطرّهم الى بيع الأراضي الغنية للرهبان الذين كانوا يعملون بأنفسهم في الأرض، ويدّخرون المال عن طريق الانتاج وقلّة المصروف بسبب الاكتفاء الذاتي وحياة التقشّف التي كانوا يعيشونها آنذاك.

إن دراسة مواقع العقارات المشتراة من الأمراء اللمعيين ومن غيرهم تظهر أنه كان للرهبان استراتيجية خاصّة بالتوسّع ساعدتهم على الحلول مكان اللمعيين كمالكين كبار في المنطقة. بدايةً، اشترى الرهبان الأراضي المحيطة بالدير مباشرة وشكّلوا نواة أساسية للتوسّع. في المرحلة الثانية اشتروا أراضي بعيدة عن الدير كانت نوعًا ما متّصلة ببعضها وتشكّل شبه حلقة محكمة، فأصبح المالكون الذين تقع أراضيهم بين النواة والحلقة الخاصّتين بالدير مضطرين أحيانًا إلى بيع ملكهم للرهبان أو مقايضته بأرض أخرى، حتى توصّل الرهبان إلى امتلاك معظم الأراضي الواقعة في منطقة ديرهم. ومع انتقال الأملاك انتقل النفوذ في المنطقة، من اللمعيين إلى الرهبان، بسبب تعددية الروابط الاقتصادية والروحية بينهم وبين سكّان المنطقة.

تشكّل مرحلة أواسط القرن الثامن عشر نقطة تحوّل واضحة في تراجع نفوذ اللمعيين في مناطق الخنشارة والشوير والمروج. في المرحلة الاولى لتأسيس الرهبانية الشويرية، سنة 1710، كان الأمراء اللمعيون شديدي النفوذ في المنطقة بسبب الهالة التي أحاطت بهم بعد معركة عين دارة ودعم الأمير حيدر شهاب لهم. ففي هذه المرحلة تعرَّض الرهبان لمضايقات بعض الأمراء اللمعيين وبخاصّة الأمير نجم الذي طردهم سنة 1728 من دير مار يوحنّا لمصلحة الراهب الأرثوذكسي الأب بطرس رئيس دير مار الياس شويّا الذي دفع للأمير مبلغ 300 غرش. بعد شهرين من طردهم اضطر الرهبان الشويريون إلى دفع مبلغ 250 غرشًا للأمير

L A U - Riyad Nassar Library

نجم ليسمح لهم بالعودة إلى الدير وحصلوا منه على شرطيّة حماية مؤرّخة في أواخر حزيران: «من الآن وطالع لا نقبل عليهم كلام ولا نأخذ فيهم كلام فساد من حكّام ولا من كهنة ولا فلاّحين، وعلى ذلك قول الله ورأي الله والخاين يخونه الله بأن ما فيه مما ذكرناه تغيير ولا تبديل وإن غيّرنا فيها كاتبين نكون تحت الزلل وحرّرنا هذه الورقة لأجل الاحتياج إليه»[1].

ولكن يظهر أن كلام الأمراء لم يكن بالضرورة أمير الكلام، إذ إن الأمير نجم عاد وطرد الرهبان بعد حوالى السنة من تعهّده بحمايتهم وذلك بعد أن قبض من الأب بطرس المذكور مبلغ 600 غرش من أجل تسليمه دير مار يوحنّا على الرغم من ملكية الرهبان الشويريين للدير. وكان الصراع بين الأب بطرس والرهبان الشويريين صورةً عن التنافس بين الطائفتين الملكية والأرثوذكسية، لأن الأرثوذكس لم يكونوا راضين عن اتّحاد الملكيين بروما وعن انتخابهم بطريركًا خاصًا بهم سنة 1724[2]. كانت الكلمة الأخيرة في هذا الصراع للرهبان الشويريين الذين دفعوا مبلغ 500 غرش للأمير نجم أبي اللمع و200 غرش للأمير الحاكم حيدر شهاب وتمكّنوا من استعادة دير مار يوحنّا بصورة نهائية وذلك في شهر حزيران 1731، أي بعد سنتين من غيابهم عنه.

هذه الحادثة تعكس النفوذ الكبير الذي كان للأمراء اللمعيين في بداية القرن الثامن عشر واستبداد بعضهم بدون حق، كما تعكس الأخلاق السياسية التي كانت سائدة، والتي يظهر فيها أن الرّشوة كانت على أعلى المستويات وحتى على مستوى الأمير الحاكم حيدر شهاب. كذلك يمكن أن نستنتج منها أن الرهبان كانوا تحت رحمة الأمراء اللمعيين في المرحلة الأولى من قدومهم إلى المتن، وهذا ما اضطرهم إلى دفع مبلغ 950 غرشًا كرشوة للحفاظ على ديرهم وقد دفعوا للأمير نجم وحده مبلغ 750 غرشًا، أي أكثر من ضعفي ثمن الأراضي التي اشتروها من اللمعيين حتى ذلك

[1] **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة**، دفاتر الحجج، الدفتر رقم 28، الحجة رقم 20.

[2] إسحق السرياني، **الملكيون، بطركيتهم الأنطاكية**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1936، ص 3. بطرس فهد، **الكنائس الشرقية عبر التاريخ**، جونية، 1972، ص 41.

التاريخ. لقد كان الرهبان الشويريون قد اشتروا حتى سنة 1731 أربعة عقارات من الأمراء اللمعيين بمبلغ إجمالي قدره 388 غرشًا. كما اشتروا من غير اللمعيين 16 عقارًا بمبلغ إجمالي قدره 355.5 غرشًا فيكون مجموع ما دفعوه ثمن أراضٍ 713.5 غرشًا بينما دفعوا للأمير نجم 750 غرشًا للمحافظة على هذه الأملاك.

إن نفوذ اللمعيين تراجع في المتن بعد نهاية حكم الأمير حيدر شهاب واضطرارهم إلى بيع العديد من أملاكهم. ويبدو أن هذا التراجع كان لمصلحة الرهبان الذين تمكّنوا من استمالة الأميرين الحاكمين منصور وملحم شهاب إلى جانبهم للحدّ من استبداد اللمعيين. ففي سنة 1748 حصل الرهبان على شرطيّة من الأمراء محمد وملحم وعلي أبي اللمع يتعهّدون فيها بحماية دير مار يوحنّا الخنشارة وأملاكه وبدفع بند جزائي في حال الإخلال بالعهد، وقدره ألفا غرش يدفعان للأميرين ملحم وأخيه منصور شهاب اللذين وقّعا شرطيّة الحماية وكفلا تنفيذها شخصيًا لمصلحة الرهبان. يشكّل هذا الحدث مظهرًا من مظاهر تقرّب الأمراء الشهابيين من كبار رجال الإكليروس لإضعاف سلطة المقاطعجية في مختلف مناطق جبل لبنان[1].

يظهر أنه، مع تقلّص أملاك الأمراء اللمعيين في منطقة المتن، تقلّص نفوذهم أيضًا لمصلحة الرهبان الشارين. ومن مفارقات الزمان المعبّرة عن هذا الواقع أن الرهبان الشويريين الذين تعرّضوا لضغوطات ولبلص من قِبَل الأمراء

[1] نورد في ما يلي أبرز ما جاء في شرطية الحماية : «بسم الله الرحمن الرحيم. وجه تحريره وموجب تسطيره هو أنه قد عاهدنا وأشرطنا على أنفسنا وذواتنا إلى حافظي هذه الوثيقة الشرعية... المعروفين برهبان ماري يوحنا الحلبيين الملكيين الكاثوليكيين وخلايفهم من بعدهم وذلك على يد والدينا وأخينا علي وخالنا منصور بأننا لا نخرجهم من ديرهم دير ماري يوحنا الطبشه عليه السلام ولا نأخذ فيهم كلام أغراض ولا أضداد ولا نقبل عليهم رشوة ولا دفيعة ولا غير ذلك بما أنهم عمروا الدير المذكور وأنشأوا أرزاقه وابتاعوه من أموالهم وبأتعابهم لاعراقهم لأنفسهم وذواتهم لا لغيرهم... ولهم علينا حق الحماية والرعاية والكرامة وقيام الناموس واستخلاص حقهم من أي من كان وما لنا عليهم سوى مال الميري كعادة البلاد. وقد أشرطنا لهم ذلك بقول الله ورأي الله وكتاب الله وأوليائه وأنبيائه وقول أهل المروّة أننا على ما نحن شارحون لا نغير ولا نبدل معهم أبدًا ولا نولج موضعهم أحدًا ولا نقبل عليهم شيئًا أصلاً لا من بطرك ولا من مطران ولا من شيخ ولا من فلاح ولا من غيرهم من أي كان بل يكونوا عندنا بمقام أنفسنا وأعيالنا»، **أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة**، دفاتر الحجج، الدفتر رقم 28، الحجة رقم 46.

L A U - Riyad Nassar Library

اللمعيين في المرحلة الأولى من استقرارهم في الخنشارة حيث كانوا بحاجة إلى الحماية من تعدّي الأمراء على أملاكهم، أصبحوا، في أواخر القرن الثامن عشر، يتعدّون على ما بقي من أملاك الأمراء في المنطقة. من مظاهر هذا التعدّي أن أحد الأمراء اللمعيين تراجع سنة 1799 عن دعواه ضد الرهبان بعد أن اتّهمهم بالتعدّي على أملاكه المزروعة صنوبرًا في منطقة منطرة البازات، وأقرّ ببراءة ذمتهم في صك مدوّن لمصلحتهم وعليه كفالة وإمضاء الأمير منصور أبي اللمع[1]. ويظهر أن الخلافات عادت من جديد حول حدود الأراضي بين الرهبان وبين الأمير اللمعي، مما دفع ابن عمه الأمير منصور أبي اللمع إلى تدوين شهادة خطّية لمصلحة الرهبان وضد نسيبه، يؤكد فيها إبراء ذمّة الرهبان وصحّة الشهادة السابقة التي تراجع فيها نسيبه عن دعواه وكان «بصحة عقله وذهنه، بخاطره ورضاه وكفلنا نحطّ شهادتنا وختمنا هذا الذي صار قدّامنا ونشهد به والله أكبر الشهود...»[2].

مما يجدر التوقف عنده في مجال تزايد قوّة الرهبان ونفوذهم في منطقة المتن بعد حوالى أربعين سنة من استقرارهم في دير مار يوحنّا الخنشارة، وشرائهم الأملاك الواسعة من الأمراء اللمعيين، هو أنهم حصلوا من الأمراء حتى سنة 1751 على ثلاثة صكوك خطّية يتعهّدون فيها بحماية الرهبان وأملاكهم من التعديات[3]. ولكن بعد سنة 1751 لا أثر لأي صك حماية في أرشيف دير الخنشارة. وكأن الرهبان، بلجوئهم إلى حماية الأمير الشهابي الحاكم لجبل لبنان، أصبح بإمكانهم التخلّي عن الحماية اللمعية. حتى أننا نرى الرهبان، منذ سنة 1757، على خلاف مع أهالي المنطقة أنفسهم حول حدود الأملاك التي تخصّ الدير بحيث اتّهمهم بعض الأهالي بالتعدّي على حدود أملاكهم، وكان أول خلاف مع منصور سماحا حول حدود حرج في منطقة القطلية في الخنشارة[4].

(1) أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، الحجة رقم 90.

(2) المصدر نفسه، الدفتر رقم 28، الحجة رقم 94.

(3) المصدر نفسه، الحجج رقم 20 و46 و50.

(4) المصدر نفسه، الحجة رقم 54.

كما تمتّع الرّهبان، منذ نهاية القرن الثامن عشر، بحماية الأمير بشير الثاني الذي ضمن شخصياً، سنة 1838، تنفيذ تعهد خطّي قام به أهالي الخنشارة لمصلحة رهبان دير مار يوحنّا، وفيه التزموا بدفع بند جزائي للأمير الحاكم في حال إخلالهم بتنفيذ هذا التعهد: «نتعهد بعدم جعل طرقاتنا في كروم الدير بل في الدرب السالك. والذي منا يمشي هو أو أولاده أو حريمه أو دوابه يدفع لمطبخ سعادته (الامير بشير شهاب) مبلغ 500 غرش...»[1]. وكنا قد رأينا سابقًا أن الأمراء اللمعيين أنفسهم، محمد وملحم وعلي، كانوا قد تعهّدوا سنة 1848 بدفع بند جزائي للأميرين الشهابيين ملحم ومنصور مقداره 2000 غرش.

الخلاصة

إن انتقال أملاك اللمعيين إلى الرهبان الشويريين في المتن وتراجع نفوذهم لمصلحة الإكليروس وبدعم من الأمراء الشهابيين، ما هو إلا نموذج لما جرى في مناطق أخرى من جبل لبنان في القرن الثامن عشر لمصلحة رهبانيات ومؤسسات دينية أخرى.

إن دراسة هذا التحوّل، من خلال أرشيف دير الخنشارة، تظهر أهمّية الأرشيف الخاص بالمؤسسات الدينية من أديار ومراكز بطريركية وأسقفية ومحاكم شرعية، لكتابةِ تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي وحتّى السياسي في العهد العثماني.

وفي مطلق الأحوال، فإن الأرشيف المحلّي لا يغنينا عن دراسة الأرشيف العثماني في اسطمبول وأنقره، والذي لم يحظَ حتى اليوم بالاهتمام الكافي من قبل المؤرِّخين اللبنانيين. إن العودة مباشرة إلى الأصول العثمانية لدراسة التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في مختلف المناطق اللبنانية في العهد العثماني، من شأنها أن تلقي الأضواء على الكثير من النواحي التي لم تتوضح بعد في كتابة تاريخنا، وأن تزيل الكثير من المعميات والأفكار المسبقة.

(1) أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، الحجة رقم 138.

L A U - Riyad Nassar Library

الجبل وتاريخ لبنان السياسي والاجتماعي

ممّا لا شك فيه أن إعلان الأمم المتحدة سنة 2002 «السنة الدولية للجبل»، يحمل بالنسبة إلينا، نحن اللبنانيين، معنى خاصاً. ذلك أن الكيان الطبيعي للبنان يغلب عليه، بنسبة مرتفعة، طابع التضاريس الجبلية، وقد عُرف في الماضي أكثر ما عرف بكونه جبلاً فطغت عليه تسمية «جبل لبنان». ومن الثوابت البارزة في تاريخ لبنان منذ أقدم العصور، أن هذا التاريخ حافل بالصراعات الدائمة لمواجهة عوامل الطبيعة وأفعال الإنسان، أي مواجهة قساوة التضاريس الجبلية من جهة ومطامع الغزاة من جهة أخرى. لذلك نرى أنّه، عبر التاريخ، فضّل العديد من اللبنانيين السكن في المناطق الجبليّة الوعرة والقاحلة، وتحمّل قساوتها وفقرها من أجل الاحتماء بتضاريسها الصّعبة المنال، حفاظاً على الحرية والأمان وغيرها من القيم التي أعطوها الأولوية في حياتهم[1].

لم يرتبط تاريخ بلد في منطقة الشرق الأوسط بثقل عوامل الجغرافية الطبيعية بقدر ما ارتبط تاريخ لبنان. فالوجه الإنساني للشعب اللبناني تأثّر في تكوينه بفعل عوامل عديدة أبرزها موقع لبنان الجغرافي وطبيعة أرضه الجبلية.

إن موقع لبنان على منتهى الطرف الغربي للقارة الآسيوية، وانفتاح واجهته البحرية على أوروبا وإفريقيا عبر البحر المتوسط، أعطياه دوراً خاصاً وجعلا منه همزة

(1) عن تعلّق اللبناني بالحرية راجع قول عبد الله لحود: «لا أعرف، بين صفات اللبناني، جميعها، صفة أرسخ في نفسه من الحرّية... وهو مناهض لكل تدبير يمس شخصه وينال من حرية تصرفه» في كتاب رياض حنين، **لبنان على الشفاه والأقلام**، بيروت، مكتبة حبيب، 1977، ص 116.

وصل بين الشرق والغرب وتقاطع طرق للشعوب والأفكار. وليس المقصود بتقاطع طرق كونه مكان عبور فقط بل، بنوع خاص، كونه أرض تلاق وتبادل وتواصل واستقرار. إن وجود الجبل والبحر معاً، ضمن رقعة جغرافية ضيّقة، زاد من قدرة لبنان على الجذب والاستقبال ومن طاقته على الأخذ والعطاء والتثاقف[1].

يتمحور تاريخ لبنان الحديث حول تاريخ الجبل لأن جبل لبنان كان له الدور الأوّل في نشأة الكيان السياسي اللبناني. فالجبل هو ما يملكه لبنان لذاته من دون غيره، أما البحر فمشترك بينه وبين سائر الدول الواقعة على حوضه. الجبل اللبناني كان عامل تواصل وأمن واستقرار، وشكّل حصناً طبيعياً ضد محاولات النيل من حرّية سكانه وكرامتهم. والبحر كان عامل تغيّر ومرونة، طبع اللبنانيين بطابع التسامح والانفتاح على التيارات الخارجية وطابع الميل نحو الحلول الوسط غير القاطعة[2].

إن أبرز ما يعطي مناظر لبنان الجبلية سحراً لافتاً هو انتشار آثار نشاط الإنسان العمراني والزراعي في جميع المناطق الوعرة، إن على المنحدرات القاسية أو في الوهاد العميقة. كما أن التاريخ ترك على أرض لبنان آثاراً تشهد للعديد من الغزوات التي تلاها العديد من الاندحارات. إذا كان في كل منظر طبيعي آثار حياة ما تركت بصماتها في المكان عبر الزمان، فمناظر جبال لبنان ما زالت تضجّ حتى اليوم بالأصداء التي خلّفتها، عند انسحابها، موجات الغزاة المتعاقبة التي استباحت السهول والشواطىء المنبطحة وعصت عليها الشواهق الحصينة[3]. كما أن آثار الحياة الاقتصادية تركت بصماتها على المنحدرات القاسية التي استصلحها اللبناني منذ القدم وحوّلها جلولاً تؤمن له نوعاً من الاكتفاء الذاتي في ما يحتاج إليه

(1) Jean Salem, *Le Peuple libanais*, Beyrouth, Librairie Samir, 1968, p.13.

(2) جورج حنا، **اللبنانيون**، بيروت، دار الثقافة، د.ت.، ص 25.

(3) Jean Salem, *op.cit*, p. 42.

يقول فيليب حتي عن دفاع سكان لبنان بوجه الغزاة منذ أقدم التاريخ، وبخاصة عند مضيق نهر الكلب: «كان أهل لبنان بعددهم القليل يصمدون بوجه الأجنبي المجتاح، وهناك كانت القلّة العددية تجمّد الكثرة إن لم تكن تفقدها كل قوة عسكرية...»، **لبنان في التاريخ**، بيروت، دار الثقافة، 1959، ص 3.

L A U - Riyad Nassar Library

من مأكل أو ملبس.

انطلاقاً من الأدوار المتعدِّدة التي لعبها الجبل في تاريخ لبنان، قديماً وحديثاً، سنعالج الموضوع انطلاقاً من مقاربة ثلاثية الأدوار: نتطرّق أولاً إلى الدور السياسي والأمني: الجبل ملجأ الأمان، ومعقل الحرية، ثم إلى الدور الاجتماعي: الجبل مجتمع الإباء ومختبر الديمقراطية، وأخيراً الدور الاقتصادي: الجبل مصدر الرزق والموارد الزراعية. مع الإشارة إلى أن الدور السياسي يبرز في الوقت نفسه مع الأدوار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لتلازم الشأن السياسي مع هذه النواحي جميعها.

1. الجبل ملجأ الأمان ومعقل الحرية

عرفت الجبال منذ القدم بكونها ملاذ أمان يلجأ إليه المرء من الاضطهاد. وقد أشارت إلى ذلك المصادر القديمة والحديثة. ففي الكتاب المقدّس، العهد القديم، ورد في سفر يشوع: «إذهبا في طريق الجبل لئلاّ يجدكما المطاردون، واختبئا هناك حتى يرجعوا ثم تمضيان في طريقكما»[1].

وفي تركيزه على أهمّية الجبال ودورها التاريخي في حوض البحر المتوسط، يقول فرنان بروديل: «الجبل هو الجبل أي حاجز وفي الوقت نفسه ملجأ الناس الأحرار... انه ملجأ الحرّيات والديمقراطيّات والجمهوريّات الفلاّحية»[2].

يقول فيليب حتّي في معرض كلامه عن تفاعل الإنسان اللبناني مع الطبيعة الجبلية، بأن الجبل، بأرضه الوعرة الصعبة وبمناخه المنشّط، يخلق في ساكنيه الذين جاؤوه زرافات متعاقبة، روح المغامرة والتحدّي. «لذا تجدهم أهل عزم وثبات وإقدام يغالون بالاستقلال ويستميتون في سبيل الحرية... فقد كان لبنان، بفضل أوديته وقممه، ملجأً، عبر الأجيال، لكل أصحاب عقيدة تخالف عقيدة الجماعة

(1) **الكتاب المقدّس**، العهد القديم، سفر يشوع، 2، 16.

(2) Fernand Braudel, La *Méditerrannée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 tomes, Paris, Armand Colin, 1976, Tome I, p.35.

التي يعايشونها، وحمىً لجماعات من الأقلّيات المضطهدة. فقد كان النسّاك من النصارى والمتصوّفة من المسلمين والزهّاد المتعبّدون من الدروز يؤثرون مغاوره وكهوفه على ملاذّ الدنيا»[1].

فرّ الموارنة في القرن السابع من اضطهاد اليعاقبة لهم، وتركوا سهول منطقة حمص الغنية ليحتموا في جبال لبنان الشمالية حيث وجدوا حصناً طبيعياً آمناً. وتزامن قدوم الموارنة إلى جبل لبنان مع الفتح العربي لبلاد الشام فلجأ بعض مسيحيي المدن الساحلية إلى الجبل أيضاً حيث عاشوا إلى جانب الموارنة، واختلطوا جميعاً مع الجراجمة الذين كانوا جنوداً مرتزقة عند الروم (أصلهم من مدينة جرجمة في جبال اللكام). ضايق الجراجمة جيوش الخليفة معاوية ومن بعده جيوش الخليفة عبد الملك بحيث اضطر الاثنان إلى دفع المال لأباطرة الروم للجراجمة حتى يمتنع هؤلاء عن مهاجمة الجيوش العربية انطلاقاً من جبال لبنان الشمالية. وقد سمِّي الجراجمة بالمردة بعد أن تمردوا على أمبراطور الروم ورفضوا الانسحاب من جبال لبنان الشمالية، فاندمجوا مع سكان البلاد الأصليين[2].

منذ ذلك التاريخ أصبح جبل لبنان معقلاً آمناً للأقليّات وللطوائف المذهبية، وبدأ بالظهور على مسرح السياسة في هذا القسم من العالم. ولم يستحوذ الاهتمام لكونه ملجأ أقليّات مسيحية فحسب إذ سرعان ما قصدته مجموعات إسلاميّة على أثر الانقسامات بين أتباع معاوية السنة ومن شايعوا الإمام علي، فلجأ إليه الشيعة للاحتماء من الاضطهاد[3]. تكاثر الشيعة في جبل لبنان في القرن الثالث عشر على اثر اضطهاد المماليك لهم في مختلف أنحاء سوريا تحت شعار «إعادة توحيد الفرق الإسلامية المنشقة وضمّها إلى السنّة». كما اتهم المماليك بعض الشيعة بمهادنة

(1) فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص 9.

(2) هنري لامنس، **تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار**، بيروت، جزءان، 1913-1914، الجزء الثاني، ص 41-48.

(3) Joseph Abounahra, «Genèse de la dialectique entre entente intercommunautaire et souveraineté au Liban» in, *Social Compass*, XXXV/4, 1984, p. 443s.

L A U - Riyad Nassar Library

الصليبيين وتقديم العون لهم. قبل ذلك التاريخ كان بعض القبائل العربيّة قد تمركز في جنوبي لبنان حيث توطن بنو عاملة الذين أصبح قسم من جبل لبنان الجنوبي يعرف باسمهم: «جبل عامل».

بعد الفتح العثماني، تزعّم جبل عامل بنو علي الصّغير وبنو الأسعد المتحدّرون من بني وائل، وكان هؤلاء قد سيطروا على الجبل في بدء الهجرة الشيعية إلى جنوب لبنان. ولكن العثمانيين أرسلوا الحملات المتلاحقة إلى جبل عامل للقضاء على الاستقلال الذاتي للشيعة فيه. وبالرغم من التنكيل والاضطهاد، لم يخمد كفاح شيعة جبل عامل طوال العهد العثماني، في سبيل استرجاع الإدارة الذاتية التي كانوا يتمتعون بها، ورفضوا دفع الضرائب إلى الدولة العثمانية بعد تحالفهم سنة 1767 مع الزعيم الشيعي الفلسطيني ضاهر العمر الذي ولاّه الباب العالي على صيدا بعد استيلائه على عكا سنة 1741. وبعد أن عيّن العثمانيون أحمد باشا الجزّار والياً على صيدا على أثر مقتل ضاهر العمر سنة 1776، نظّم الجزّار الحملات المتتالية على جبل عامل واستولى عليه سنة 1780 فطوى بذلك صفحة استقلاله بعد أن أحرق قراه ودمّر منازله. ولكن، سنة 1840 قاتل شيعة جبل عامل إلى جانب العثمانيين ضد جيش ابراهيم باشا وساعدوا في دحره فعادت الدولة العثمانية واعترفت لهم باستقلالهم الذاتي[1].

وكما شكّلت جبال لبنان ووهاده ملجأً للموارنة والشيعة، كذلك حضنت الدعوة الدرزيّة التي نشأت في مصر حيث لاقت الاضطهاد فراحت تبحث عن ملاذٍ آمن وجدته في ربوع لبنان. نشأت الدرزية في عهد الحاكم بأمره (996-1021) وجاء اسمها من داعٍ فارسي من دعاة الباطنية اتقاءً للاضطهاد، وهو محمد بن إسماعيل الدرزي. وإذ لم يلق الدرزي آذاناً صاغية لدعوته في مصر، رحل إلى وادي التّيم جنوب لبنان حيث استجاب له أبناء القبائل التنوخية الشيعية والتي كان الخلفاء العرب قد ارسلوها إلى جبال لبنان لمواجهة المردة وإخضاعهم لسلطانهم. كانت

---

[1] عن قدوم الشيعة إلى لبنان ونضالهم الطويل من أجل الاستقلال الذاتي، مراجعة طوني مفرّج، حرب الردّة، بيروت، دار الجريدة، 1979، ص 101-142.

هذه القبائل قد دخلت لبنان في القرن الثامن، وبقيت في صراع مع المردة حتى القرن الحادي عشر عندما اتّبعت الدعوة الدرزية، فتحوّلت كأقليّة درزية إلى حليف لأقلية أخرى مارونية كانت سابقاً تحاربها في الجبل لمصلحة الخلفاء العرب. قتل الدرزي في إحدى المعارك فخلفه حمزة بن علي الملقّب بالهادي، وهو الآخر أحد الدعاة الفارسيي الأصل. وقد أقدم حمزة على حلّ أتباعه من بعض فرائض الإسلام الكبرى ومنها الصوم والحجّ، مما وضع الدروز في مواجهة عقائدية قاسية مع السنّة والشيعة على السواء. وهذا ما جعلهم يرسخون وجودهم في جبل لبنان ليأمنوا حملات الاضطهاد، وأصبحت منطقة الشوف معقلهم الأساس بينما بقيت منطقة وادي التيم ذات قيمة معنوية هامّة بالنسبة لهم، كونها تعدّ مهد الدرزية وتضمّ أقدس أماكنها المعروفة بخلوات البيّاضة بالقرب من حاصبيّا.

بدأ نجم الدروز بالسطوع في الشوف مع قدوم الأمراء المعنيين إليه في القرن الثاني عشر، حيث استضافهم التنوخيون لحمايتهم من حملات الصليبيين، واستقرّوا أولاً في بعقلين التي أصبحت قاعدة حكمهم. ومع مرور الزمن أصبح الأمراء المعنيّون أسياد الشوف الذي عرف باسمهم، فأطلق عليه لقب «جبل ابن معن»[1]. عندما انتصر السلطان سليم على المماليك وسيطر العثمانيون على بلاد الشام سنة 1516، تركوا الجبل لبنان استقلاله الذاتي كما كان في عهد المماليك، وأعطوا المعنيين حقّ التقدّم على بقية العائلات الإقطاعية. وعرف الجبل مرحلة جديدة من الازدهار بلغت ذروتها في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني (1572–1635) الذي جسّد أماني سكان الجبل، على اختلاف طوائفهم، بالتحرّر من الحكم العثماني.

في معركة عنجر التي خاضها الأمير فخر الدين منتصراً على الجيوش العثمانية، سنة 1623، قاتل الموارنة إلى جانبه، وكذلك فعل شيعة بلاد بشاره وجبيل الذين قاتلوا ضد آل حرفوش الشيعة بعد أن وقف هؤلاء إلى جانب العثمانيين.

إن ظاهرة التآلف التي كانت سائدة بين مختلف المجموعات الطائفية الساكنة جبل لبنان آنذاك، لفتت انتباه الرحّالة الأوروبيين لكونها كانت ظاهرة فريدة في

---

[1] Toufic Touma, *op. cit*, tl, p. 37.

L A U - Riyad Nassar Library

الشرق حيث يشهد التاريخ على صراعات قاسية أحياناً بين الطوائف والمذاهب. ومن أبرز أسباب التآلف كون سكان الجبل، بأغلبيّتهم الساحقة، أقلّيات جاءت تنشد الأمان ضد أكثرية تضطهدها وليس لمحاربة أقلّية آمنة ومعرّضة مثلها لاضطهادات الأكثرية. في القرن التاسع عشر وصف القنصل الفرنسي هنري غيز ظاهرة اللجوء إلى جبل لبنان والتمركز فيه بأنها ظاهرة طبيعية ومألوفة منذ العصور القديمة. فغالباً ما تآلف اللاجئون مع البيئة الطبيعية والبشرية وتمركزوا نهائياً في الجبل بعد أن اقتبسوا عادات سكّانه وتقاليدهم، وحتى أحياناً، ديانتهم[1].

في القرن الثامن عشر شهد جبل لبنان ظاهرة فريدة من نوعها في الشرق وهي انتقال أبرز عائلة سنّية فيه، وهم الأمراء بنو شهاب، وأبرز عائلة درزية وهم الأمراء أبو اللمع، إلى الدين المسيحي بحسب الطقس الماروني. في الشرق وفي الغرب كان الناس، بصورة عامّة، على دين ملوكهم بينما في جبل لبنان انتقل الأمراء الحاكمون إلى دين أكثرية الشعب الذي كان تحت حكمهم. ذلك أن مجتمع الجبل كان يتميّز بقيم معنوية ثابتة وبالقدرة على مقاومة أي تأثر لا يتلاءم مع مبادئه وقيمه، مع طاقة كبيرة على استيعاب التأثيرات الخارجية وصهرها في بوتقته. وهذا ما يدفعنا إلى التطرُّق إلى دور الجبل على الصعيد الاجتماعي.

2. الجبل مجتمع الإباء ومختبر الديمقراطية

تتحفنا الميثولوجيا الفينيقية بأسطورة معبّرة جداً عن دور الجبل في خلق الثوابت المجتمعية التي تميّز روح الشعب اللبناني، وهي أسطورة أدونيس وعشتروت الغنية بالرموز والمعبّرة عن الصراع بين الحب والموت، بين الحياة والزوال. ففي كل سنة، في موسم الربيع، يتدفّق دم أدونيس من مغارة أفقا ليجري في النهر الذي يحمل اسمه، ثم يصبُّ في البحر الواسع ويذوب فيه. لكن الدم الذي يستوعبه البحر هو كل سنة دم جديد غنيٌّ بالوعود وزاخر بالحياة. الينبوع الدائم لهذا الدم الجديد هو

(1) Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie*, Paris, 1862, p. 264s.

الجبل الذي فيه ينشأ ومنه يتدفّق. وبفضل الجبل لا يعرف أدونيس موتاً نهائياً بل ينتعش، مع ولادته السنوية، أمل جديد بالحياة. وليس عن طريق الصدفة أن تكون أروع أسطورة فينيقية مرتبطة بالجبل والبحر معًا، وأن تصوّر الجبل كمصدر قوّة وحياة وثبات. فما من رمز أفضل من أدونيس يمكنه التعبير عن المكانة التي لعبها الجبل في تكوين الشخصية اللبنانية عبر التاريخ وفي وعيها لهويتها الذاتية.

وراء الحواجز الطبيعية في جبال لبنان، تحصّنت أقلّيات تعود إلى انتماءات عقائدية مختلفة، خوفاً من الذوبان في الأكثرية المغايرة وصوناً لكرامتها ولحرّية معتقدها. هذه الأقلّيات التي تنتمي إلى المسيحية والإسلام، على السواء، شكّلت مجتمعاً جبلياً يغلب عليه طابع الإباء ورفض كل سلطة خارجية استيعابية أو تذويبية. مع الحماية التي تؤمّنها مسالكه الصخرية الوعرة، ومع طيب أرضه ومناعة معاقله، يشدُّ الجبل ساكنيه ويجعلهم أسرى حبهم له لمحافظته على قيمهم الذاتية. وتنشأ بين الأجيال المتعاقبة، بين الماضي والحاضر، روابط أقوى من التي يخلقها الانتماء الاتني، فيصبح الانتماء إلى الجبل قويًّا، ويشعر سكّانه بأنّهم «أبناء الجبل». وهذا ما دفع جواد بولس إلى القول بأن «الجغرافيا تصنع الأجناس وهي كذلك تزيلها». وبالنسبة للبنان فالجغرافية متمثلة في الجبل والبحر[1].

في عهد الإمارتين المعنية والشهابية كان الانتماء السياسي في جبل لبنان يتخطّى الانتماء الطائفي. وفي التقسيمات الإدارية، كان سكّان مقاطعة ما خاضعين لسلطة المقاطعجي ولسلطة الأمير الحاكم، بغضّ النظر عن دين أيّ منهما أو طائفته. وكانت العلاقات بين سكان الجبل وحكّامه ترتكز في تنظيمها على مواثيق تضامن بين المقاطعجي وأهل المقاطعة التي في عهدته، وبين العائلات المقاطعجية نفسها أو بينها وبين الأمير الحاكم، كما ترتكز على عادات وتقاليد راسخة ومحترمة من الحكّام والمحكومين على السواء.

هناك ظاهرة اجتماعية ملفتة في مجتمع الجبل خفّفت من وطأة النظام الاقطاعي. ذلك أن الاقطاع فيه كان متميزاً عن الاقطاع في الدول الاوروبية وفي الدول

(1) Jean Salem, *op.cit*, p. 87s.

L A U - Riyad Nassar Library

الاسلاميّة على السواء. فالفلاّح في الجبل احتفظ بحرّيته الفردية كاملة، وكان بامكانه أن يتفلّت بسهولة من سلطة مقاطعجي إلى سلطة مقاطعجي آخر بمجرّد النزوح من قرية إلى أخرى، كما كان الفلاح يتمتّع بحقّه الكامل في امتلاك الأرض. ساهم مناخ الحرّية الذي كان يتمتع به الفلاّحون في الجبل في تسهيل عمليات النزوح من منطقة إلى أخرى وقيام مناطق مختلطة الانتماء الديني، وهو ما ساعد الموارنة على الانتشار في المتن والشوف والجنوب انطلاقاً من الشمال، وبخاصّة بدءاً من القرن السادس عشر، وقد زادت حركة انتشارهم في عهد الامير فخر الدين المعني الثاني بسبب سياسة الانفتاح التي تميّز بها حكمه، وبسبب التحالف الاستراتيجي الذي قام آنذاك بين الدروز والموارنة لدعم مشاريع الأمير الاستقلالية(1).

ان البنية الاجتماعية لسكان جبل لبنان في عهد الإمارة، وعلاقات المشاركة والوئام التي كانت قائمة بين مختلف مقوّمات المجتمع تميّزت بعمق طابعها الانساني السموح، وجعلت من تفاهم الطوائف حول عيش مشترك من الثوابت التاريخية اللبنانية وذلك على الرغم من اختلاف المعتقدات والقيم بين هذه الطوائف.

تميّز جبل لبنان عن غيره من الولايات العربية التي كانت خاضعة للحكم العثماني، بانتشار الملكية الصغرى فيه وبوجود عدد كبير من الفلاّحين المالكين للأراضي التي يستثمرونها. وهذا ما ساعد في خلق وعي اجتماعي وحسّ سياسي عند هؤلاء الفلاّحين، في علاقاتهم بعضهم مع البعض الآخر ومع المقاطعجيين والحكّام. فالفلاّح اللبناني مالك الأرض كان يدفع ضريبة عن انتاج أرضه ولذلك كان يعتبر نفسه معنيّاً بإدارة الشأن العام وبطريقة جباية الضرائب، وكان يرفض استبداد الأمير الحاكم في فرض الضرائب على هواه.

إنّ هذا الوعي الاجتماعي، الذي كان لانتشار الملكيات الصغيرة دور بارز فيه، خلق مناخًا من الديمقراطية في الممارسات السياسية في جبل لبنان عزّ وجود مثيله آنذاك في الولايات العربية المجاورة، وفي العديد من دول الغرب حيث كان الحكم

(1) Adel Ismail, *Histoire du Liban*, tome 1er, *Le Liban au temps de Fakhr-ed-Dine*, Paris, Maisonneuve, 1955, p. 37s, (1633-II 1590).

تيوقراطيًا مطلقًا، وسلطة الملوك مستمدة من الله بحسب نظريّة الحق الإلهي.

منذ بدايات القرن الثامن عشر عرف جبل لبنان العديد من الثورات الفلاّحيّة احتجاجًا على ضرائب جديدة اعتبرها الشعب جائرة:

1. سنة 1727 قامت ثورة في جبل لبنان الشمالي حيث أكثرية السكّان كانت مارونية، ضد والي طرابلس. تجمّع الثوّار في قرية حدث الجبّة وتداولوا مدة خمسة عشر يوماً مع مشايخ آل حماده الشيعة، حكّام منطقة جبة بشري، بشأن الضرائب الجديدة التي فرضها والي طرابلس. وأمام رفض الأهالي لدفع زيادة الضرائب أعلم مشايخ آل حماده الوالي بضرورة أخذ الموافقة المسبقة لأعيان المنطقة وفلاّحيها قبل فرض أية زيادة ضريبية وإلا اضطر المشايخ إلى دفعها من كيسهم في حال أصرّ الأهلون على التمنّع عن الدفع.

من المعروف أن انتفاضة أهالي الشمال حدثت قبل الثّورة الفرنسية بأكثر من سبعين سنة (1789). في فرنسا قامت البورجوازية بالثورة ضد طبقة النبلاء بينما في جبل لبنان اضطر الأعيان المقاطعجيون إلى الوقوف مع الفلاّحين في ثورتهم والمطالبة بالموافقة المسبقة على كل زيادة ضرائب. وهذا ما يذكّرنا اليوم بالمبدأ الدستوري القائل: «لا ضريبة بلا قانون»، أي لا ضريبة بلا موافقة الشعب أو ممثّليه.

2. سنة 1749 قامت ثورة في الجبل ضد الأمير ملحم شهاب لفرضه ضريبة الشاشية (قرش عن كل ذكر بالغ) فاضطر الأمير إلى إلغائها.
3. سنة 1780 ثار العامّة ضد الأمير يوسف شهاب لفرضه ضريبة البذرية (على بذر دود القزّ) فألغاها الأمير.
4. سنة 1782 عاد الأمير يوسف وفرض ضريبتي الشاشية (قرشان عن كل ذكر بالغ) والبذرية (قرشان عن كل أوقية بذر) فثار الأهالي من جديد ورفضوا دفعها.
5. سنة 1790 تمرّد أهالي المتن على الأمير بشير الثاني شهاب بسبب فرضه ضريبة إضافية (البلص) وحصلت مقاومة مسلّحة دامت طويلاً اضطر بعدها الأمير إلى ترك الحكم للأميرين حيدر وقعدان شهاب.

L A U - Riyad Nassar Library

لم يستطع الأمراء المعنيون، ومن بعدهم الشهابيون، حكّام جبل لبنان، ممارسة حكم مركزي أو شخصي قويّ شبيه بحكم محمّد علي في مصر، حتى في عهد حليفه الأمير بشير الثاني شهاب المعروف بهيبته وسلطته القويّة. وقد أبدى معظم الرحّالة الاوروبيون، الذين زاروا منطقة الشرق، إعجابهم بمناخ الحرّية والديمقراطية الذي كان سائداً في جبل لبنان ولم يجدوا مثيلاً له في بلدان المشرق الأخرى. ففي القرن الثامن عشر لفتت ڤولناي الكثافة السكّانية في جبل لبنان على الرغم من محدودية موارده وقساوة العيش فيه، وعزا أسبابها إلى «شعاع الحرّية حيث يتمتع كل شخص بالأمان على حياته وعلى أملاكه». وفي القرن التاسع عشر كتب الشاعر الفرنسي لامرتين إثر تجواله في الشرق وزيارته لبنان: «إذا كان في هذه المنطقة أو تلك من الشرق رجل (حاكم) ففي لبنان شعب». ولقول لامرتين قيمة خاصّة لأنه صدر عنه إثر زيارته لبنان في عهد الأمير بشير الثاني وهو أقسى حاكم عرفه تاريخ جبل لبنان الحديث.

3. الجبل مصدر الرزق والموارد الزراعية

عندما ننظر اليوم بخشوع إلى منحدرات جبال لبنان الوعرة لا بدّ أن يراودنا شعور الإعجاب بأثر الانسان في تلك الأرض الصّعبة، وشعور التقدير لتلك السواعد الصّلبة والارادات العنيدة التي حوّلت المنحدرات الصخرية الجرداء إلى جلول خصبة تضمن لزارعها بركة الخبز ونعمة الحرّية. يشهد التاريخ على أن العديد من المجموعات التي لجأت إلى الجبل قد تخلّت عن سهول رحبة وأراضٍ خصبة وفضّلت عليها شظف العيش في وديان لبنان وجروده، واضطرّت إلى تفتيت الصخر وجبل الأرض بعرقها وبدمها أحياناً في سبيل صون كرامتها وضمان حرّية معتقدها. فالأوّلية عندها للقيم الخلقية قبل الموارد المادية.

تقول النشرة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة بمناسبة إعلان سنة 2002 «السنة الدولية للجبل»: «الجبال العالية والوعرة مؤتمنة أيضاً على الجوع لأنّه كلّما ارتفعت الجبال كلّما صَعُب على سكّانها تأمين حاجتهم الغذائية الأساسية». ولكن تاريخ لبنان حافل بالأمثلة والبراهين التي تدلّ على أن

الفلاّح اللبناني، على الرغم من وعورة أرض جباله وفقر تربتها أحياناً، لم يعرف الجوع إلاّ في زمن الحروب وأبرزها الحرب الكونية 1914-1918. لقد استصلح الفلاح المنحدرات الصخرية القاسية وحوّلها إلى جلول ومدرّجات مسطّحة يزرعها ويعتني بها على اختلاف المواسم لتضمن له نوعاً من الاكتفاء الذاتي يجنّبه شرّ العوز عند الضرورة، ومذلّة النقص عند الحاجة.

إن الأمثال العامّية الشائعة بين أبناء الجبال تحثّ على العمل في الأرض تحسّباً لتقلّبات الزمان:

1. «ان جار عليك الزمان جود عالأرض»
2. «قفّة شلوش ولا قفّة قروش»
3. «فلاح أرضك وستور عرضك»
4. «اشتغل بالتراب وكول منّه»
5. «كل شي بالأمل ما عدا الأرض بالعمل» (امل بلا عمل شجر بلا ثمر).

وبما أن مجتمع الجبل كان مجتمعاً زراعياً يتجذّر فيه الفلاح بالأرض تجذّر السنديانات العتاق، في ظلّ نظام مقاطعجي عماده الأول والأساس الانتاج الزراعي، فقد كان عمل الفلاّح وارتباطه العضوي بالأرض، مع سائر أفراد أسرته، العنصرين الأساسيين في الانتاج الذي لا يعيل فقط العاملين في الأرض بل المقاطعجيين وأسرهم ورجالهم أيضاً.

شكّلت الزراعة العمود الفقري للحياة الاقتصادية في جبل لبنان حتى أواسط النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت الحبوب، وبخاصّة القمح والشعير، لا تؤمّن إلاّ نصف حاجة السكّان تقريبًا، وذلك بشهادة المعاصرين. وقد عوّض سكّان الجبل عن هذا النقص بزرع أشجار الزيتون والتين والكرمة وبزراعة القطن. وازدهرت زراعة أشجار التوت لتربية دود القزّ وانتاج الحرير التجاري الذي عرف ازدهاراً واسعاً في القرن التاسع عشر بعد قدوم شركات أجنبية أنشأت معامل حديثة لحل الشرانق (كرخانات الحرير) حتى أصبح انتاج الحرير الموسم الأهمّ فقيل: «موسم القزّ موسم العزّ». واشتهر الحرير اللبناني بجودته فاشتدّ عليه الطلب وكان يباع بأسعار مرتفعة قياساً إلى غيره.

L A U - Riyad Nassar Library

كان الفلاّح اللبناني في الجبل يبادل الثمار التي تنتجها أرضه بقمح البقاع وسهول الشام وفلسطين وبأرزّ مصر، وبالتالي كان سوق الجبل منفتحاً على التبادل التجاري مع المناطق المجاورة. وفي القرن التاسع عشر زاد انفتاحه على الأسواق الاوروبية، وبخاصة الفرنسية منها، بعد تزايد المداخيل من انتاج الحرير وانعكاسها على ارتفاع مستوى المعيشة عند العديد من سكّان الجبل.

إن الرحّالة الاوروبيون الذين زاروا جبال لبنان في طريقهم إلى الأراضي المقدّسة، يجمعون على أنّ اهتمام الفلاح المتزايد في استثمار كل شبر من الأرض الوعرة والقاحلة أحيانًا، لا يعود إلى سعيه في تحقيق الربح بقدر ما يعود إلى قناعته بضرورة تأمين سبل غذائه وحاجاته الأساسية تحسّباً لحصار مفروض من القوّات العثمانية أو لمضايقات الولاة السّاعين إلى فرض المزيد من الضرائب والرسوم.

في القرن السابع عشر، أشار الرحّالة ساڤاري دو بريڤ إلى أنّ سكّان الجبل كانوا يبذلون كبير الجهد في استصلاح الأراضي الصخرية التي يتراوح معدّل انحدارها بين 45 و55 درجة، يحفّزهم في ذلك شعورهم بالحاجة إلى تأمين سبل الدفاع الذاتي ومقاومة الاستبداد التركي[1]. ومما أثار إعجاب الرحّالة ودهشتهم، جلد الفلاّح اللبناني وعناده في مواجهة صعوبات الطبيعة في سبيل استثمار الأرض وتأمين الغذاء، حتى ان البعض أشار إلى مشاهدته الفلاّحين يعلّقون واحداً منهم بحبل ويدلّونه من على حافة شير خطر بغية الوصول إلى جيوب ترابيّة في المنحدرات الصخرية لزرعها والافادة من انتاجها وذلك على الرغم من كثرة المجهود وقلّة المردود[2].

في أوائل القرن التاسع عشر، لم يستطع الرحّالة باتيستين بوجولا إخفاء إعجابه بالمساحات الواسعة من الأراضي المستصلحة في جبل لبنان قياساً إلى غيره من مناطق الشرق الأوسط التي زارها: «عندما تدخل لبنان تلفتك الأراضي المزروعة المنتشرة في كل مكان. في وسط الأراضي الصخرية لم يترك أي شبر قابل للاستثمار إلاّ وقلبه

(1) Savary De Breves, *Relation des voyages de Monsieur De Brêves*, Paris, 1628, p. 38.

(2) Toufic Touma, *op.cit*, 12, p. 591.

وزرعه سكّان الجبل الذين حوّلوا الطبيعة الصخرية إلى أراض خصبة...»[1]. ويضيف قائلاً عن جبال كسروان: «ان هذه المنطقة الوعرة مزروعة بعناية وبجهد مميّز يحاكي العبادة الدينية، فالصخور ذاتها تحوّل قحلها إلى الخصب»[2].

في المرحلة عينها زار الرحّالة دولاروايّير منطقة الشوف سنة 1832 وفي طريقه من دير القمر إلى عين تراز أعجب بكثافة الأراضي المزروعة البعيدة عن المناطق السكنية: «الأراضي الجبلية مفلوحة ومزروعة قمحاً. يأتي الفلاّحون من مسافات بعيدة لزراعتها والعودة بالمحاصيل، إذ لا ترى أيّة مناطق سكنيّة قريبة. وإذا عرفنا بأن البذار والمحاصيل ينقلها الفلاّحون على ظهورهم، أدركنا مقدار الجهد الذي يتطلّبه هذا العمل وأبدينا دهشتنا له»[3].

بالإضافة إلى دورها كركيزة اقتصادية تؤمّن مورد العيش وتقي اللبناني شرّ العوز، كانت الأرض ركيزة معنوية تؤمِّن له نوعًا من الاكتفاء الذاتي يجنّبه التبعيّة الاقتصاديّة التي من شأنها توليد تبعية سياسية لا يريدها ولا يرتاح إليها. جلولنا القديمة ليست مجرّد حجارة مرصوفة تقي حافّة ترابيّة من الانهيار. إنها سند ماديّ لقيم معنوية، إذ قامت لتدعم الاكتفاء الذاتي وتوفر الحرّية بعيداً عن التبعية.

ويقول الأب مرتين اليسوعي في كتابه، «تاريخ لبنان»: «قد يجعل الفلاّحون في الأصباب السريعة الانحدار وقاية للأرض من جائحة السيل حيطاناً عظامًا يشرعون في بنيانها من سفوح الجبل حتى يتّصلوا إلى ذؤابته فيغنموا بذلك تربة عذبة صالحة للزروع... وعلى هذا فكأنّهم قد أكرهوا الصخور على أن تأتي بالخصب، وقلّما تجد في بلاد آسية أرضاً عامرة نظير لبنان...»[4].

لقد تطوّر مفهوم الأرض عند سكّان الجبل مع تطوّر المجتمع الريفي. فعندما

(1) Baptistin Poujoulat, *Voyage à Constantinople, dans l'Asie Mineure, en Mésopotamie, à Palmyre, en Egypte et en Palestine et en Egypte*, 2 tomes, Bruxelles, 1841, Faisant suite à la *Correspondance d'Orient*, 7 Vols, VI, p. 120.

(2) *Ibid*, VII, p. 300.

(3) De Laroyere Dr, *Voyage en Orient*, Paris, 1834, p. 208s.

(4) الأب مرتين اليسوعي، **تاريخ لبنان**، تعريب رشيد الشرتوني، الكسليك، دار مارون عبود، 1986، ص 21.

L A U - Riyad Nassar Library

كان المجتمع زراعياً كانت الأرض، لا المال، هي الرأسمال الأساسي وعنوان النفوذ الاجتماعي. أما اليوم، فبالنسبة لبعض الفلاّحين الذين تأثّروا بالمجتمع التجاري، أضحت الأرض مصدر انتاج كغيره من المصادر ورأسمالاً غير شخصي بإمكانهم بيعه في سبيل مردود أفضل. بالنسبة للعديد من سكان الجبل التقليديين ما زالت الأرض عنصراً متلازماً مع البقاء. فهي مرتبطة برباط شخصي وثيق مع مالكها وتشكل حقيقة اجتماعية ونفسية، كما هي مصدر قدرة أكثر مما هي مصدر ربح.

خلاصة

شكّل الجبل في تاريخ لبنان ركيزة أساسية تجلّت مضامينها ومفاعيلها على كافة الصّعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي تاريخ الجبل العديد من العبر والكثير من الامثولات الحيّة التي يمكننا العودة إليها في المواقف الصعبة والمراحل الحرجة التي نعيش. حفافي جلولنا المنهارة تنادينا لوصل ما انقطع وبناء ما تهدّم وانعاش ما زرعنا واستثمرنا سوية، فهلاّ سمعنا النداء؟

L A U - Riyad Nassar Library

أرشيف الأديار مصدر لكتابة تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي

دفاتر حسابات الرهبانيّتين الشويريّة والحلبيّة (1723-1796)

اذا كان البعض يعتبر ان «التاريخ هو ذاكرة البشرية»[1]، فلا يمكن للمرء أن يتوقّف عند التذكير بالأحداث الغابرة ليدخل كنه التاريخ. المؤرّخ عليه بالنقد والمقارنة والتحليل ليصل إلى الاستنتاجات التي من شأنها سبر أغوار الماضي لفهم الحاضر واستشفاف آفاق المستقبل. من هنا برز الاتجاه في الزمن المعاصر نحو الدراسات المتعلّقة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا المجال تعاني كتابة التاريخ اللبناني في القرن الثامن عشر من نقص كبير، وتأتي ظاهرة الاهتمام التي نشهدها حديثًا لتسدّ ثغرة في هذا الميدان، إذ انّ الأبحاث التاريخيّة عندنا متخلّفة حوالى القرن عن التاريخ الاوروبي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر بايلاء النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حقّها.

تعود بعض أسباب هذا التخلّف إلى وضع المنطقة العربية، وإلى الواقع اللبناني حيث الصراعات التقليدية تشجّع على كتابة التاريخ السياسي الذي يتّسم غالبًا بالطابع الايديولوجي. كما ان هذه الأسباب تعود أيضًا إلى نقص في المصادر التاريخية، أو إلى صعوبة الوصول إليها من قِبل الباحثين عندنا، بينما توفّرت للباحث الأوروبي، في بعض الدول، ظروف ملائمة منذ أواخر القرن الثامن عشر.

(1) Jean Ehrard et Guy Palmade, *L'Histoire*, Paris, P.U.F., 1964, p. 7.

لقد صادرت الجمعية التأسيسية الفرنسية في بداية الثورة معظم أرشيف النبلاء الاقطاعيين وأرشيف الاسقفيات والأديار، وكل هذه الوثائق هي اليوم بتصرّف الباحثين، بالإضافة إلى الأرشيف الرسمي للدولة الفرنسية.

أمّا في لبنان فلا أرشيف رسميّاً منظّماً قبل عهدي القائمقامية والمتصرّفية، في أواسط القرن التاسع عشر، إذ إنه في عهد الإمارة احتفظت كل عائلة بوثائقها الخاصة، ومعظم ما جمعته المديرية العامّة للآثار لم يتوصّل إليه سوى بعض المحظوظين، وهو يعود بأكثريته إلى العائلة الخازنية. وما يخص الوثائق الرسمية المحلية العائدة لزمن الانتداب والذي كان محفوظًا في سفارة فرنسا ببيروت فقد نقلته السلطات الفرنسية إلى «أرشيف وزارة الخارجية» في فرنسا منذ أوائل سبعينات القرن الماضي. تقوم حاليًا المديرية العامّة للمخفوظات الوطنية بمحاولات حثيثة لجمع الأرشيف اللبناني المتوفّر محليًا أو في الخارج، ونتمنى أن تترجم هذه المحاولات ثمارًا خيّرة في خدمة التاريخ اللبناني.

يمكن للباحث في تاريخ لبنان أن يتخطّى العوائق في نقص المصادر وذلك بالعودة إلى الأرشيف العثماني، أو إلى الأرشيف الخاص لبعض العائلات الاقطاعية التي تضع وثائقها تحت تصرّف الباحثين، خدمة للعلم وتنويرًا للحقيقة التاريخية، بينما يحجم البعض الآخر عن ذلك تشبثًا بذكرى مجد تالد أو طمسًا لمعالم استبداد جائر. كما يمكن للمؤرّخ أن يعود إلى وثائق المحاكم الشرعية التي من شأنها أن تلقي الكثير من الضوء على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لبعض المناطق اللبنانية. ولكن يبقى أرشيف الأديار من أهم المصادر المحلية التي لا يمكن الاستغناء عنها لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة في جبل لبنان حيث كان للرهبان دور أساسي وديناميكي في المجتمع، ولم يخل هذا الدور من تأثيرات ذات شأن على الصعيد السياسي.

مما لا شك فيه أننا عندما ننظر اليوم بخشوع إلى منحدرات الجبال الوعرة التي حوّلتها السواعد الصلبة والارادة العنيدة إلى جلول خصبة تضمن لزارعها الخبز والحرية، فان تفكيرنا يتّجه أولاً إلى أولئك الذين تخلّوا عن سهول سوريا الغنية وفضّلوا عليها جبال لبنان الوعرة، ضمانًا لحرّية معتقدهم وصونًا لكريم

عيشهم. عاش هؤلاء حول الأديار مشكّلين مجتمعات ريفية منسجمة متضامنة، ان في انتمائها أو في طرق معاشها فأصبحت الأديار محور الدائرة بالنسبة الى الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية في الريف في القرن الثامن عشر. من هنا تبرز أهمية أرشيفها لدراسة المجتمع اللبناني في هذه الحقبة التاريخية.

يعود التحديد الزمني إلى القرن الثامن عشر، لا قبل، لأن معظم الرهبانيات اللبنانية القانونية نشأت في أواخر القرن السابع عشر أو في أوائل القرن التالي، فكان للأديار دور أساسي في تطوّر المجتمع الريفي اللبناني. وبدأت هذه الأديار، بفعل تنظيمها الجديد، تحفظ الوثائق ودفاتر الحسابات بصورة منتظمة لتشكّل مصدرًا مفيدًا جدًا لكتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. فبماذا يتميّز أرشيف الأديار في هذا المجال ؟

يتميّز أرشيف الأديار بأنه من الأرشيف النادر في لبنان الذي يحتفظ بدفاتر حسابات تغطّي كل القرن الثامن عشر تقريباً، وهذا قلّما نجده في أرشيف خاص آخر. كما أن أرشيف الرئاسة العامة للرهبانيات يتضمن حسابات كل الأديار التابعة لها، ويوفّر معلومات قيّمة ومتنوّعة تساعد في إجراء دراسة مقارنة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية التي تتواجد فيها الأديار أو أملاكها الواسعة. استنادًا إلى هذا الواقع، فقد اعتمدنا في تقديم نموذج عن أرشيف الأديار في القرن الثامن عشر، على أرشيف ودفاتر حسابات الرهبانية الباسيلية الحلبية في دير المخلّص صربا، مركز الرئاسة العامة، ثم عمدنا إلى مقارنتها بدفاتر حسابات دير مار يوحنّا الخنشارة، مركز الرئاسة العامة الشويرية لأنّها مكمّلة لها، على أساس أن الرهبان الشويريين احتفظوا ببعض دفاتر الرهبانية حين انقسامها سنة 1829 إلى حلبية وشويرية. فكيف يمكن الافادة من هذا الأرشيف لكتابة تاريخ لبنان؟

1. الميدان الاقتصادي

يمكن لدفاتر حسابات الأديار أن تكون مصدرًا لدراسة الأوزان والمقاييس أو لدراسة الحركة التجارية من حيث أصناف السلع وأسعارها مع أماكن انتاجها

L A U - Riyad Nassar Library

وأسواق تصريفها. كما ان هذه الدفاتر توفّر بعض المعلومات العائدة إلى كيفية توزيع الضرائب وطرق جبايتها.

بما يخص الأوزان، يتبيّن لنا أن وحدتها الأساسية كانت الدرهم المساوي 3 غرامات تقريبًا. وكان يختلف بين منطقة وأخرى فتتراوح قيمته بين 3.08 غرام في مصر و3.207 غرام في اسطنبول. أما الأوزان الأخرى فهي:

الاوقية= 66.66 درهمًا وتساوي 200 غرام تقريبًا.

الاقة= 400 درهم وتساوي 6 اوقيات أو 1200 غرام.

الرطل= اقتان أو 2400 غرام.

الوزنة= 5 أرطال أو 12 كيلوغرامًا.

الحمل= 30 رطلاً أو 72 كيلوغرامًا.

القنطار= 100 رطل أو 200 اقة ويساوي 240 كيلوغرامًا.

كانت كل هذه الأوزان تستعمل لتقدير المنتجات الزراعية والمعادن غير الثمينة. وقد اختصّ الحمل بوزن ورق التوت لتربية دود الحرير بينما اختصّ القنطار بوزن الحطب. الجدير بالملاحظة أن قيمة الرطل كانت تختلف حسب نوع البضاعة الموزونة. فبينما يزان الحرير بالرطل الشامي المساوي 2.132 كلغ، كان القطن يزان بالرطل المصري المساوي 0.443 كلغ، والدبس يزان بالرطل المترّك المساوي 3.6 كلغ[1]. كما أن القنطار كان يختلف وزنًا في صيدا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، بين 100 رطل و110 أرطال وذلك حسب نوع البضاعة الموزونة، بينما كان القنطار يساوي 115 رطلاً في عكا و125 رطلاً في حلب[2].

بقيت هذه الأوزان المختلفة متداولة في جبل لبنان حتى أواسط القرن التاسع

---

(1) عيسى اسكندر المعلوف، **دواني القطوف**، بعبدا، 1907، ص 254.

André Raymond, *Artisans et commerçants du Caire au XVIII^e siècle*, Damas, Institut Français,1973, 2 vol., I, p. LVII

(2) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا السيد لومبرور، المرفوع إلى وزير البحرية بتاريخ 22 حزيران 1685، **المحفوظات الوطنية الفرنسية**، أرشيف وزارة الخارجية، ب 1، سجل رقم 1077. أنظر أيضًا:

.George Young, *Corps de Droit Ottoman*, Oxford, 1906 sqq., IV, p. 368

عشر حين أصدر المتصرّف داود باشا، سنة 1862، أمرًا بتوحيدها على قياس عيارات مدينة بيروت[1]. أما موازين المعادن الثمينة فقد كانت تعتمد أساسًا القيراط المساوي 1/ 16 درهمًا أي 0.2 غرام. وكانت الموازين الأخرى للمعادن الثمينة موزّعة على الشكل التالي:

القمحة= ربع قيراط وتساوي 0.05 غرام.

الدونق= 2.66 قيراط ويساوي 0.532 غرام.

الدرهم= 16 قيراطًا ويساوي 3.207 غرام.

المثقال= 24 قيراطًا ويساوي 4.81 غرام[2].

الشاكيّة= 2400 قيراط وتساوي 480 غرامًا.

أما عن الحركة التجاريّة وأصناف السلع وأسعارها فإن دفاتر الرهبانية الحلبية ودفاتر الرهبانية الشويرية توفّر المعلومات عن تطوّر أسعار الحبوب وسائر المنتجات الزراعية. وندرك من خلالها أن سعر الشّعير في النصف الأول من القرن الثامن عشر كان موازيًا لسعر القمح تقريبًا وذلك لكثرة الطلب عليه لأنّ بعض السكان كان يستعمله لصنع الخبز عندما لا يتوفّر له القمح كما أنه كان يستعمل علفًا للدواب والبغال والأحصنة، وهي وسائل النقل الوحيدة التي توفّرت آنذاك، فكان التهافت على الشّعير أشبه بالتهافت على البنزين اليوم، وهذا ما أدّى إلى ارتفاع أسعاره. حتى أنّ الشّعير في بداية القرن كان أغلى ثمنًا من القمح، فبينما كان كيل القمح يباع بـ0.75 غرش كان سعر كيل الشّعير غرشًا[3]. وقد ارتفع سعر القمح بين أوائل القرن الثامن عشر وأواخره من 0.75 غرش إلى 4 غروش، بينما ارتفع سعر الشّعير من غرش إلى 2.5 غرش. وفي أوائل القرن الثامن عشر كان سعر الأرزّ أغلى من سعر القمح بنسبة 6.44 مرّة إذ ان ثمن كيل

---

(1) كانت العيارات في مدينة بيروت تتّخذ الاقة الاسطنبولية أساسًا للوزن. وكانت هذه الاقة مساوية 400 درهم اسطنبوليًا أي 1.28 كلغ. راجع عيسى اسكندر المعلوف، **المصدر المذكور**، ص 254.

(2) كان المثقال يختلف وزنًا بين بلد وآخر. فبينما كان يساوي في لبنان 4.81 غرام، فانه كان يساوي في بلاد فارس 22 غرامًا وفي اسطنبول 24 غرامًا. انظر: George Young, *op. cit.*, p. 368.

(3) الكيل مقياس للحبوب وكان يساوي 86.4 كلغ.

L A U - Riyad Nassar Library

الأرزّ كان 4.83 غرش بينما ثمن كيل القمح 0.75 غرش. وتعود أسباب هذا الغلاء إلى كون القمح منتجاً محلياً، بينما كان الرهبان يستوردون الأرزّ من مصر وكانت تكاليف النقليات باهظة، بالاضافة إلى أرباح الوسطاء التجاريين وإلى الرسوم الجمركية.

يستنتج الباحث من خلال دفاتر الحسابات أن أنواع الحبوب الأكثر استهلاكًا في القرن الثامن عشر كانت القمح، الأرزّ، العدس، الحمص، الفول والشّعير. أما المواد الغذائية الأخرى فكانت الزيت المصنوع من الزيتون والسّمن الحيواني المستخرج من حليب الغنم[1]، بالإضافة إلى اللّحم والجبن والدبس. والملاحظ من خلال هذه الدفاتر أن سعر السّمن سجّل أكبر ارتفاع في القرن الثامن عشر بالنسبة للأصناف الغذائية الأخرى، فانتقل من 0.7 غرش للرطل الواحد في بداية القرن إلى 4 غروش في نهايته، مسجّلاً نسبة ارتفاع موازية لنسبة ارتفاع سعر القمح وهي 600% تقريبًا، بينما ارتفع سعر اللحم والزيت في المدّة نفسها بنسبة 300% فقط. كما أن سعر رطل البنّ ارتفع من غرشين إلى 4 غروش، ورطل الصّابون من 0.7 غرش إلى 1.5 غرش، أي بنسبة 200% تقريبًا. ويعود عدم ارتفاع سعر البنّ بنسبة كبيرة إلى قلة استهلاكه من قِبل سكان الريف إذ كانت القهوة تقدّم للضيوف في منازل الأمراء والمشايخ. وإذا اشترى الفلاّح البنّ فلكي يقدّمه هديّة إلى الأمير أو الشيخ المقاطعجي المسؤول عن منطقته. وغالبًا ما ذكرت دفاتر حسابات الأديار أثمان بنّ كان الرهبان يشترونها هديّة للأمراء والحكّام بمناسبة الأعياد أو الأعراس[2].

تسجّل دفاتر الحسابات أيضًا ثباتًا في سعر الحرير في النصف الأول من القرن الثامن عشر، إذ تراوح سعر الرطل منه بين 20 و21 غرشًا بينما ارتفع سعره في النصف الثاني من القرن إلى 40 غرشًا. أما التبغ فقد ارتفع ثمن الرطل من 0.5

[1] كان السمن يستورد من سهول سوريا حيث المراعي الخصبة وخاصة من ضواحي مدينة حماه، فكان يُعرف باسمها ويُقال: «سمن حموي».
[2] الدفتر رقم 6، ص 7.

غرش في أوائل القرن إلى 1.5 غرش في أواخره أي بنسبة 300%.

تطوّرت أجرة العامل من خلال دفاتر الحسابات، في القرن الثامن عشر، على الشكل التالي:

1710 - 1735 : 0.18 غرش
1736 - 1760: 0.23 غرش
1761 - 1785: 0.32 غرش
1786 - 1810: 0.52 غرش

بصورة عامّة، تكون هذه الأجرة قد ارتفعت من سنة 1710 إلى سنة 1810 بنسبة 288.8% أي بزيادة سنوية مقدارها 2.88% للقرن الثامن عشر.

نستنتج، من خلال تطوّر الأسعار، أن نسبة زيادة أجرة العامل في القرن الثامن عشر كانت أقلّ من نسبة زيادة أسعار المنتجات الزراعية والسلع. وهذا ما يفسّر الضيق الاقتصادي الذي كان يشكو منه الفلاّحون، بخاصّة إذا أخذنا أيضًا بعين الاعتبار الضرائب التي كانوا يدفعونها على الانتاج الزراعي. فأسعار القمح والسّمن زادت بنسبة 600% وأسعار اللحم والزيت والحرير بنسبة 300% بينما بقيت زيادة أجرة العامل دون 300%.

نعرف، من خلال دفاتر حسابات الرهبانية، أن أملاكها لم تكن معفاة من ضريبة الميري، وأن كل دير كان يدفع الضريبة للمقاطعجي المسؤول عن المنطقة الواقعة فيها أملاكه[1]. وبالإضافة إلى الضريبة العادية كان الأمراء والحكام يفرضون على الأديار مبلغًا معيّنًا من المال يُعرف «بالبلص». سنة 1789 فرض الجزّار على دير مار الياس في زحلة، التابع للرهبنة الشويرية مبلغ 600 غرش. وفي السنة نفسها فرض الأمير بشير الثاني على مجمل أديار الرهبانية مبلغ ثمانية أكياس: 4000 غرش (على أساس أن كل كيس يساوي 500 غرش)، ثم خفّض الأمير المبلغ إلى أربعة أكياس نزولاً عند طلب المدبّر الأول في الرهبانية، الراهب تاوفانوس الذي أظهر عجز رهبانيته عن دفع المبلغ المطلوب. ولكن عندما قبل الأمير بتخفيض المبلغ

[1] الدفتر رقم 9، ص 305 وص 344.

L A U - Riyad Nassar Library

كان الرهبان قد أنفقوا على حوّالته ما مجموعه 400 غرش[1]. الجدير بالذكر أن الأمير بشير الشهابي الثاني، بعد أن بلص الرهبان الشويريين، سنة 1789، بمبلغ 2000 غرش، فرض على الرهبان الموارنة البلديين، سنة 1791، مبلغ 15000 غرش ثم خفّضها في ما بعد إلى 8500 غرش نزولاً عند إلحاح الأباتي عمانوئيل الجميّل رئيس عام الرهبانية الذي وزّع هذا المبلغ على مختلف أديار الرهبانية، كما يظهر من خلال دفاتر حساباتها[2].

ان دفاتر حسابات دير مار يوحنّا الخنشارة التابع للرهبانية الشويرية تدفعنا إلى وضع الكثير من علامات الاستفهام حول ما كتبه الرحّالة عن لبنان في القرن الثامن عشر، إذ أن ما جاء في الدفاتر لا يُطابق أبدًا ما كتبه الرحّالة ڤولناي Volney عن انتاج الدير من الحرير ومن النبيذ. كان ڤولناي قد مكث في دير مار يوحنّا من آذار حتى تشرين الأول من سنة 1784 وكتب أن رهبان مار يوحنّا كانوا يبيعون حريرهم في سوق بيروت فقط، بينما دفاتر الحسابات تشير أنه كان للرهبان، قبل وبعد مرور الرحالة في ديرهم، وكلاء تجاريّون يبيعون لهم مواسم الحرير في أسواق سوريا وفلسطين ومصر[3]، كما أن الرحّالة ڤولناي كتب أيضًا أن الرهبان كانوا لا يبيعون انتاجهم من النبيذ وانهم كانوا يقدّمونه هدايا ويستهلكون ما بقي في الدير[4]. إن دفاتر حسابات دير مار يوحنّا تدلّ أن انتاج الدير للسنة التي زاره فيها ڤولناي كان 150 خابية من النبيذ أي الكمّية نفسها المنتجة سنة 1790 حيث سجّل رئيس الدير على دفتر الحسابات: «لقد عوّضنا الله عن النقص في موسم الحرير بانتاج العنب... فالخوابي المملوءة نبيذ هي 150 خابية، عدا

(1) روفايل كرامة، **مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا** (1745-1800) وهو مخطوط للراهب الشويري المذكور، حقّقه ونشره المطران باسيل قطان، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1929، ص 112 و113.

(2) تعدّدت المراجع التي ذكرت هذا الحدث ونذكر منها : الاب لويس بليبل، **تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية**، الجزء الثاني، ص 114. لحد خاطر، **بين أمير وراهب**، بيروت 1970، ص 112. الآباتي بطرس فهد، تاريخ الرهبنة اللبنانية المارونية، الجزء 5، ص 510 و511.

(3) Volney, *Voyage en Égypte et en Syrie*, Paris, Mouton, 1959, p. 296.

(4) *Ibid*, p. 297.

الدبس الذي صنعناه وحصّة الشركاء...». وبما أن موسم الحرير كان الموسم الأساسي لانتاج الرهبان الزراعي في أواخر القرن الثامن عشر فإنه من الواضح أن موسم العنب والنبيذ كان يوازيه أهمّية بحيث تمكّن من سد النقص الناتج عن سوء موسم الحرير.

ان هذه المعلومات الواردة في دفاتر حسابات الرهبان تدفعنا إلى إجراء المزيد من التدقيق في الأخبار الواردة على لسان الرحّالة الذين زاروا لبنان، كما تدفعنا إلى الرجوع إلى المصادر التاريخية الأساسية لدراسة المجتمع اللبناني في القرن الثامن عشر، والكثير من هذه المصادر متواجد في الأديار. فدفاتر حسابات الرهبانيّة الباسيلية الحلبية والشويرية تساعد الباحث على دراسة الأحوال التجارية ودور الرّهبان فيها. تدلّ هذه الدفاتر أن الرّهبان، إلى جانب حياتهم الدينية والرسولية، كانوا قديرين في الميدان التجاري، ومنظّمين بشكل يضمن لهم شراء السلع بأسعار معقولة وبيع انتاجهم بأفضل الأسعار، وذلك عن طريق تنظيم شبكة من الوكلاء التجاريين في أسواق لبنان وسوريا وفلسطين ومصر، بالاضافة إلى وكيل دائم في رومة. وقد توصّلنا، من خلال هذه الدفاتر، إلى وضع جدول بأسماء الوكلاء التجاريين للرهبانية في مختلف الأسواق المهمة خلال القرن الثامن عشر، ويتوزّع هؤلاء بين رهبان وعلمانيين:

– **وكلاء الرهبانية التجاريون في النصف الاول من القرن الثامن عشر**

اسم المركز	الوكلاء
بعلبك	الخوري متّى
طرابلس	القس برنردوس
دير القمر	الخواجه موسى[1]
الشام	روفايل طرابلسي – حنّا ابراهيم – يوسف يارد
حلب	بشارة طرابلسي والشماسة: الياس الحدّاد، مخايل صايغ وزخريّا كاتب

(1) خواجه : لقب كان يُطلق على التجار والوجهاء.

L A U - Riyad Nassar Library

حمص	القس يواكيم مطران
عكا	ابراهيم صبّاغ – الخوري الياس سلاّل وابنه حنا – منصور نصر
مصر	عبدالله ونعمة كرامة
رومية	القس موسى بيطار

– وكلاء الرهبانية التجاريون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

اسم المركز	الوكلاء
دير القمر	الشمّاس مخايل بطرس
الشام	الشيخ حنا صوايا – موسى العريف – الاب كيرلُّس بيطار
حلب	الشمّاس زخريّا كاتب – الخوري مخايل جربوع – الأب اناطوليوس عقل
حمص	الشمّاس عيسى لطيف
عكا	ابراهيم صبّاغ – الشمّاس حنا سلاّل
يافا	سالم فينان – موسى العريف – الاب كيرلُّس بيطار
مصر	فيليب قصير – سابا سالم – حنّا حجّار – الاب برتانيوس
رومية	القس حنا نقّاش

الملاحظ، من خلال الدفاتر، انه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم يعد للرهبان وكلاء في كل من بعلبك وطرابلس بينما توسّعت تجارتهم في فلسطين وأصبح لهم وكيل في يافا، كما زاد نشاطهم التجاري في مصر فأصبح لهم أربعة وكلاء بدل اثنين في مطلع القرن. كما أن دفاتر الحسابات تدلّ أن الكتب التي كان يطبعها عبدالله الزّاخر في دير مار يوحنّا الخنشارة كانت من جملة السلع التي يبيعها هؤلاء الوكلاء التجاريّون في أسواق لبنان وسوريا وفلسطين ومصر.

ان هذا التنظيم التجاري الذي يشبه تنظيم الشركات العصرية الكبرى التي لها وكلاء موزّعون في مختلف أسواق التصريف، يعكس قدرة الرهبان على إدارة الشؤون الاقتصاديّة. كان بعضهم قد تمرّس في هذا المجال قبل دخوله الدير، ذلك

أن الرهبان المؤسسين، مع العديد من الرعيل الأول، أصلهم من مدينة حلب التي اشتهرت بتجارتها في القرن الثامن عشر حيث شبّهها بعض المرسلين الاوروبيين بمدينة ليون في فرنسا، فحمل هؤلاء معهم خبرتهم في تنظيم التجارة وفي مسك دفاتر الحسابات على أسس سليمة[1]. ويظهر هذا التنظيم أيضًا من خلال تدبير الرهبان في تخصيص ميزانية سنوية للطوارئ تبقى سرًّا يحفظه الرئيس العام ومجمع المدبّرين ويكتمونه عن عموم الرهبانية. وقد برز ذلك بوضوح في الدفتر رقم 4[2]. فقد ورد في ميزانية سنة 1753 أن الرصيد المعلن لحسابات السنة بعد بيان المدخول والمصروف هو 537 غرشًا بينما احتفظ وكيل حسابات الرهبانية سرًّا بمبلغ 800 غرشًا وبحرير قيمته 4598 غرشًا، فيكون مجمل ما كتم حفظه عن الجميع 5398 غرش، أي حوالى عشرة أضعاف الرصيد المعلن لحسابات الرهبانية. ويبرّر وكيل الرهبنة ذلك بقوله: «هذه حفظت وكتمت عن الجميع حسب وصية الأب العام المثلّث الرحمة وذلك لاحتياج عام يخص الرهبنة لا سمح الله بذلك»[3].

يظهر من خلال هذه الحيطة حرص الرهبان على أكثر من صعيد. فهم، إلى جانب ثقتهم بالعناية الالهية، يتعاطون مع واقع سياسي واقتصادي يعرفون دقائقه ويحذرون مقالبه. فالواقع السياسي يفرض عليهم ألاّ يكشفوا كل ثروتهم خوفًا من مطامع الأمير الحاكم وتجنبًا للبلص الذي يلزمهم بدفعه. أما الواقع الاقتصادي فيفرض عليهم التنبّه لنقص في المواسم الزراعية أو لأي طارئ آخر يجعلهم تحت رحمة العوز وفريسة الحاجة، فهم يتركون «القرش الأبيض لليوم الأسود». لكن الرهبان يعرفون أيضًا أن ادخار العملة لمدة طويلة يجعلها تفقد قوّتها الشرائية لذلك عمدوا إلى تخزين الحرير بدل العملة. فقد احتفظوا بمبلغ 800 غرش فقط بينما قيمة الحرير المخزون سرًّا بلغت 4590 غرشًا أي بنسبة 85% من مجمل الثروة المدّخرة. فالحرير سلعة رائجة يشتد الطلب عليها فيرتفع سعرها ويمكن بالتالي

(1) Joseph Hajjar, *Les Chrétiens Uniates*, Paris, Seuil. 1962, p. 220.

(2) دفتر حسابات رقم 4 (1753-1756)، ص 324-329.

(3) المرجع نفسه، ص 329.

L A U - Riyad Nassar Library

للرهبان، إلى جانب الادخار، أن يؤمّنوا ربحًا زائدًا ببيع الحرير المخزون. وتدلّ دفاتر حسابات الرهبانية الحلبية الشويرية أن الحرير كان ثلاثة أنواع، أفضلها النوع الأصفر خلعة ثم الأبيض خلعة ثم المسلوب، وقد خزّن الرهبان 201.25 رطل من النوع الأجود (اصفر خلعة) بينما احتفظوا بـ33 رطلاً من النوع الوسط (ابيض خلعة) و10 أرطال فقط مع النوع الثالث (مسلوب). ان حسن تدبير الرهبان الاقتصادي يظهر مقدرتهم في إدارة الاعمال منذ القرن الثامن عشر، قبل أن يصبح هذا الفن، في القرن العشرين، علمًا يدرّس في المعاهد وعلى المنابر الجامعية. أما الحضور الرهباني الفعّال ودور الأديار في الميادين الأخرى فسنعطي لمحة عنه في الميدان الاجتماعي والثقافي من خلال دفاتر الحسابات الرهبانية.

2. الميدان الاجتماعي والثقافي

ان دفاتر الرهبانية الحلبية غنية أيضًا بالمعلومات التي تساعد في درس كيفية انتقال الأملاك الكثيرة من العائلات الاقطاعية إلى الأديار، كما أنها تنير الباحث في معرفة وضع الشركاء، العاملين في أملاك الأديار، بالاضافة إلى المميّزات العامّة والخاصّة للمجتمع اللبناني في القرن الثامن عشر، وإلى الوضع الثقافي ودور الرّهبان في الطباعة ونشر المعرفة.

تدلّ دفاتر حسابات الرهبانية أن الأديار حلّت في العديد من المناطق اللبنانية محل العائلات الاقطاعية في امتلاك الأراضي الواسعة، وذلك عن طريق الشراء أو شراكة الشلش، بينما هبات الأراضي الموقوفة والتي يعتقد أنها مصدر مهم لأرزاق الأديار فهي قليلة إذا ما قيست بالأراضي المشتراة. وقد اشترى الرهبان الشويريون من الأمراء أبي اللمع في المتن وزحلة ومن آل الخازن في كسروان ومن آل شهاب في المتن. لا يمكن للمرء أن يهمل الأهمية السياسية والاجتماعية لانتقال الملكية لأنه يضعف الزّعامة السياسية لرجال الاقطاع. فتلك الزّعامة ليست قائمة فقط على ممارسة السلطة، بل أيضًا على امتلاك الأرض وتشغيل عدد كبير من الفلاّحين الشركاء. ومع انتقال الأرض إلى الأديار تنتقل معها تبعيّة الشركاء الاقتصاديّة ويصبح للرهبان نفوذ أهم على الصّعيد الاجتماعي، كما يزيد هذا النفوذ مع تزايد

مساحة الأراضي الزراعية التي تمتلكها الأديار والتي تصبح بحاجة إلى عدد أكبر من الفلاّحين الشّركاء لاستثمارها.

ان العودة الى دفاتر حسابات الشّركاء العاملين في أملاك دير مار يوحنّا الخنشارة ما بين سنة 1773 وسنة 1791 تظهر أن تبعية الشّركاء الاقتصادية للدير كانت كبيرة، إذ إن 67.5% من هؤلاء الشّركاء كانت لهم حسابات خاسرة مع الدير بسبب السّلع أو المنتجات الزراعية المستوردة أو المحلية التي يشترونها منه، كالقماش والارزّ والصّابون والزّيت وأحيانًا القمح. فدفاتر الحسابات تدلّ أن الدير كان يلعب دور المخزن الكبير (سوبر ماركت) بالنسبة للموادّ التموينية، بالاضافة إلى أنه كان يُعتبر مركزًا أمينًا للودائع، حيث إن بعض الأمراء والمشايخ كانوا يودعون أموالهم أمانة عند رئيس الدير. ففي سنة 1793 خبّأ الشيخ غندور سعد الخوري، كاخية الأمير يوسف الشهابي، أمواله في دير مار يوحنّا الخنشارة[1].
وكان هذا الأمر شائعًا في الرهبانية الشويرية حتى أن المجمع العام للرهبانية المنعقد سنة 1802 وضع تنظيمًا خاصًا لحفظ الودائع الخاصة في أديار الرهبانية منعًا لحدوث مشاكل وخلافات مع المودعين أو مع ذويهم.

إن اختيار الأديار لحفظ الودائع الخاصّة يدلّ على مدى الثقة التي كان يتمتع بها الرهبان في المجتمع اللبناني. وتظهر هذه الثقة أيضًا في لجوء بعضهم إلى الأديار لإجراء اتفاق يكون رهبان الدير شهودًا عليه وضامنين لتنفيذه. وفي الأرشيف الشويري العديد من هذه الاتّفاقات التي لا يكون الرّهبان طرفًا فيها ولكن مجرّد شهود يتمتعون بثقة الطرفين ويضمنون تنفيذ التعهدات. ان هذا الدور الذي كانت تلعبه الأديار في القرن الثامن عشر يشبه دور الكتّاب العدول اليوم ويؤكّد تنوّع العلاقات التي كانت قائمة بين الدير ومحيطه الاجتماعي.

كان التطبيب الذي يمارسه الرّهبان وسيلة تقرّبهم من أفراد المجتمع ومن الحكّام على السواء. كما أن دفاتر الرهبانية الحلبية تدلّ أن مدخول دير مار اشعيا

[1] اتناسيوس حاج، **الرهبنة الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد**، جزءان، جونيه 1974، وزحلة 1978، الجزء الأول، ص 834.

L A U - Riyad Nassar Library

برمّانا من التطبيب في أواسط القرن الثامن عشر كان يفوق أحيانًا مدخول أراضي الدير الزراعية. كان يمارس التطبيب في هذا الدير الرّاهب بروكوبيوس المعروف بـ«الطّبيب» والذي كان صيته ذائعًا في البلاد بسبب مهارته وعلمه، فيتقاطر عليه المرضى من كل الأنحاء، حتى اضطرت الرهبانية أن تبني في دير مار اشعيا غرفة خاصّة للتطبيب، سنة 1743، لها مدخل خارجي مستقل حتى لا يزعج الزوار الكثر حياة الدير الدينية. وما زالت هذه الغرفة قائمة حتى اليوم في الدير ولكن تحوّل استعمالها إلى غير التطبيب، وورد ذكرها في دفاتر الحسابات تحت اسم «قلاّية الحكمة»، وكان قد كلّف بناؤها مبلغ 175.5 غرشًا[1].

ان عملية حسابية بسيطة تنطلق من الأرقام التي تقدّمها دفاتر حسابات الرهبانية تظهر لنا أهمية دخل الراهب بروكوبيوس الطبيب بين سنة 1743 وسنة 1754. لقد توزّع هذا الدخل على الشكل التالي:

سنة 1743:1565 غرشًا[2].

سنة 1751:1398 غرشًا[3].

سنة 1754:3252 غرشًا[4].

ان أجر العامل كان، حسب دفاتر الحسابات نفسها، يساوي 0.23 غرش يوميًا، أي ما يوازي 69 غرشًا سنويًا على أساس 300 يوم عمل. استنادًا إلى هذا الرقم، يكون مدخول الاب بروكوبيوس الطبيب موازيًا لدخل 100 عامل سنة 1743، و88 عاملاً سنة 1751، و250 عاملاً سنة 1754.

في المجال الاجتماعي يمكن للباحث أن يلجأ أيضًا إلى دفاتر حسابات الأديار لمعرفة إطار الحياة اليومية للرّيف اللبناني من خلال أنواع المشتريات الواردة فيها ومن خلال بيانات الاغراض المتوفّرة في الأديار.

(1) دفتر حسابات رقم 2 (1742-1744) ص 240.

(2) المصدر السابق، ص 26.

(3) دفتر حسابات رقم 3 (1750-1753)، ص 100.

(4) دفتر حسابات رقم 4 (1753-1756)، ص 326.

ففي الدفتر رقم 1 (صفحة 29)، لائحة بالأغراض النحاسية المتوفرة في دير مار يوحنّا، نوردها على سبيل الاطّلاع على مختلف الأواني التي كانت شائعة سنة 1727، وكذلك نورد بيانًا بالأثاث الموجود:

- بيان النحاس في دير مار يوحنا (1727)

طاسات نحاس	10	طشوت غسل الأيدي	3
كاليات نحاس	6	طشوت نحاس واحد منها صغير بغطا	2
مشربة	1	طشت وابريق مخرّم	1
كركة نحاس وغطاها	1	أباريق نحاس	3
دست نحاس	1	أباريق قهوة	5
طناجر بأغطيتهم	5	لقون ولقن آخر لبروكوبيوس (الطبيب)	3

- بيان الأثاث في دير مار يوحنا (1727)

فرش	10
طنافس كبار	3
طنفسة صغيرة	1
حرامات	5 (واحد أسود، واحد أبلق، واحد أزرق، واثنان حمراوان)
بلس شعر كبار	7
لحف	37 منهن 2 باليات وواحد لبروكوبيوس (الطبيب)
لبابيد	4
بسط كبار	11
بسط صغار	9
مخدّات	26

الملاحظ من خلال لائحة الأواني النحاسية وجود طشوت لغسل الأيدي، إذ لم يكن هناك حنفيات في البيوت والأديار، مع وجود ابريق مخرّم كان يستعمل

L A U - Riyad Nassar Library

للضيوف وكذلك أباريق القهوة، واللقن النحاسي فقد كان يستعمل، بالاضافة الى الغسيل، للتطبيب العربي الذي كان يمارسه الرهبان.

أما بيان موجودات الأثاث فيدلّ على بساطة الحياة الرهبانية ويظهر أن عدد المخدّات (26) أكثر من عدد الفرش (10) وهذا ما يجعلنا نعتقد أن بعض الرهبان كانوا ينامون على البسط الكبيرة (عددها 11) أو الصغيرة (عددها 9). كما أن الحرامات كان عددها قليلاً جدًا (5) بالنسبة إلى اللحف (37) ويعود ذلك إلى أن الحرامات كانت تستورد وبالتالي غالية الثمن بينما كانت اللحف تصنع محليًا، كما أن استعمال اللحف يناسب المناخ الجبلي البارد وهو بالتالي أكثر استعمالاً.

لا تخلو دفاتر الحسابات أيضًا من المعلومات القيّمة التي تُساعد الباحث على معرفة الأوضاع الثقافية في المجتمع اللبناني في القرن الثامن عشر من خلال أنواع الكتب الواردة في الدفاتر والمواضيع التي تعالجها. كما أن الدفاتر تتضمن معلومات عن حسابات عبدالله الزّاخر مع الرهبانية بخصوص المطبعة التي أسّسها في دير مار يوحنّا الخنشارة، وتذكر أسماء المدن التي كانت تباع فيها الكتب المطبوعة.

بخصوص أنواع الكتب، نورد، على سبيل المثال، لائحة المخطوطات والمطبوعات التي اشتراها المقدسي نقولا الصّائغ من حلب سنة 1716 وجلبها معه إلى دير مار يوحنّا الخنشارة فشكّلت النواة الأولى لتأسيس مكتبة الدير. كل هذه الكتب مخطوطة باستثناء البعض منها[1].

[1] **دفتر حسابات رقم 1** (1723-1732) ص 1 الى 3.

- بيان الكتب التي اشتراها المقدسي نقولا الصائغ في حلب سنة 1716[1]

اسم الكتاب	ثمنه	
	بارات	غروش
كتاب تأمّلات		1
الدرّ المنتخب (ليوحنا فم الذهب - طُبع في حلب سنة 1711)	20	2
كتاب توما كمبيسي (تأمّلات روحية)	26	1
البرهان في تثبيت الايمان		2
كتاب الزُبور (مزامير داود)		2
كتاب مراسلات	5	1
كتاب دفع الهمّ		2
المجمع الخلقيدوني	30	0
مقامات الحريري	26	2
ديوان قسّ جبريل (جبرائيل فرحات)		1
كتاب صلوات		2
كتاب القنداق (كتاب القداس)		3
المعلِّم المسيحي		3
كليلة ودمنة		2
كتاب الفضائل والرّذائل		2
كتاب زجر النفس		2
الايساغوجي (المنطق)	13	1
بحث المطالب وحثّ الطالب	20	3
الصرفية	26	

[1] دخل المقدسي نقولا الصايغ دير مار يوحنا حيث ترهّب سنة 1716 ويُعتبر من أبرز المؤسسين للرهبانية الشويرية. كان يحمل لقب المقدسي لأنه سبق وزار القدس.

L A U - Riyad Nassar Library

مجموع من خطّ المقدسي نقولا الصائغ		2
سلّم الفضائل وفردوس عقلي (للقديس يوحنّا السلّمي)		11
التعثّرات		1
ايساغوجي إسلامي وشرحه (منطق)	26	
ايساغوجي كبير (موسّع)	20	9
ديوان أبي فراس	30	
حساب	26	1
ديوان الشيخ الاكبر		3
متن الساقية	5	1
الاعراب والشيخ خالد		3
الطبيعيات		5
رسالة الشيخ قاسم والشيخ الحلبي		1
رسالة البادري كلاوديوس		1
رسالة في الاعتراف		2
ميزان الزّمان		2
كتاب ذمّة	26	1
كتاب جليان (تأملات واشراقات روحية)		15
كتاب إلهي		2
كتاب عروض		1
شرح القطرية (علم الفلك)	26	1
كتاب أبي العلاء المعري		5
بديعة أبو الوفاء	26	1
كتاب تاريخ		3
ملحق الاعراب	20	1
رسوم جهنم	20	1
البديع		4

كتاب فلسفة الدمشقي (يوحنا الدمشقي)		12
كتاب مطالبي (استعداد للمناولة وشكر بعدها)	13	

يُعتبر الاب نقولا الصائغ الذي اشترى هذه الكتب لدير مار يوحنا قبيل ترهّبه فيه، من أبرز أدباء عصره، ويعدُّه مارون عبود من أهمِّ روّاد النهضة الأدبية في القرن الثامن عشر إلى جانب المطران جبرائيل فرحات[1]. ويمكننا، استنادًا إلى وفرة اطّلاعه وسعة معارفه، أن نعتبر اختياره لهذه الكتب معبّرًا عن الاهتمامات الثقافية لرهبان عصره. انطلاقًا من عناوين الكتب الواردة في اللائحة تتوزّع هذه حول المواضيع التالية:

لغة وأدب	11	روحانيات	8
علم منطق	3	لاهوت	6
متنوّعات	6	ليتورجيا	4
كتب دين مختلفة	5	اسلاميات	4

فيكون مجموع هذه الكتب 47 كتابًا تتوزّع بين 20 كتابًا تعالج شؤون اللغة والأدب ومواضيع أخرى غير دينية، بينما الكتب ذات الطابع الديني عددها 27 كتابًا. الجدير بالملاحظة هو انفتاح الرّهبان في القرن الثامن عشر على اللّغة العربية بحيث إن العدد الاكبر من الكتب المشتراة تعالج المواضيع اللغوية والأدبية، وكذلك انفتاحهم على خصوصيات الدين الاسلامي إذ إن عدد كتب الاسلاميات المشتراة يوازي عدد كتب الليتورجيا البيزنطية. والملاحظ أيضًا أن سعر الكتب المخطوطة كان يتراوح بين ثلاثة أرباع الغرش و15 غرشًا، وذلك حسب أهمية الكتاب وحجمه والخطّاط الذي نقله. ومن أشهر خطّاطي القرن الثامن عشر جبرائيل لبّاد الحموي، وكان من سكان حلب، وطارت شهرته لجمال خطّه حتى

[1] ترك الخوري نقولا الصايغ ديوانًا شعريًا راوحت مواضيعه بين الدينيات والزمنيات ويُعرف هذا الديوان «بديوان الخوري» لتمييزه عن ديوان المطران جرمانوس فرحات الذي كان يُعرف «بديوان المطران».

L A U - Riyad Nassar Library

أصبح مضرب مثل فقسل: خطّ لبّادي. وقد ورد في دفاتر حسابات الرهبانية أن بين الكتب التي اشتراها الاب نقولا الصائغ خمسة كتب من خطّ جبرائيل لبّاد وكتاباً واحداً من خطّ الشماس عبدالله الزاخر. وكان زاخر قد استعان بجبرائيل لبّاد لخطّ الأحرف الجميلة لمطبعته[1].

أما ما يخصُّ مطبعة عبدالله الزّاخر في دير مار يوحنّا الخنشارة والتي يعود إليها الفضل في طبع أول كتاب بخط عربي في لبنان سنة 1734، فإن دفاتر حسابات الرهبانية تظهر بوضوح أن إدارة المطبعة كانت بيد عبدالله الزّاخر ولكن الرهبانية كانت تؤمّن له الورق والكرتون والجلد والموادّ الأوّلية لصناعة الحبر. كما تظهر الدّفاتر أيضًا أن دير مار يوحنّا كان يؤمّن البنّ لعبدالله الزاخر وقد كان يستهلك منه الكثير، ولكن لا يمكننا الجزم من خلال الدفاتر إذا كان كل البن المشترى لاستهلاكه الشخصي أم لزوّار المطبعة.

كانت الكتب المطبوعة في دير مار يوحنّا تُباع في مصر[2]، وفي حلب وعكّا ودمشق[3]. كما أن الدفاتر تشير إلى أن بعض هذه الكتب كان يُهدى إلى أشخاص دينيين وعلمانيين في مختلف المناطق اللبنانية والعربية[4]. وأكثر الكتب المهداة هو كتاب الرسائل الذي طُبع سنة 1756 وجدّد طبعه في سنوات 1770 - 1792 - 1813 - 1825 - 1859 - 1872. وما يجدر ذكره هو أن وكلاء الرهبانيّة في مختلف أنحاء سوريا وفلسطين ومصر لم يهتموا فقط ببيع الكتب المطبوعة في دير مار يوحنّا بل كانوا يشترون أيضًا المخطوطات القديمة ويرسلونها إلى مكتبة الدير والعديد من هذه المخطوطات كان مصدرها مصر وقد ذكر ذلك ڤولناي على لسان رهبان الدير أنفسهم[5].

(1) اتاسيوس حاج، **الرهبانية الشويرية**، جزء 1، ص 543 و549.
(2) **دفتر حسابات رقم 5** (1756-1759)، ص 81 و82.
(3) **دفتر حسابات رقم 12** (1756-1762)، ص 6 و7.
(4) **دفتر حسابات رقم 12** (1756-1762)، ص 16.
(5) Volney, *op.cit.*, p. 395.

خلاصة

بالإضافة إلى دفاتر الحسابات، يمكن للباحث في تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي أن يعود إلى وثائق أخرى عديدة غير منشورة من أرشيف الأديار. فهناك محاضر المجامع الرهبانية التي تفيد، ليس فقط في معرفة تطوّر الحياة الديرية، ولكن أيضًا في دراسة الحياة الاجتماعية للمحيط الذي يعيش فيه الرهبان. كما تفيد محاضر المجامع في معرفة أوضاع المغتربين اللبنانيين في مختلف ديار الغربة، إذ إن هذه المحاضر تحدّد أحيانًا مختلف المشاكل التي تعترض المغتربين وكذلك أماكن انتشارهم وعددهم وكيفية توزّعهم، وذلك انطلاقًا من التقارير التي كان يضعها الرهبان المسؤولون عن الرعايا في بلدان الاغتراب.

هناك أيضًا روزنامات الأديار التي تدوّن مختلف الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي بالتالي تساعد على إجراء دراسة مقارنة لمختلف أماكن تواجد الأديار وإلقاء المزيد من الضوء على تطوّر المجتمع اللبناني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما أن المذكّرات الشخصية لبعض الرهبان المرسلين بمهمات دينية إلى أوروبا وأميركا، غنية بالمعلومات العائدة إلى أوضاع البلدان التي زاروها أو أقاموا فيها، ويمكنها المساعدة على تحديد واقع المجتمع اللبناني بالنسبة إلى المجتمعات الاوروبية والاميركية في فترة زمنية معيّنة[1].

كما يمكن للباحث أن يوسّع دائرة معارفه وذلك بالافادة من وثائق مؤسسات دينية أخرى غير ديرية، كوثائق المطرانيات والمراكز البطريركية وبخاصة بطريركية بكركي المارونية الغنية بالأرشيف والتي تعتبر مكتبتها من أهمّ المكتبات في لبنان.

إلى جانب المؤسسات الدينية المسيحية هناك وثائق المؤسسات الدينية

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا المجال، مراجعة :
Joseph Abou Nohra, *Contribution à l'étude du rôle des monastères dans l'histoire rurale du Liban, étude sur les archives du couvent Saint Jean de Khinshara et de cinq autres couvents maronites et melkites (1710 -1960)*, thèse de Doctorat d'Etat en Histoire, Strasbourg 1983, 1050, pages.

L A U - Riyad Nassar Library

الإسلامية وبخاصة وثائق المحاكم الشرعية التي لم تدرس ما فيه الكفاية، ويمكن الافادة منها لكتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. ان أرشيف المؤسسات الدينية المتنوّعة يعبّر في تنوّعه ووفرته عن غنى المجتمع اللبناني وعن تعدّد مصادر البحث التاريخي التي لم يلجها بعد إلاّ القليل من الباحثين، وهي تنتظر أن ينفض عنها الغبار للاستنارة بما تتضمنه من معلومات غنية في كتابة تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي.

L A U - Riyad Nassar Library

البطاركة الموارنة في كتابات الرحّالة الغربيين

ارتبط تاريخ البطريركية المارونية بتاريخ لبنان منذ أواسط القرن العاشر، عندما انتقل مركز الكرسي البطريركي نهائيًا من سوريا الشمالية إلى جبل لبنان، على أثر دمار دير القديس مارون على نهر العاصي[1]. انكفأ الموارنة على ذاتهم وتحصّنوا أجيالاً في جبال لبنان الشمالية وفي وديانه هربًا من الظّلم والاضطهاد، وبخاصّة عندما تحوّل لبنان وسوريا وفلسطين ساحة نزاع بين العباسيين والفاطميين والاتراك والسلجوقيين، وذلك منذ قدوم الفاطميين من أفريقيا الشمالية، سنة 969، حتى الحملة الصليبية الاولى، سنة 1098.

لم تترك المصادر التأريخية عن هذه الحقبة ما يكفي لرسم صورة كاملة وواضحة عن أحوال الموارنة ووضع البطريركية المارونية، كما لا تذكر هذه المصادر رحّالة أوروبيين أمّوا بلاد الموارنة قبل القرن الثاني عشر، أي بعد استقرار الصليبيين في بلادنا. كانت الحملات الصليبية منطلقًا لاهتمام الغربيين بالموارنة وسانحةً مكّنت هؤلاء من الاتّصال بروما بواسطة سفن الافرنج[2].

أولى المصادر الاوروبية التي توفّر معلومات عن موارنة لبنان في عهد الصليبيين وبعدهم، تعود إلى رجال الدّين، وأغلبهم موفدون بابويّون أرسلتهم روما للاطّلاع على أحوال الموارنة عندما كثرت الأقاويل في أوروبا وسرت الشكوك

---

[1] جواد بولس، «تكوّن المارونية في جبل لبنان»، مجلة **الفصول**، العدد 3، 1980، ص 18.

[2] بطرس فهد، **علاقات الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي المقدس**، جونية، مطابع الكريم، دون تاريخ، ص 7؛ كميل افرام البستاني، «الرحّالة الأجانب في بلاد الموارنة»، **الفصول**، العدد 4، خريف 1980، ص 142.

حول معتقداتهم الدينية، وبصورة خاصّة بعد أن نعتهم أسقف صور اللاتيني، غوليلموس الصوري (1130-1185؟) Guillaume de Tyr بالمونوتيلية، أي مذهب المشيئة الواحدة[1]. إلى جانب تقارير الموفدين البابويين، هناك مذكرات بعض الرحّالة الاوروبيين الذين حجّوا إلى الاراضي المقدسة ومرّوا في لبنان، فكتبوا عن مشاهداتهم وانطباعاتهم. لكن التقارير المفصّلة الوافية عن أحوال لبنان وعن البطريركية المارونية لا تعود إلى قبل القرن السادس عشر حيث زاد اهتمام الاوروبيين والرحّالة بالشأن الماروني[2].

سنحاول، من خلال تقارير أبرز الرحّالة الذين زاروا لبنان بين أواسط القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين، رسم الصورة التي أظهروا بها البطاركة الموارنة خلال مقابلاتهم لهم، والاحوال المادّية والمعتقدات والطقوس وعلاقات البطاركة بالسلطات المحلّية الزمنية والدينية وكيفية تعاملهم مع زائريهم ومع موفدي البابوات.

1. الرحّالة وتقاريرهم

تنوّعت الأسباب التي دفعت بالرحّالة إلى قصد لبنان وزيارة البطريرك الماروني. منهم من كانوا قصّادًا رسوليين أرسلهم البابوات بمهمّات خاصّة إلى جانب الموارنة، كالكاردينال بطرس الذي سلّمه البابا اينوشنسيوس (زخيا) الثالث سنة 1203 رسائل إلى البطريرك ارميا العمشيتي (1199–1230)[3]،

[1] يوسف الدبس، **تاريخ سوريا**، 8 أجزاء، 1891-1905، الجزء 6، ص 188.

[2] بعد نكسة الصليبيين انحسر نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في الشرق فأتت حركة الانفصال البروتستنتي في الغرب لتزيدها تشتتًا وضعفًا. لكن الكنيسة، وقد صقلتها المحن، عادت إلى ذاتها لتقوم بحركة إصلاح ذاتي أعطت الكثلكة زخمًا قويًا، فكان ذلك حافزًا لانطلاقة جديدة نحو الشرق، تجسدت في إنشاء مجمع انتشار الايمان وفي تشجيع الارساليات الكاثوليكية إلى بلادنا.

[3] كان الكاردينال بطرس خادم كنيسة القديس مرشلينوس في روما وقد رافق الحملة الصليبية الرابعة إلى الشرق ممثلاً للبابا ونائبًا عنه، فاجتمع في طرابلس بالبطريرك ارميا العمشيتي ووقف على أحوال الموارنة التي رفع تقريرًا عنها لقداسة البابا. والجدير بالذكر أن ارميا العمشيتي كان أول بطريرك ماروني يزور روما، وذلك على أثر دعوة تلقاها من البابا لحضور المجمع اللاتراني الرابع سنة 1215.

والأب يوحنا اليانو G.B. Eliano اليسوعي الذي أرسله البابا غريغوريوس الثالث عشر (1572–1585) إلى البطريرك ميخائيل الرّزي (1567–1581)، سنة 1578 ثم سنة 1580، ليوقف قداسته على أحوال الموارنة وحاجاتهم[1]. كذلك الأب ايرونيموس دنديني Jérôme Dandini اليسوعي الذي أوفده البابا اكليمنضس الثامن (1592–1605) إلى لبنان، سنة 1596، للفحص عن عقائد الطائفة المارونية وأنظمتها والنظر في أمر تلامذة المدرسة المارونية في روما، التي كان أبناء جمعيته مكلفين إدارتها. زار دنديني البطريرك سركيس الرزي (1581–1597)، وتجوّل في البلاد باحثًا ومدقّقًا ومتوسّعًا في درس الأحوال الاجتماعية والاقتصادية[2].

إلى جانب القصّاد، هناك الرهبان المرسلون الذين أقاموا في لبنان وكتبوا تقارير عديدة عن مشاهداتهم وانطباعاتهم. اعتمدنا في بحثنا على تقارير أربعة منهم زاروا لبنان في القرن السابع عشر. أوّلهم الراهب الدومينيكاني توما فيتالي Thomas Vitale الذي أمّ لبنان في عهد الامير فخر الدين الثاني، بمهمّة لم

[1] يوحنا اليانو هو راهب يسوعي من أصل يهودي ومن مواليد الاسكندرية في مصر سنة 1530. يذكره بعض المؤرخين، ومنهم الدويهي، باسم جوان باطشتا لأنه تنصّر في مدينة البندقية واتخذ في العماد اسم يوحنا المعمدان Giovanni Battista، ثم دخل الرهبنة اليسوعية سنة 1560. وكان قد تعلّم العربية أثناء إقامته في مصر؛ فأوكل إليه البابا مهمة تجديد العلاقات الودية بين الموارنة والكرسي الرسولي. راجع حول مهمته: لويس شيخو، **الطائفة المارونية والرهبانية اليسوعية**، بيروت 1923، ص 6-69؛ يوسف العمشيتي، **تعاليق العلاّمة ريشار سيمون على ما كتبه الأب ايرونيموس دنديني السفير البابوي في رحلته إلى لبنان سنة 1596**، جونية، مطبعة المرسلين اللبنانيين، 1936، ص 135-150؛ اغناطيوس طنوس الخوري، **حقيقة الموارنة**، عدد خاص من **السنابل**، السنة 14، تموز-آب-أيلول 1958، ص 21-25؛ بطرس فهد، **علاقات الطائفة المارونية**، ص 26-137؛ سركيس الطبر، «تأسيس المدرسة المارونية في روما (1584)». عدد خاص من **المنارة**، السنة 25، 1984، ص 41-42.

[2] كتب دنديني رحلته بالايطالية، وبقيت مخطوطة حتى نشرها حفيده سنة 1656 في مدينة Césène بايطاليا: *Missione apostolica al Patriarca e Maroniti del Monte Libano* ثم ترجمت الرحلة إلى الفرنسية من قبل الأب ريشار سيمون:

Jerome Dandini, *Voyage du Mont-Liban*, Paris, 1675.

وتمّ تعريبها على يد الخوري يوسف يزبك العمشيتي فظهرت تباعًا في **المجلة البطريركية**، ثم صدرت في كتاب مستقل: **رحلة الأب ايرونيموس دنديني إلى لبنان سنة 1596**، بيت شباب، 1933.

I, A U - Riyad Nassar Library

تتوضّح أسبابها تمامًا، ومن المرجّح أنه أُرسل من قِبل المجمع المقدّس إلى الشرق تمهيدًا لإنشاء الرسالات في أنحائه[1]. يليه الراهب الكبوشي أوجين روجيه Eugène Roger الذي قضى خمس سنوات متنقّلاً بين الأراضي المقدّسة ولبنان والمناطق المجاورة، فدوّن مشاهداته وكتب تقريرين عن الموارنة وعن الدروز، كما كانت له صداقة حميمة مع الأمير فخر الدين الثاني[2]. هناك أيضًا تقرير الأب جوزيف بيسون Joseph Besson، رئيس الارساليات اليسوعية في سوريا، وقد صدر في باريس سنة 1660[3]. ثم تقرير سيلفستر دي سانت إينيان Sylvestre de Saint-Aignan الذي كان رئيس الرهبان الكبوشيين في بيروت (1638)، وفي حلب (1645) حيث توفي سنة 1670، ونُشر تقريره في باريس سنة 1671 تحت عنوان: «وصف موجز لجبل لبنان المقدّس وسكّانه الموارنة»[4].

---

(1) بولس قرألي، «لبنان في السنة 1643»، **المجلة البطريركية**، السنة العاشرة، كانون الثاني 1935، ص 3-6.

(2) Eugène Roger, *La Terre Sainte*, Paris, A. Berthier, 1664, (2ème édition ; la première est de 1646).

(3) Joseph Besson, *La Syrie Sainte ou la mission de Jésus et des Pères de la Compagnie de Jésus en Syrie*, Paris, 1660.

(4) Sylvestre De Saint-Aignan, *Description abrégée de la Sainte Montagne du Liban et des Maronites qui l'habitent*, Paris, Jean Baptiste Coignard, 1671.

تعاون الأب سيلفستر دي سانت اينيان، أثناء إقامته الطويلة في الشرق (1630-1670) مع قنصل فرنسا في حلب فرنسوا جورج بيكه لرفع شأن الكنيسة الكاثوليكية في الشرق ومساعدة بعض الطوائف الشرقية المنشقة في الاتحاد مع روما. كما أنه سعى لدى الملك لويس الرابع عشر، وبطلب من البطريرك الماروني، لتحرير شمالي لبنان من سلطة والي طرابلس وجعله بعهدة الشيخ أبي نوفل الخازن. حول هذا الموضوع وتقرير الأب سيلفستر، مراجعة:

Jabbour Douaihy, *Le Mont-Liban dans les relations des voyageurs occidentaux du XVIIe et XVIIIe siècles*, thèse de 3ème cycle, Paris, Sorbonne, 1981, pp. 40-59; René RISTELHUEBER, *Traditions françaises au Liban*, Paris, Lib. Félix Alcan, pp. 119-127,; Nasser GEMAYEL, *Les échanges culturels entre les Maronites et l'Europe*, 2 vol, Beyrouth, 1984, II, pp. 824, 848; Youakim MOUBARAK, *Pentalogie antiochienne / domaine maronite*, 5 vol, Beyrouth, Cénacle Libanais, 1984, I, pp. 819-831.

كان جبل لبنان معروفًا في أوروبا بأنه ملجأ للموارنة ولبعض الأقلّيات المسيحية الأخرى، لذلك زاره الحجّاج الاوروبيون في طريقهم إلى القدس[1]، وقابل بعضهم البطاركة الموارنة في وادي قنّوبين، فكتبوا عن انطباعاتهم. من أبرز هؤلاء الرحّالة الفرنسي كارلييه دي بينون Carlier de Pinon، الرحّالة البلجيكي يوحنا كوتوفيكوس J. Cotovicus، الشاعر الفرنسي لامارتين Lamartine[2]، باتيستان بوجولا Baptistin Poujoulat الذي خصّص فصلاً عن لبنان والموارنة في رحلته إلى الشرق[3]، المونسنيور ميسلين Mislin، مرشد البيت المالك في فيينا وأحد رؤساء بلاط البابا بيّوس التاسع، وقد زار الأراضي المقدسة ولبنان سنة 1848[4]. وفي مطلع القرن العشرين زار الاديب ورجل الدولة الفرنسي موريس باريس Maurice Barrès لبنان وقابل البطريرك الياس الحويّك في بكركي، وما كتبه عن هذه الزيارة يسمح لنا بمراقبة بعض التطورات التي رافقت المؤسّسة البطريركية بعد انتقالها من دير قنّوبين في وادي قاديشا إلى صرح بكركي في كسروان[5].

هناك أيضًا بعض التجّار أو القناصل والسّفراء الذين أقاموا في ربوع لبنان فترة طويلة سمحت لهم بتدوين ما عرفوه عن الموارنة وبطاركتهم. وقد اعتمدنا في بحثنا على تقارير: لوران دارفيو Laurent d'Arvieux رسول الملك لويس الرابع عشر

---

(1) Greffin Affagart, *Relation de Terre Sainte*, Paris, 1902. Pour le Liban, voir pp. 87, 213-217, 240s.

(2) Lamartine, *Voyage en Orient*, édition critique de Lotfy Fam, Paris, Librairie Nizet, s. d. ; Youakim MOUBARAK, *Pentalogie*, I, pp. 865-880.

(3) Baptistin Poujoulat, *Récits et Souvenirs d'un Voyage en Orient*, 9ème édition, Tours, Alfred Mame, 1870, pp. 131-148.

(4) Mgr. Mislim, *Les Saints Lieux*, Paris, Jacques Lecoffre, 1858.

عرّب الرحلة بتصرّف وعلّق عليها الأب اغناطيوس طنوس الخوري فصدرت في مجلة **السنابل**، السنة 11، الأعداد 8-9-10، آب – تشرين الاول 1960.

(5) Maurice Barrès, *Une enquête aux pays du Levant*, 2 vol, Paris, Lib. Plon, 1923, vol 1, pp. 117-129.

J. A II - Riyad Nassar Library

إلى الباب العالي وقنصل فرنسا في طرابلس (1679)، ثم في حلب (1861)[1]؛ جان دو لاروك Jean de La Roque الذي زار الشرق ولبنان بقصد التجارة[2]، وكتب تفاصيل رحلته إلى سوريا ولبنان حيث أفرد العديد من المعلومات عن الموارنة[3]؛ بول لوكاس Paul Lucas الذي قام بثلاث رحلات إلى الشرق بين سنة 1704 و1744 كتاجر ثم كرسول للملك لويس الرابع عشر[4].

توزّعت جنسيّة الرحّالة الذين اعتمدنا تقاريرهم في هذه الدراسة بين ايطاليا وبلجيكا واسبانيا وانكلترا ومالطا والنمسا وفرنسا، كما تنوّعت أهدافهم واختلف زمن قدومهم إلى بلادنا، فنظر كلٌّ منهم إلى الموارنة واكليروسهم من زاوية خاصة وفي ظروف مختلفة سمحت لنا بتوضيح الصورة التي كانت لبطاركة الموارنة في أعين الاوروبيين. أعجب العديد من الرحّالة بالضيافة البطريركية، وانطبعت في أذهانهم طرق الاستقبال التي كانوا يلاقون بها عند توجُّههم لزيارة دير قنّوبين. فلنستمع إليهم يصفون ذلك.

2. تقاليد الاستقبال لضيوف البطريرك

في القرن السادس عشر كان البطاركة يخرجون من دير قنّوبين مع الاكليروس وجمهور الشعب لملاقاة موفد البابا، كما فعل البطريرك ميخايل الرزّي في استقبال يوحنا اليانو ورفيقه توما راجيو سنة 1578 حيث «شمل الفرح كل الحضور فكان ذلك اليوم عيدًا بهيجًا»[5]. وفي زيارة اليانو الثانية سنة 1580، تقاطر أهل الجبل من طرابلس إلى قنّوبين فاستقبلوا الوفد الرسولي بالأغاني والأهازيج وقرع الطّبول

(1) *Mémoires du Chevalier d'Arvieux*, 6 vol, Paris 1735; Voir l'édition de la partie concernant le Liban ap. Laurent d'Arvieux, *Mémoires*, Beyrouth, Dar Lahd Khater, 1982 (Collection Voyageurs d'Orient, II).

(2) Jabbour Douaihy, *op.cit.,* pp 60 -83.

(3) Jean de La Roque, *Voyage de Syrie et du Mont-Liban*, Beyrouth, Dar Lahd Khater, 1981 (Collection Voyageurs d'Orient – I).

(4) Paul Lucas, *Voyage au Levant*, Paris, 1731.

(5) اغناطيوس الخوري، **حقيقة الموارنة**، ص 21.

ونقر الدّفوف وعزف الزمارات: «وكان أهل كل قرية يتزاحمون على السطوح عند مرور الموكب؛ والنساء يطلقن الزغاريد والتهاليل، ويصرخن: أنتم نورنا ونجاتنا، فليحفظ الله الكرسي البطرسي، الله يخلي لنا البابا ونائبه»[1]. وكان البطريرك الرزّي مريضًا، عاجزًا عن ملاقاة اليانو خارج الدير، فأمر أخاه المطران سركيس بجمع الاكليروس والخروج للقاء الموفد بالمباخر وقراءة المزامير احترامًا للبابا الذي أرسله. وحين وصل اليانو ورفيقه برونو إلى دير قنّوبين قبّلهما البطريرك بدموع الفرح.

عندما ترك ايرونيموس دنديني طرابلس في أيلول 1596 قاصدًا قنّوبين ركب «حمارًا صغيرًا، لكنه قوي سريع الخطو». وصل إلى قنّوبين عند غروب الشمس وكان البطريرك سركيس الرزّي طريح الفراش بداعي تقدّمه في السن، فكتب دنديني عن الاستقبال: «كان غبطة البطريرك سبق وأرسل وفدًا من قبله كهنة وعوام أتوا من أماكن بعيدة لملاقاتنا... بينما كانت أجراس الدير تملأ فضاء تلك الأودية اعتبارًا وإكرامًا لشخصي»[2].

في القرن السابع عشر بقي تقليد ارسال وفد لاستقبال ضيف البطريرك سائدًا. ففي سنة 1658 كتب الرحّالة الفرنسي لوران دارفيو إلى البطريرك جرجس البسبعلي من طرابلس، يخبره عن نيّته بزيارته في قنّوبين، فجاء الرسول بعد أسبوعين «حاملاً جوابًا من بطريرك جبل لبنان، فيه الكثير من اللياقة، يعلمني فيه أنه لا خوف من الطريق لأنه أعلم الحماديين بوصولي، وكان هؤلاء في حرب مع والي طرابلس ولا يسمحون لأحد أن يدخل أراضيهم دون إذنهم»[3]. لكن تطمينات البطريرك لم تمنع دارفيو من اصطحاب كاهن ماروني رافقه من طرابلس حتى قنّوبين مع مجموعة من الخدم المدجّجين بالسلاح، وذلك زيادة في الاطمئنان[4]. كان البطريرك البسبعلي قد

(1) **المرجع نفسه**، ص 24.

(2) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 36.

(3) الجدير بالملاحظة أن دارفيو نعت الحماديين بالدروز، مع العلم أنه لم يكن للدروز وجود في لبنان الشمالي في القرن السابع عشر؛ L. D'Arvieux, *op. cit.*, pp. 164,172.

(4) ان المعلومات الواردة في ما كتبه دارفيو ترجّح أن يكون هذا الكاهن الذي يحمل اسم يوسف من ضيعة إيعال؛ L. D'Arvieux, *op. cit.*, p. 174, n. 240.

L.A.U. - Riyad Nassar Library

أرسل وفدًا إلى اهدن لمرافقة ضيفه حتى مقرّه، وتألّف الوفد البطريركي من مطرانين وثلاثة كهنة وثلاثة شدايقة. خرج مطران اهدن وصحبه لملاقاة موفدي البطريرك بالثياب الحبرية والمبخرة وشارة الصليب فانضمّ دارفيو إلى المستقبلين[1]. بعد عشاء على شرف الضيوف في اهدن شرب فيه الجميع نخب البطريرك وملك فرنسا، بات دارفيو وصحبه ليلتهم في كنيسة الضيعة. عندما وصلوا في اليوم التالي إلى قنّوبين لم يجدوا البطريرك في استقبالهم لأنه «كان مختبئًا في مغارة غير بعيدة سرّية المكان ومحميّة الطريق، يذهب إليها مع انبثاق الفجر ويعود منها إلى الدير مساءً لأن سكّان الجبل كانوا في حرب مع باشا طرابلس الذي فرض عليهم دفع مبالغ كبيرة من المال... وكان الباشا يرسل باستمرار جنودًا أتراكًا لخطف البطريرك لأنه كان على يقين بأن الموارنة جميعهم كانوا على استعداد لبيع آخر قطعة من ثيابهم وتخليصه من سجن الباشا»[2]. لكن البطريرك لم يتأخّر عن الحضور، عندما ذهب رسل وأبلغوه بوصول ضيفه، فحضر بعد نصف ساعة وحضن دارفيو بحنان بينما قبّل هذا الأخير يده باحترام.

كان ضيوف قنّوبين غالبًا ما يزورون غابة الارز المشرفة على وادي قاديشا، وفي سنة 1674 رافق البطريرك اسطفان الدويهي ضيفه الفرنسي المركيز دو نوانتال de Nointel إلى هذه الغابة حيث أقيم مذبح وجرى الاحتفال بالذبيحة الالهيّة[3]. وعندما زار جان باتيست ايستيل Jean-Baptiste Estelle، قنصل فرنسا في صيدا، البطريرك الدويهي، سنة 1701، في قنّوبين، أرسل هذا الأخير وفدًا من أربعة أساقفة لملاقاة ضيفه بينما وقف بثيابه الحبرية أمام الدير ينتظر قدومه: «عندما اقترب موكب القنصل بدأت الأجراس تصدح وأخذ الكهنة يرتّلون. وما إن تجاوز ايستيل العتبة حتى أخذه البطريرك بيده متابعًا ترتيله وتوجّه به إلى الكنيسة. بعد صلاة الشكر خصّصت صلوات على نيّة ملك فرنسا وقد ازدان يمين المذبح بصورته»[4].

(1) Laurent d'Arvieux, *op.cit* p. 176 s.

(2) *Ibid* p. 183.

(3) Albert Vandal, *Les Voyages du Marquis de Nointel*, Paris, Plon, 1900, p. 153.

(4) René Ristelhueber, *Traditions françaises*, p. 200.

في القرن التاسع عشر كانت قد ولّت سلطة الحماديين عن جبل لبنان الشمالي، وأصبح الموارنة أسياده. فخرج البطاركة من عزلتهم في قنّوبين واتّخذوا مصيفًا لهم في الديمان حيث استقبل البطريرك يوسف الخازن ضيفه النمساوي المونسنيور ميسلين سنة 1845. لكن ضيق الدير آنذاك لم يكن يسمح بأن يبيت فيه عدد كبير من الضيوف فلجأوا إلى نصب الخيام بمحاذاته. وقد كتب ميسلين عن زيارته للديمان قائلاً: «صرنا على مسافة قريبة من مصيف البطريرك في الديمان وكان قبلاً يقضي الصيف دائمًا في قنّوبين وهو على ميلين من هناك. وضربنا الخيام قرب ذلك المصيف. وحالما درى غبطته بوصولنا، أرسل فرحّب بنا بإكرام فائق وقدّم لنا كل ما يمكن أن نحتاجه. وبادرنا نحن إلى المثول أمامه نقدم له واجبات الشكر والاحترام»[1]. ويضيف ميسلين بأن البطريرك «استقبلنا بمنتهى اللطف والعطف وسألنا عن قداسة البابا (بيوس التاسع) وبكثير من اللهفة والاهتمام»[2]. الملاحظ أن البطريرك الخازن لم يخرج لملاقاة ضيفه على مدخل الدير، كما كان يفعل أسلافه، بل انتظره داخل الدير حيث مثل أمامه وقدّم واجبات الاحترام. كذلك فعل البطريرك بولس مسعد في استقباله المرسل هنري دو فولشييه Henri de Vaulchier، فأرسل سكرتيره للترحيب به على مدخل دير الديمان، ثم أدخل إلى قاعة الاستقبال حيث انتظر قدوم البطريرك.

ان هذا التحوّل في بروتوكول الاستقبال هو نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية التي جعلت من الموارنة في القرن التاسع عشر، الأكثر عددًا والأقوى نفوذًا في جبل لبنان. ان ضعف نفوذ المقاطعجيين وزوال سلطة المقدّمين في الشمال جعلا من البطريرك الماروني زعيمًا دينيًا وسياسيًا يجسّد في شخصه كرامة الطائفة وعزّتها، وكان البطريرك حريصًا على الظهور بهذا المظهر أمام ضيوفه الأجانب. لكنّ التحوّل في البروتوكول طال الشكل ولم يمسّ الجوهر، فبقي البطريرك يستقبل ضيوفه «بمنتهى اللطف والعطف»

(1) اغناطيوس الخوري، رحلة المونسنيور ميسلين، ص 560.

(2) المرجع نفسه، ص 562.

J. A. H. - Riyad Nassar Library

وبقيت المائدة البطريركية على بساطتها وسخائها.

3. المائدة البطريركية

من التقاليد الرهبانية العريقة في لبنان أن الدير ليس فقط مركز عبادة وصلاة، لكنه أيضًا ملجأ أمان وواحة هناء، يلجأ إليه المحتاج أو الضيف بدون حرج. في القرن السادس عشر لاحظ دنديني أن كرم الضيافة هو صفة عامة عند موارنة الجبل وبخاصة في دير قنّوبين: «أما أمر الضيافة، فخِلّة عرفوا بها. يخفّون للمعروف، يتبارون بإكرام الضيوف، ولا سيّما في دير قنوبين حيث موائد الطعام مبسوطة في كل أيام السنة لجميع الناس دون استثناء لا لأبناء ملّتهم فقط، بل لجميع المسيحيين على اختلاف مذاهبهم، حتى المسلمين وغيرهم ممن يقصدونهم. فيقدم لهم الطعام مدة إقامتهم، وهذا ما يسبّب لهم النفقات الكثيرة»[1].

عندما مرّ الرحّالة ماغري بدير قنّوبين (1624)، بعد دنديني بحوالى الثلاثين سنة، أبدى إعجابه بواجبات الضيافة التي يقدمها المقرّ البطريركي بدون التمييز بين فئات الضيوف: «دير قنّوبين نزْلٌ أبوابه دائمًا مفتوحة، يستقبل في أي وقت أناسًا من جميع الفئات ويتواجد كل يوم، وبأقل تقدير، خمسون شخصًا على مائدته»[2]. لكن أوجين روجيه، الذي زار أيضًا دير قنّوبين بعد ماغري بحوالى العشر سنوات، ذكر أن نصف هذا العدد يتواجد يوميًا على مائدة البطريرك[3]. أعجب روجيه بحياة التقشف التي يعيشها البطريرك جرجس عميره الاهدني مع حاشيته على الرغم من كونه خرّيج المدرسة المارونية في روما وعرف رقي الحياة الاوروبية: «البطريرك والاساقفة والرهبان لا يأكلون اللحم إلاّ بإذن خاص من روما ويقتاتون بالبيض واللبن وأنواع عديدة من الأعشاب البرية... كما يعتني البطريرك ببعض المرضى المصابين بالبرص في مصحّ قريب من الدير»[4]. ولاحظ روجيه أيضًا أن البطريرك

(1) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 58.

(2) D. Magri, *Breve Reconto del Viaggio al Monte libano, Rome*, 1655, p. 848.

(3) Eugène Roger, *op. cit.*, p. 484.

(4) *Ibid*.

عميره كان يشارك الناس الطعام في بيوتهم، بمناسبة الأفراح أو الأحزان: «عندما يُدعى البطريرك مع الأساقفة إلى وليمة بمناسبة عرس أو مأتم أو عيد قديس، يعطي إشارة لكاهن من صحبه لتلاوة الصلاة ثم يبارك المائدة وقوامها سجّادة بسطت على الأرض وفوقها شرشف»[1].

الجدير بالملاحظة أنه لم تكن قد سرت بعد في الجبل عادة تقديم الطعام على طاولة، بل على بساط يفرش أرضًا ويجلس الضيوف القرفصاء حيث يُؤتى بالمآكل في صحون من خشب. وكان هذا يزعج الضيوف الاوروبيين الذين لم يعتادوا جلوس القرفصاء، فكانوا يتمنون أن تنتهي الوليمة بسرعة لأنهم لا يطيقون القعود طويلاً على هذا الشكل. وعندما كانت ترفع الكؤوس لشرب نخب البطريرك كان الجميع يقفون احترامًا. ذكر ذلك لوران دارفيو بقوله: «بدأ الأساقفة بشرب نخب البطريرك (الدويهي) فوقف الجميع من أجل ذلك. كذلك فعلنا لنشرب نخب الملك (لويس الرابع عشر)»[2]. وقد لاحظ دارفيو أن البطريرك البسبعلي، على الرغم من حياة البساطة والتقشّف التي كان يعيشها في قنّوبين، كان سخيًا في استقبال الضيوف إلى مائدته: «بعد خروجنا من الكنيسة اصطحبنا البطريرك إلى قاعة كبيرة حيث كان العشاء جاهزًا. وجدنا أصنافًا عديدة من اللّحم مطبوخة على طريقة أهل البلاد، مع فواكه وعسل وعدد كبير من الأباريق الفخّارية المختومة بالجص وفيها ما طاب من النبيذ الفاخر الذي يضاهي بجودته نبيذ البطريرك نوح. أكلنا بقابليّة كبيرة وكان البطريرك والأساقفة والكهنة لا يكفّون عن دعوتنا بإلحاح إلى أن نأكل ونشرب جيّدًا. كانت صحوننا ما تكاد تفرغ حتى تملأ من جديد، ولو وددنا لبقينا إلى المائدة حتى الليل... لكن البطريرك والأساقفة الذين كانوا يشجّعوننا على الشّرب، لم يكونوا ليجاروننا فيه، فبعضهم لم يشرب سوى الماء ولم تحفل المائدة بأصناف الطّعام العديدة إلا لممارسة كرم الضيافة. طعامهم العادي بسيط، ويقتاتون بالخضار وباللحوم العادية. غالبًا ما يصومون وبتقشّف كبير،

(1) Eugène Roger, *op. cit.*, p. 494.

(2) L. d'Arvieux, *op. cit.*, p. 177.

AUB - Riyad Nassar Library

فيعملون كثيرًا وينهضون ليلاً لترتيل الفروض»[1].

لم تكن مائدة البطريرك تتأثّر بعدد ضيوفه أو بطول مدة إقامتهم، فتحافظ على الجودة والكرم. أحرج هذا السخاء الرحّالة دارفيو وصحبه ففضّلوا ترك دير قنوبين لتجنيب البطريرك المزيد من مصاريف استضافتهم: «أغدق علينا الأساقفة والرهبان باللطف وبشهيّ الطّعام حتى خشينا أن نسبّب لهم المزيد من الإنفاق، فقرّرنا أن نغادر في صباح اليوم التالي رغم كل محاولات هؤلاء الأحبار لإلزامنا على البقاء بضيافتهم وقتًا أطول»[2].

في القرن التاسع عشر زاد التأثير الاوروبي على المجتمع اللبناني فانعكس ذلك في حياة المدن الساحلية وفي الريف، وبرز هذا التأثير في حياة الاكليروس نفسه، كما ألمح إليه المونسنيور ميسلين حين لاحظ أن البطريرك يوسف الخازن كان يواجه صعوبة في مجاراة ضيفه بتناول الطعام بالشوكة والسكّين. مع العلم أن الصحون لم تعد من خشب بل أصبحت من البورسلين، أما الأدوات الجديدة فمن فضة: «دعانا البطريرك في اليوم التالي لتناول الطعام على مائدته، وكان ذلك على السطح نفسه أيضًا (في الديوان) حيث يقضي الصيف في الهواء الطلق تحت خيمة من أغصان الشجر... وكان الغداء شرقيًا أدخلت عليه التعديلات المقتضاة... والملاعق والشّوكات هي من فضّة والصحون من البورسلين. واقتعدنا الأرض للغداء. فبدأنا بالقهوة والشورباء والدخان. وألوان الطعام محاشي. والخبز كصحائف الورق. والنبيذ فاخر لذيذ دائمًا. ولاحظنا بسهولة أن السكّين والشّوكة غير مألوفتين في يدي البطريرك، وأن غبطته استخدمها إذ ذاك لمجاملتنا في هذه الطريقة الاوروبية. وهناك أيضًا عادة شرب الانخاب أوان المأدبة. وأول نخب شربه البطريرك كان نخب البابا بيّوس التاسع. وفي مثل هذه السانحة ينشد أحدهم أنشودة أو بيتًا على شرف من يشرب النخب على صحّته. أما أنا فشربت النخب على صحّة البطريرك مدخلاً فيه أيضًا كل وادي قاديشا والارز ووحدة الكنيسة الجامعة...»[3]. وبعد ميسلين،

---

[1] Laurent d'Arvieux, *op.cit*, p. 183 s.

[2] *Ibid*, p. 188.

[3] اغناطيوس الخوري، رحلة ميسلين، ص 563.

لاحظ الرحّالة دو فوتييه أن الطّعام الذي قدّم له على مائدة البطريرك مسعد طُبخ على الطريقة الاوروبية، وقد خاب أمله في ذلك لأنه كان يمنّي النفس بوليمة شرقية. وقد أشار أيضًا إلى وجود السكاكين والشوك كمظهر من مظاهر الحضارة الاوروبية التي كانت تتواجد في جبل لبنان.

ان مجاراة الاوروبيين في طريقة العيش لم تقضِ على جوهر البساطة التي كانت تميّز حياة البطاركة الموارنة، التي اتّسمت بالطابعَ الرهباني وغلب عليها التقشّف، وذلك قبل تطوّر الوضع العام للطائفة المارونية والمجتمع اللبناني وانتقال المركز البطريركي من وادي قاديشا إلى صرح بكركي.

4. بساطة العيش

لا عجب أن يكون الطابع الرهباني من السمات البارزة للبطاركة الموارنة في القرون السالفة. فالكنيسة المارونية هي أساسًا جماعة رهبانية مشت على خطى مؤسسها القديس مارون الراهب، فعاش البطاركة الاوائل في الأديار البسيطة والمغاور هربًا من الاضطهاد. وحتى في القرن السابع عشر كانوا ما يزالون يختبئون أحيانًا في مغاور وادي قاديشا تجنبًا لظلم الولاة الأتراك. أجمع الرحّالة الاوروبيون على بساطة المسكن والملبس والعيش للبطاركة الذين زاروهم، وتركوا لنا الصفحات تنطق بما شاهدوا ووصفوا.

كان دير قنّوبين في وادي قاديشا مقرًا للبطاركة الموارنة. زار الرحّالة الفرنسي كارلييه بينون هذا الدير سنة 1579، فترك مشاهداته وانطباعاته: «وصلنا إلى النهر (قاديشا) فاجتزناه على جسر خشبي مسقوف بالتراب واتجهنا يمينًا فسرنا صعدًا في طريق وعري صخري إلى دير الموارنة المدعو دير سيدة جبل لبنان (قنوبين) فوصلنا بعد ساعتين من غياب الشمس... بُني الدير على طول لحف جبل شاهق. كنيسته المحفورة بالصخر هي بطول 16 وبعرض 11 خطوة. سقفها بشكل قنطرة وفيها بعض الصّور... على يمين المذبح جرسان صغيران يقرعان عند الاحتفال بالذبيحة الالهية. لم أصادف غيرهما أجراسًا في أيٍّ من البلدان التي يحكمها الأتراك. إلى جانب الجرسين توجد كنيسة أخرى صغيرة محفورة في الصخر وقد رصفت

أرضها بألواح خشبيّة. طولها حوالى السّبع خطوات وعرضها كذلك. يعيش في الدّير بين الاثني عشر والخمسة عشر راهبًا، لا يأكلون اللّحم أبدًا ولا يسمحون البتّة بدخول النساء إليه»[1]. وصف اوجين روجيه موقع الدّير، في النصف الأول من القرن السابع عشر، فنعته بأنه «أقبح صحراء في جبل لبنان»، وذلك إشارة إلى طبيعة الوادي الصخرية الموحشة ووعورة مسالكه. لم يعطِ الرحّالة روجيه تفاصيل عن بناء الدّير، وذكر فقط أن كنيسته هي على «اسم بشارة العذراء»، وان فيه لبست القديسة مارينا الثوب الرهباني. نترك للرحّالة الفرنسي دو لاروك وصف دير قنوبين وقد زاره في أواخر القرن السابع عشر، في عهد البطريرك الكبير اسطفان الدويهي: «دير قنّوبين بناء كبير لكنه غير متناسق، كنيسته على اسم العذراء مريم وتعرف باسم سيّدة قنّوبين، وهي صغيرة لا يتعدى طولها خمسًا وعشرين خطوة ويتراوح عرضها بين عشر خطوات واثنتي عشرة خطوة. تتميّز بالنظافة وكثرة الاعتناء ولكنها مظلمة قليلاً بسبب ضيق نوافذها المحفورة في الصخر. على يمين المذبح علّقت في الصخر المنقور ثلاثة أجراس كبيرة يجري استعمالها بحرّية تامّة. وفي ظنّي أنه المكان الوحيد في الشرق الذي توجد فيه أجراس. تضم بقية البناء مقام البطريرك، وليس فيه ما يميّزه عن غيره، بالاضافة إلى مكاتب وغرف عديدة للرهبان يغلب عليها جميعًا طابع الفقر وقلة التنظيم»[2]. ان دير قنوبين لم يعجب الرحّالة الانكليزي هنري موندريل Henry Maundrell الذي زار لبنان سنة 1697، وهو في طريقه إلى الأراضي المقدسة، فقال «ان هذا البناء الحقير لا يشرّف كثيرًا مؤسسه»، ذلك أنه كان شائعًا بأن مؤسس دير قنوبين هو الامبراطور البيزنطي تيودوسيوس[3]. لكن موندريل أعجب كثيرًا بموقع الدير فقال «انه من أعمال الطبيعة الرائعة»[4]. أما الرحّالة الفرنسي لوران دارفيو فقد أبدى إعجابه

(1) Carlier de Pinon, *Voyage en Orient*, Paris, 1920, pp. 292-294 ; Pierre Dib, *Histoire de l'Eglise Maronite*, Beyrouth, la Sagesse, 1973, III, p. 27s.

(2) De La Roque, *op. cit.*, p. 18.

(3) Jabbour Douaihy, *op. cit.*, p. 148. يقول بهذه الرواية أيضًا البطريرك الدويهي، لكن المطران يوسف الدبس يجعل الامبراطور تاودوسيوس باني الدير، الجامع المفصل، ص 207.

(4) Jabbour Douaihy, *op. cit.*, p. 148.

بالدير وبموقعه معًا، وترك بعض التفاصيل عن بنائه: «بني قسم منه منفصلاً عن الكنيسة، أما القسم الآخر فقد حُفر في الصّخر حيث تمّ انشاء مغاور صغيرة أو غرف للرهبان وللضيوف. الكنيسة محفورة كلّها في الصخر وهي كبيرة وجميلة، يتألّف مدخلها من سور فيه باب كبير وشبّاكان وفي كل منها جرس كبير للتنبيه بمواعيد الصلاة ودعوة الشعب إلى المشاركة بها. إنها، على ما أعتقد، الأجراس الوحيدة الموجودة في كل الامبراطورية العثمانية»[1].

كان الرحّالة أوجين روجيه قد أشار أيضًا، في مطلع القرن السابع عشر، إلى أن وجود الأجراس نادر في الامبراطورية، وأنه صادف في لبنان أربعة منها، ثلاثة في قنّوبين وواحدًا في دير مار اليشاع في بشرّي حيث يقيم الاسقف عادة، «أما بقية الكنائس في الرعايا والأديار فلا جرس لها بل لوحة من خشب علّقت بحبال إلى شجرة لتضرب بقطعة خشب أخرى من أجل تنبيه الشعب للحضور إلى الصلاة»[2].

في دير قنّوبين القديم، عاش البطاركة عيشة الرهبان والنسّاك، عيشة البساطة والفقر، فلا زخرف ولا رياش، حتى ولا أثاث يذكر، بل حصيرة يفترشونها للنوم ويجلسون عليها للطعام. فعندما زار دنديني البطريرك سركيس الرزّي سنة 1596 ذهب «للسلام على غبطة البطريرك في غرفته الصغيرة الفقيرة حيث يعيش عيشة النسّاك»[3]. ويصف سيلفستر دي سانت اينيان مسكن البطريرك بقوله إنه «قلاّية صغيرة عرضها حوالى ثماني أقدام وطولها حوالى الاثنتي عشرة قدمًا، حيث فراشه المؤلَّف من ألواح خشب عاديّة، وفسحة لبسط حصيرة أو سجّادة على الارض. أما مقرّه الريفي حيث يقيم أحيانًا، لا للتسلية والرّاحة بل ليحتمي من اضطهاد الأتراك، فهو يقع في مكان صحراوي يستلزم الوصول إليه السير مسافة يومين في جبال شديدة الوعورة. ويتألف مسكنه هذا من كنيسة صغيرة طولها ستة أقدام

(1) L. d'Arvieux, *op. cit.*, p. 186.

(2) Eugène Roger, *op. cit.*, p. 491.

(3) يوسف العمشيتي، رحلة دنديني، ص 36.

وعرضها خمسة، أسوارها من خشب وطين ومدخلها كثير الانخفاض والضّيق، أما شبابيكها المتناسقة مع شكلها العام فبالكاد تسمح بدخول الضوء»[1]. وكان أوجين روجيه قد ذكر أن جميع المقيمين في دير قنّوبين من بطريرك وأساقفة ورهبان «ينامون على حصيرة يفترشونها الارض»، ولم يلاحظ، كما لاحظ بعده سانت اينيان، أنهم يفرشون الحصيرة على ألواح خشبية[2].

في القرن التاسع عشر، لاحظ الرحّالة ميسلين أن الأواني الفضّية دخلت مائدة الضيافة البطريركية، أما مسكن البطريرك فبقي على بساطته ولم يكن يتميّز عن غيره من البيوت إلاّ بكبر حجمه: «لا يمتاز بيته (مصيف الديمان) عن بيوت الجبل إلا بأنه أكبر قليلاً: قوامه ردهة طعام في الطّبقة الأرضية وغرف صغيرة للمطارنة وكتبة السر، وعلى السطح جناح صغير ذو غرفتين هو مسكن البطريرك... يقضي البطريرك معظم نهاره تحت خيمة مغطّاة بأغصان الأشجار، حيث استقبلنا...»[3]. أما الشاعر الفرنسي لامرتين فقد شبّه بساطة عيش البطريرك والاكليروس الماروني بحياة المسيحيين الأوّلين، ولاحظ أن الاكليروس الماروني يفوق الاكليروس الاوروبي في التقوى وفي احترام الشعب له وتعلّقه به: «إذا أردت أن ترى بأم العين ما تتصوره المخيّلة عن الحياة النقيّة للمسيحيّين الأوائل، وبساطة وتقوى ايمانهم مع طهارة السّيرة وتجرّد العطاء، إذا أردت رؤية سلطة الاكليروس تمارس دون تعسّف وتسلّط، والفقر دون استجداء والاحترام دون تكبّر... فما عليك إلا أن تأتي لعند الموارنة»[4].

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومع تسلّم البطاركة مقاليد الزعامة السياسية المارونية، على أثر انهيار سلطة المقاطعجيين، تبدلت طرق

[1] Nasser Gemayel, op. cit., p. 836; Y. Moubarak, *Pentalogie*, I, p. 824.

[2] Eugène Roger, *op. cit.*, p. 484.

[3] بعد مقابلة النص الفرنسي لرحلة ميسلين مع النص المعرّب لاحظنا أن الأب اغناطيوس الخوري أسقط المقطع الأخير المتعلق بخيمة البطريرك الخازن. أنظر: Mgr. Mislim, *Les Saints Lieux*, p. 323. اغناطيوس الخوري، **رحلة ميسلين**، ص 560.

[4] Y. Moubarak, *Pentalogie*, I, p. 874.

عيشهم مع تبدّل مسكنهم. ترك البطاركة مغاور وادي قاديشا الموحش وغرف دير قنّوبين المظلمة الضيّقة ليستقرّوا في صرح بكركي القائم على تلة تشرف على آفاق البحر الواسعة. لم يعد مركز الثقل الماروني محصورًا في شمالي لبنان بل انتقل إلى وسطه. فعندما زار الرحّالة الفرنسي موريس باريس البطريرك الحويّك في بكركي أعجب بروعة الموقع وجمال البناء، والتبس عليه الأمر فتساءل إذا كان قصرًا أم ديرًا: «وصلت إلى بكركي قبل موعد الغداء. يا للمكان الرائع ! أهو قصر أم دير أم منتجع ريفي... يعج بالأحبار ذوي اللحى الطويلة والثياب الزاهية، وهم منهمكون دون كلل بمعالجة القضايا الادارية والسياسية. وفي وسطهم بطريرك انطاكية الحكيم، وهو في الوقت نفسه بمثابة أسقف وباشا...»[1].

أمّا ما يخصّ ثياب البطريرك فقد وصفها أوجين روجيه في القرن السابع عشر، وميسلين في القرن التاسع عشر. كانت تتميز ببساطتها، وتشبه ثياب الاساقفة، فلا تختلف عن ثياب الاكليروس العادي إلاّ باللون. فقد كتب أوجين روجيه يقول: «لا يلبس البطريرك وجميع الاساقفة قمصانًا أو سراويل بل يكتسي الجميع برداءين هما عباءتان بلون أسود منسوجتان من شعر الماعز، مع اسكيم أسود شبيه ببرنس الباعة المتجوّلين»[2]. في القرن التاسع عشر تميّز لباس البطريرك عن لباس الاساقفة باللون. بعد أن كان جميع رجال الاكليروس يلبسون العباءة السوداء، اقتصر لبس الاسود والازرق الغامق على الاكليروس العادي، بينما توشّح الاساقفة بالبنفسجي والبطريرك بالاحمر: «أما لباس البطريرك فهو صدرية ذات كمّين طويلين ضيّقين وفوقها وشاح فضفاض يلتقي طرفا ذيله من الامام وله أكمام نصفية. ويعتمّ بزيّ يشبه العمامة القديمة، عالٍ ومنتفخ في وسط دائرته، وكله قطعة واحدة (هو الطابية) ولا تمتاز ثيابه عن ثياب الكهنة إلا باللون. فالازرق الغامق للكهنة والبنفسجي للمطارنة والاحمر للبطريرك»[3].

[1] Maurice Barrès, *op. cit.*, p. 118.

[2] Eugène Roger, *op. cit.*, p. 484.

[3] اغناطيوس الخوري، **رحلة ميسلين**، ص 560.

وكما طال التطور مع الزمن المظاهر الخارجية، فقد طال أيضًا التنظيم الاداري للكنيسة المارونية، وتناول صلاحيات البطريرك الماروني، بخاصّة بعد أن توافد خرّيجو المدرسة المارونية من روما وتسلّموا المناصب العليا في إدارة شؤون الطائفة.

5. التنظيم الاداري

يذكر القاصد اليانو أن البطاركة والاساقفة الموارنة كانوا يُختارون من بين الرهبان الحبساء. فميخائيل الرزّي كان حبيسًا في محبسة القدّيس بيشاي بالقرب من دير مار انطونيوس قزحيّا عندما انتخبه الاساقفة بطريركًا عليهم، لكنه رفض ولم يقبل إلاّ بعد أن «ألحّوا عليه بالخضوع لمشيئة الرب وبالقيام بمهام البطريركية، نزولاً عند دعوة الروح القدس وإجماع الكلمة عليه لخير الطائفة»[1]. كان ميخائيل الرزّي على الكرسي البطريركي عندما زاره اليانو في دير قنّوبين سنة 1578، فذكر أن «له تحت أمره ستة مطارنة وستة أساقفة ليس لهم كرسي خاص. وكلّهم في الاصل رهبان يدعون من أديرتهم إلى الاسقفيّة وعلى هذا المنوال أصبحت كلّ المناصب في أيدي رهبان القديس أنطونيوس»[2]. وعن تنظيم الشؤون الروحية للطائفة وعلاقتها بروما يقول اليانو: «يعود تدبير الموارنة الروحي إلى السيد البطريرك الموما إليه فهو المهتم بشؤونهم ويعيّن لخدمة نفوسهم كهنة علمانيين مقيدين بالزواج كالروم. والطائفة المارونية كلها خاضعة للحبر الروماني مقرّة برئاسته على الكنيسة جمعاء...»[3].

ان القاصد دنديني الذي زار لبنان بعد اليانو بحوالى الخمس عشرة سنة

(1) بطرس فهد، **بطاركة الموارنة في القرن السادس عشر**، ص 61؛ يوسف محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، الكسليك، 1984، ص 44.

(2) يوسف العمشيتي، **تعاليق**، حاشية، ص 137. الجدير بالملاحظة أن نص تقرير اليانو المنشور من قبل الأباتي فهد يذكر أنه يعاون البطريرك ستة رؤساء أساقفة وبعض الاساقفة، دون ذكر عددهم؛ **علاقات الطائفة المارونية**، ص 62.

(3) يوسف العمشيتي، **المرجع المذكور**.

فقط ذكر أنه كان يعاون البطريرك ستة أساقفة وليس اثنا عشر، كما أورد اليانو. والارجح أن ما ذكره دنديني هو الأصح، إذ إن في محضر انتخاب البطريرك الرزّي، الذي جرى أثناء قصادة اليانو وبحضوره، لا نجد إلا أسماء ستة أساقفة إلى جانب أسماء الخوارنة والأعيان والشمامسة. قال دنديني: «ان للبطريرك وحده الحق بإدارة شؤون الطائفة الروحية في لبنان، إلا في الاماكن البعيدة فيعين لها من ينوب عنه. ولما كان يتعذّر على البطريرك زيارة الأبرشيات البعيدة الشقة المترامية الاطراف فيتّخذ له ثلاثة أساقفة مسعفين يقيمون لديه: أحدهم يتولّى إدارة الكرسي البطريركي الزمنية أي قنّوبين... أما الأسقفان الآخران فيتولّيان زيارة الأبرشيات، كما كان يعيّن غيرهم ثلاثة أساقفة في الخارج مفوّضين تفويضًا مطلقًا بما يخص تدبير أبرشياتهم. الاوّل يقيم في دمشق والثاني في حلب والثالث في قبرص»[1]. نستنتج من قول دنديني أنه، في أواخر القرن السادس عشر، كان البطريرك الماروني يدير مباشرة شؤون الطائفة على مجمل الاراضي اللبنانية ويعاونه في ذلك أساقفة ينتدبهم في مهمّات لزيارة الأبرشيات البعيدة؛ إلى أن حدّد المجمع اللبناني (1736) عدد الابرشيات بثمان، على رأس كلّ أبرشية مطران يرعى شؤونها بدون أن يكون منتدبًا من قِبل البطريرك.

ان الرحّالة البلجيكي يوحنا كوتوفيكوس الذي زار لبنان في الفترة نفسها التي زاره فيها دنديني (1598–1599) لم يأتِ على ذكر الأبرشيات، بل اكتفى بالاشارة إلى صلاحيات البطريرك الواسعة: «للموارنة بطريرك ينتخبه الاساقفة ويثبّته الكرسي الرسولي. يقيم هذا البطريرك في دير سيدة قنّوبين وهو المسؤول عن تدبير شؤون طائفته ويتمتّع بالسّلطة الكاملة عليها. ليس للأساقفة ونوّاب البطريرك أو مستشاريه أبرشيات. ولا يتمتعون إلاّ بالصلاحيات التي يحدّدها لهم البطريرك لأجل القيام بالزيارات الرعوية أو بالمسؤوليات الاسقفية، وإدارة أملاك الكنيسة وتدبير شؤون الطائفة. في الاحتفالات الدينية يضع الاساقفة الشارات

(1) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 54.

الحبرية نفسها التي للأساقفة اللاتين»[1].

وفي القرن التاسع عشر، يذكر ميسلين أن الابرشيات كانت تسعًا، على رأس كل منها مطران، بالاضافة إلى ستة أساقفة شرف تابعين للبطريرك. لم يكن جميع أساقفة الشرف مقيمين في الكرسي البطريركي، بل كانوا موزّعين على معاهد التعليم التي ازدهرت آنذاك ولا يبقى إلى جانب البطريرك إلا اثنان منهم: «تتألف حاشية هذا البطريرك من مطرانين وعدد كبير من الكهنة غير القانونيين... ويتكوّن الاكليروس الماروني من البطريرك، ولقبه «البطريرك الانطاكي»[2]، ومن تسعة مطارنة للأبرشيات، وستة مطارنة شرف مناطين بالبطريرك، أو يقيمون في معاهد التعليم، أي المدارس البطريركية»[3]. توزّعت الصلاحيات بين البطريرك والأساقفة، ولكن تميّزت بطابع المركزية، فاحتفظ البطريرك لنفسه بالقرار في كل ما يخصّ ادارة الابرشيات وشؤون الاحوال الشخصية لأنها كانت، في عهد الامارة، من صلاحيات رئيس الطائفة لا السلطات الزمنية. وفي عهد الامير فخر الدين الثاني توسّعت صلاحيات البطريرك الزمنية فشملت معالجة جميع الخلافات التي تنشأ بين أبناء طائفته. ويقول أوجين روجيه في هذا الصدد: «ان الامير، انطلاقًا من محبته للموارنة وللكنيسة الرومانية، لم يكن يريد الفصل في القضايا العائدة للموارنة، تاركًا لبطريركهم مهمة إلزامهم باحترام القوانين وفضّ خلافاتهم»[4]. فقد كان البطاركة «يأتون بالفرقاء للمثول أمامهم من أجل فضّ خلافهم. وكان هؤلاء يتلقون كل أحكامهم وكأنها صادرة من فم الله. وبهذه الطريقة لم يكن

(1) Joannes Cotovicus, *Itinerarium hieroso-limitanum et syriacum*, Antverpiae, 1619.

(2) يذكر اوجيه روجيه ان لقب «بطريرك انطاكية» أعطي إلى البطاركة الموارنة في عهد البابا اسكندر السادس (1492-1503) وفي زمن البطريرك سمعان (شمعون) الحدثي (1492-1524). لكن المراجع المارونية التي عدنا إليها لم تؤكد هذا القول؛ Eugène Roger, *op.cit.*, p. 481، بطرس فهد، بطاركة الموارنة في القرن السادس عشر، ص 7-33؛ يوسف محفوظ، مختصر **تاريخ الكنيسة المارونية**، ص 43-44.

(3) اغناطيوس الخوري، **رحلة ميسلين**، ص 560-561؛ كانت المدارس البطريركية آنذاك موزعة كما يلي: عين ورقة، مار عبدا، ريفون، رومية، مار مارون.

(4) Eugène Roger, *op. cit.*, p. 323.

للأتراك أي مجال للتدخّل في النزاعات التي كانت تنشأ بين الموارنة»[1]. في القرن التاسع عشر، لاحظ الرحّالة الفرنسي لامرتين، في عهد الامير بشير الشهابي الثاني، ان الامير كان حريصًا على احترام صلاحيات البطريرك والأساقفة بسبب تأثير الاكليروس الكبير على عقول الناس. وكان «البطريرك الماروني يحتفظ وحده بقرار الفصل في القضايا التي يبرز فيها تشابك صلاحيات بين القوانين المدنية والقوانين الدينية، كالزواج والتفسيحات والطلاق»[2]. ان احتفاظ البطاركة الموارنة بالصلاحيات القضائية في عهد الامير بشير يدل على المكانة التي كانوا يتمتعون بها، واحترام الامير لسلطتهم على الرغم من سياسته المركزية في الحكم[3]. والجدير بالملاحظة أن الرحّالة في القرنين السادس عشر والسابع عشر كتبوا بخاصة عن تقوى البطاركة وتقشّفهم، بينما رحّالة القرن التاسع عشر لم يركّزوا كثيرًا على نمط حياة البطاركة وبساطة عيشهم بقدر ما ركّزوا على سلطتهم الكبيرة على الشعب وعلى تزايد نفوذهم السياسي.

6. التقوى في ممارسة الطقوس

وجد الرحّالة الاوروبيون، الذين زاروا جبل لبنان في القرن السادس عشر، أن البساطة والتقوى والجلد على المصائب والمحن هي صفات عامة في الشعب الماروني. أولى الشهادات هي للقاصد الرسولي الأب جان فرنسيسكو موركانتي الذي كلّفه البابا بيوس الخامس (1566–1572) أن يفحص عن ايمان البطريرك ميخائيل الرزّي والطائفة المارونية، وذلك قبل أن يمنح البطريرك درع التثبيت. حضر من القدس سنة 1569، وقال عن هذا الموضوع: «زرت تلك الانحاء اللبنانية الشمالية، وسألت كيف يحيا الموارنة. فوجدت في هذا الشعب بساطة ومحبة واستعداد نفس عظيمًا لطاعة الكنيسة الرومانية... ووجدتهم، كبارًا وصغارًا، كاثوليك فضلاء،

(1) Eugène Roger, *op. cit.*, p. 495.

(2) Y. Moubarak, *Pentalogie*, I, p. 874.

(3) راجع في هذا الخصوص: ايليا حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، الدار الاهلية، 1982.

لدرجة أنهم مستعدّون لاحتمال ما يأتيهم يوميًا، من غير المؤمنين، من المصاعب والمتاعب. ومتأهّبون أيضًا للاستشهاد حبًّا بالله تعالى، وتمجيدًا للكنيسة الرومانية الارثوذكسية»[1].

زار موركانتي البطريرك سركيس الرزّي عندما كان حبيسًا وقبل أن يخلف أخاه ميخائيل على الكرسي البطريركي، وذلك بعد أن سمع الكثير عن فضائله وتقواه فكتب في الموضوع نفسه: «بعد أن قضيت هناك (قنّوبين) عدّة أيام، اضطرني هذا المطران وتقواه أن أزور غرفته مع الترجمان. فوجدت فيه تلك الصفات النادرة الواجب والممكن وجودها في شخصية ممتازة بالقداسة، اذ قد خيّل إليّ، وأنا في حضرته، أنني بين آباء الكنيسة الأوّلين». كانت أوّل أعمال سركيس الرزي، على أثر انتخابه بطريركًا، أنه زار رعاياه المتفرّقين في أنحاء جبل لبنان، وذلك برفقة القاصد الرسولي اليانو الذي أثنى على أعماله وهمّته، وقال عنه إنه «رجل جدير بهذا المقام الرفيع، لقداسة سيرته وعلمه...»[2].

في القرن السابع عشر لفتت سيرة البطريرك بطرس مخلوف انتباه الرحّالة. فقد وصفه بياجيو ترسي بأنه «قد تلألأت فيه أنوار الفضائل، فتسامى بها حتى لقّب بالقدّيس، وأنار الكنيسة الشرقية بعلمه وعزّاها بغيرته. وكان له لدى الأحبار الأعظمين أعلى مرتبة، فأتحفوه بهدايا نفيسة وأنالوه نعمًا مشرّفة وموازية لفضله واستئهاله»[3]. أما البطريرك يوحنّا الصفراوي، فكتب عنه جان دو لاروك: «كان قدوة في حياة القداسة وذا مقدرة في العلوم الالهيّة والادبيّة»[4]. كانت ممارسته للصلاة والاماتة قد بلغت شهرة لا توصف[5]. وعن تقواه قال البطريرك الدويهي: «كان كل يوم يصلّي السبع صلوات المفروضة ثم يصلّي الشبيّة، والمسبحة لم ترتفع

[1] شهادة موركانتي دوّنها عن لسانه الاب مرتنيانو رونكاليا في كتابه: **علاقة الارض المقدسة بموارنة لبنان وقبرص**، المطبوع في القاهرة، 1954. وقد أورد المقطع المذكور اغناطيوس الخوري، **حقيقة الموارنة**، ص 28.

[2] اغناطيوس الخوري، **المرجع المذكور**، ص 30-31.

[3] Bagio Terzi, *Syria sacra*, Roma 1695, p. 53.

[4] Jean de La Roque, *op. cit.*, p. 153.

[5] Pierre Dib, *L'Eglise Maronite*, III, p. 83.

من يده. وكان يصوم إلى الظهر جميع أيام الاربعاء والجمعة»[1].

لم تكن المسؤوليات الرعوية والواجبات الدينية لتمنع بعض البطاركة من الانصراف إلى الاعمال اليدوية، واعطاء المثل الصالح في محاربة البطالة والرذائل التي تولّدها. وقد ترك لنا سيلفستر دي سانت اينيان صفحة مشرقة ورائعة تنضح تقوى وقداسة، وذلك في وصفه مزايا البطريرك الماروني الذي كان قد تجاوز الخامسة والسبعين: «ان قصدي وصف حياة هذا الحبر الجليل هو، دون شك، مجازفة مني، اذ تلزم لذلك مقالة طويلة لسرد أدنى أعماله، بدل هذا العرض الموجز. ان هذه الاعمال تتميّز بقداسة زائدة حتى أنها تكفي في هذه الديار، لتطويب من يقتدي بها. سأكتفي بسرد القليل مما رأيته... لشدّ ما يبعث منظر هذا الحبر، البالغ السادسة والسبعين تقريبًا، على التقوى، وهو يشارك ليل نهار في القيام بالفروض الدينية، منشدًا التراتيل للرب دون أن يلجأ للجلوس على كرسيّه البطريركي، بل يقضي وقته واقفًا، مكتفيًا بالاتّكاء على عصا بشكل T كما يفعل الرهبان العاديّون... ان واجباته الدينية والرعوية لا تمنعه من تكريس الكثير من وقته للأعمال اليدوية التي يمارسها بكثير من اللّياقة. ويؤثّر كثيرًا في اعطاء المثل لمرؤوسيه في الابتعاد عن البطالة، أُمّ العديد من الرّذائل، والعمل لتأمين المبالغ التي يفرضها الأتراك عن طريق البلص. فحياته كلّها إرشاد متواصل، ليس فقط للرهبان، ولكن أيضًا لرؤساء الأساقفة والمطارنة الذين يلازمونه دائمًا»[2]. يمكننا، من خلال وصف سانت اينيان، الاستنتاج أن شعار البطريرك الماروني كان: الصلاة والعمل، وهما الأساس في التقاليد وفي القوانين الرهبانية اللبنانية التي كان يحافظ عليها البطاركة والاساقفة قبل سيامتهم وبعدها. وعن عمل الاكليروس الماروني عامة والرهبان خاصّة، يقول دنديني: «يتوهّم الكثيرون ان حالة الفقر التي بلغوا إليها بسبب ظلم

[1] اسطفان الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، نشر وتعليق بطرس فهد، جونية، مطابع الكريم، 1976، ص 542.

[2] لم يذكر الرحّالة إسم البطريرك، ونعتقد أنّه البطريرك يوحنّا مخلوف الذي كان معاصرًا للمرحلة التي أقام فيها سيلفستر دي سانت اينيان في لبنان. ومن المعروف أنّ هذا البطريرك ولد في أواسط القرن السادس عشر وتوفّي سنة 1633؛ لمراجعة النصّ بالفرنسيّة: N. Gemayel, *op. cit.*, tII, p. 835s وترجمته العربية: الأب اغناطيوس سعاده، «وصف مختصر للجبل المقدّس لبنان ولسكّانه الموارنة»، **المنارة**، العددان الأوّل والثاني، 1985، ص 249-262.

الحكّام اضطرتهم إلى الشّغل وحرث الاراضي. ولكن مما لا ريب فيه أن الشّغل هو من أهمّ قوانين جمعيّتهم أسوة بغيرهم من الحبساء والنسّاك الذين كانوا يقضون معظم أوقاتهم في الاعمال اليدوية كحراثة الارض وحياكة الاقمشة وما شاكل، وذلك تجنّبًا للكسل والبطالة وقهرًا للجسد، ولكي يأكلوا خبزهم بعرق جبينهم»[1].

حرص أعضاء المجامع الانتخابية المارونية على أن تكون صفات التقوى والزهد من الشروط الواجب توفّرها في المرشّحين لمنصب البطريركيّة. ففي عهد قصادة اليانو كان على الكرسي البطريركي ميخائيل الرزّي، وهو أصلاً رئيس محبسة مار بيشاي القريبة من دير قزحيّا. خلفه أخوه سركيس في رئاسة المحبسة حيث تميّز بتقواه، ثم انتخب على الكرسي البطريركي. وفي عهد قصادة دنديني تمّ انتخاب ابن شقيقهما يوسف الرزّي الذي كان أيضًا رئيسًا لمحبسة مار بيشاي[2]. شدّد الرحّالة دارفيو على تقوى البطاركة فقال: «عندما يموت البطريرك، يجتمع رؤساء الاساقفة والاساقفة لانتخاب بديل فيختارون من بينهم من تميّز بالتقوى والجدارة والموهبة لتدبير شؤون الشعب التابع له..»[3]. ويقارن الرحّالة الفرنسي بين بساطة عيش الأحبار الموارنة وتقشّفهم وبين حياة رؤساء الاكليروس الاوروبي، فيضيف: «يعيش جميع الاحبار الموارنة حياة رهبانية متقشّفة. يلبسون الثياب الفقيرة، ولا مداخيل لهم إلا ما تعطيهم الارض من أعمال أيديهم. لا نصادف عندهم أبّهة أحبارنا الاوروبيّين. بدلاتهم نظيفة لكنّها فقيرة. يتزيّنون بالفضيلة وليس بالاقمشة الغنيّة والمطرّزة أو بالذهب والفضّة. عصيهم فقط من خشب لكنّهم أساقفة من ذهب... يخصهم جميع المسيحيين باحترام كبير وبطاعة عمياء لأوامرهم فيقبّلون اليد للأساقفة والكهنة، والقدم للبطاركة»[4]. ان المفارقة التي يركّز عليها دارفيو بين القيمة الشخصية للأحبار والتي هي من ذهب،

(1) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 57-58.

(2) يظهر أن حياة النسك كانت، في القرن السادس عشر، تقليدًا في عائلة الرزي، اذ ان خليفة البطريرك يوسف في رئاسة المحبسة كان أخاه سركيس، تلميذ المدرسة المارونية في روما. وكون رئيس محبسة مار بيشاي هو تلميذ المدرسة المارونية يدل على أن حياة النسك كانت متأصلة في التقاليد الرهبانية المارونية آنذاك، ولم تحل الثقافة الغربية التي حصل عليها التلامذة الموارنة في روما دون انصراف بعضهم إلى التنسك بعيدًا عن المناصب الكنسية الكبيرة وطمعًا بحياة الزهد والتقوى. راجع: بطرس فهد، **بطاركة الموارنة في القرن السادس عشر**، ص 137 و157؛ يوسف محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، ص 44.

(3) L. d´Arvieux, *op. cit.*, p. 185.

(4) *Ibid*.

وبين عصيّهم الخشبية، هي جديرة اليوم بالتأمّل بعد التطوّرات التي طرأت على نمط الحياة في المجتمع اللبناني عامة وبين رجال الدين خاصّة، بحيث يهتمّ بعضهم بمظاهر العظمة والبذخ. ان هذه التطورات التي انعكست سلبًا على حياة التقشّف، كانت لها ايجابيّاتها على صعيد الثقافة الدينيّة لرجال الاكليروس الماروني، بخاصّة بعد فتح المدرسة المارونية في روما، فأصبحت المارونية، بفضل علماء هذه المدرسة، صنوًا للعلم، وقيل عن المتبحّر في هذا الميدان: «عالم كماروني»[1].

7. العقيدة الدينية

ضاقت سبل الاتّصال وضعفت علاقات الموارنة بروما بعد انسحاب الصليبيين سنة 1291. كان المماليك قد ردموا المرافئ اللبنانية لمنع الصليبيين من تنظيم غزوات جديدة انطلاقًا من قبرص وأرواد ورودس، فلم يعد بامكان بطاركة الموارنة، بسبب صعوبة الاتصال، أن يحصلوا على درع التثبيت. لكن أحبار روما استمروا في اهتمامهم بأمر الطائفة المارونيّة وأوكلوا إلى الرهبان الفرنسيسكان في الأراضي المقدّسة السهر على شؤونها، بخاصة بعدما بلغت روما أخبار عن تزايد نشاط اليعاقبة في الشمال واستمالتهم بعض الموارنة إلى عقيدتهم.

عندما طلب البطريرك ميخائيل الرزّي درع التثبيت من الباب بيّوس الخامس، أرسل هذا الأخير رئيس البعثة البابويّة في القدس إلى لبنان للاستطلاع عن سيرة البطريرك ومعتقده وعوائد ملّته، بعد أن وصلت روما كتابات من قبرص تقول إن البطريرك الجديد أصله يعقوبي[2]. ولكن سرعان ما تبيّن للقاصد أن التّهم ليست صحيحة، وذلك بعد أن دعا البطريرك إلى اجتماع «رؤساء الكهنة وعلماء الأمّة وقصّ عليهم ما ورد من التّهم فهتف جميعهم كمن فم واحد أن لا أصل لهذه التّهمة الشنعاء وان بطريركهم صحيح المعتقد جزيل التقوى والقداسة وكتب المجتمعون تقريرًا

(1) Jean Raymond, *Essai de Bibliographie Maronite*, Kaslik, Bibliothèque de l'Université Saint-Esprit, 1980, p. XI.

(2) يوسف الدبس، **الجامع المفصّل**، ص 290.

ووقّعوا عليه رئيس القدس المذكور... ومما كتبه البطريرك عن نفسه: ان كنت غيّرت عادة من عوائد الكرسي الانطاكي فأكون مؤاخذاً أمام الله والكرسي الرسولي»[1]. لم يحصل البطريرك الرزّي على درع التثبيت من البابا بيّوس الخامس بالرغم من مجاهرته بصحة عقيدته، وشهادة الأساقفة الموارنة والقاصد فرنسيسكو موركانتي بذلك.

طلب البطريرك ميخائل الرزّي درع التثبيت من البابا غريغوريوس الثالث عشر، خليفة بيّوس الخامس، فأرسل البابا الأب اليانو اليسوعي إلى لبنان لفحص ايمان الموارنة وطاعتهم لروما وصحّة كتبهم. استمر الاب اليانو يجول في لبنان نحو سنة مطّلعًا على الكتب الدينية، ثم عاد إلى روما حاملاً رسالة من البطريرك إلى الكردينال كارافا يقول فيها: «دع كل ريبة وشبهة باستقامة ايماننا فنحن مؤسّسون من أقدم الايام على صخرة ايمان الكنيسة المقدّسة الرسولية الرومانية وقد تشبثنا به دائمًا...»[2]. أثنى القاصد أمام البابا على طاعة الموارنة للكرسي الرسولي وعلى صحّة ايمانهم وتقواهم، لكنه قال: «بسبب اختلاطهم بأهل البدع (اليعاقبة) اندسّ في كتبهم بعض أغلاط واستطرقوا بعض عوائد غير حميدة وسأل قداسته أن ينشئ لهم مدرسة في رومة يتهذّب فيها شبّانهم المرشّحون للدرجات المقدّسة»[3]. ثم أرسل البابا اليانو في قصادة ثانية إلى لبنان، في سنة 1580، مع درع التثبيت وهدايا للبطريرك الرزّي، كما أمر بفتح المدرسة المارونية في روما، التي تمّ تدشينها سنة 1584، وكان لها دور عظيم في خلق أجيال من العلماء الموارنة الأفذاذ. قبل إنشاء هذه المدرسة لم يكن متوفرًا للاكليروس الماروني في لبنان معاهد للتدريس العالي. فقد لاحظ دنديني أن «الكهنة بوجه العموم هم كالعامّة من الشعب، جهلة تنحصر معارفهم بالقراءة والكتابة في لغتهم العربية الأصلية ومع ذلك يعدّهم أبناء البلاد من العلماء الأعلام. انما يحسنون أيضًا القراءة والكتابة في اللغة الكلدانية (السريانية) التي هي عندهم كاللغة اللاتينية عندنا. بينهم ثلاثة أو أربعة أشخاص

(1) يوسف الدبس، **المرجع المذكور**. راجع أيضًا: اغناطيوس الخوري، **حقيقة الموارنة**، ص 20-21.
(2) **المرجع نفسه**، ص 293.
(3) **المرجع نفسه**.

LAU - Riyad Nassar Library

يحسنون علم الفلسفة واللاهوت أتمّوا دروسهم في روما»[1].

يبدو من خلال ما كتب دنديني، في نهاية القرن السادس عشر، أنه لم يكن متأكدًا مما قاله عن ثقافة الاكليروس الماروني عامّة، اذ إن كلامه لم يأخذ طابع الجزم في ما خصّ بعض الأمور: «يخال لي أن لا وجود للأسفار المقدسة تامّة عندهم ولا في كراسي الاساقفة، حتى في كرسي البطريرك عينه. إنما يوجد بعض الاسفار في بعض الاماكن لكنها مبعثرة ممزّقة»[2]. لكن دنديني يؤكّد في الوقت نفسه انتشار بعض كتب النساطرة واليعاقبة بينهم «دون أن يفطنوا لما تتضمّنه من الضّلال»[3]. ولا يخفي دنديني سعادته من عدم وجود مطابع، مخافة أن يزيد انتشار الكتب التي تتنافى مع العقيدة الكاثوليكيّة: «ومن حسن حظ هؤلاء وغيرهم من الأمم المسيحيّة أن لا يوجد عندهم مطابع... مخافة أن تزداد الكتب الرديّة انتشارًا بواسطة المطبوعات ويدسّ الأشرار سموم أضاليلهم في الكتب الجيّدة والمقدّسة»[4].

رأى دنديني ان استقامة ايمان البطريرك سركيس الرزّي وإخلاصه للكنيسة الرومانية هما خير ضمان للحؤول دون انتشار الافكار التي يحاول اليعاقبة دسّها بين الموارنة. ففي مجمع قنّوبين الثاني المنعقد في 28 أيلول 1596 بحضور القاصد دنديني، تمّ الاتفاق في البند الثامن من القرارات المجمعية: «يتحتّم على الكهنة جميعًا أن يستعملوا كتاب القدّاس المطبوع حديثًا في روما بإذن قداسة سيدنا البابا والمرسلة إلينا نسخه. ولا يجوز لهم أن يستعملوا كتابًا آخر إلا بعد عرضه على البطريرك وتصحيحه على النسخة الرومانية وتوقيع البطريرك عليه بخط يده وبخاتمه ايذانًا بإجازة استعماله»[5]. وفي افتتاح هذا المجمع احتجّ البطريرك سركيس على ما نسبه اليانو من أخطاء إلى البطريرك والطائفة المارونية ورمى بالحرم

(1) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 48.
(2) **المرجع نفسه**، ص 72.
(3) **المرجع نفسه**.
(4) **المرجع نفسه**، ص 49.
(5) **المجمع الاقليمي (اللبناني)**، ترجمة المطران يوسف نجم عن النسخة اللاتينية، جونية، مطبعة الارز، 1900، ذيل، ص 9-17. أنظر أيضًا: **رحلة دنديني**، ص 112؛ يوسف الدبس، **الجامع المفصّل**، ص 298.

كل من اعتقد بها، ثم وقف رئيس الشمامسة مخاطبًا دنديني: «نعم إننا نريد أن نتبع كنيسة رومية، ولا نريد الانفصال عنها البتّة، وحيثما سارت سرنا، ولو انحدرت إلى الجحيم»[1].

لاحظ دنديني ان جميع الاساقفة كانوا متحمسين لقرارات المجمع، وكذلك بقية رجال الاكليروس، ولكنهم كانوا أقل حماسًا في تطبيقها. وكان البطريرك سركيس يدرك ذلك ويتمنّى مساعدة البابا على التنفيذ: «على أن القوم وان كانوا كلهم أجمع على ثقة بحقيقة هذه القوانين التي لم تكن تخفى عليهم معرفتها. لكنهم لم يكونوا يتّخذونها كقاعدة مكتتبة يجب العمل بها. حتى أن البطريرك نفسه كان يصعب عليه أمر تنفيذها. ولهذا رغب أن تعرض على قداسة البابا لتيقّنه أن الجميع يتلقّون أوامره عن طوع ورضى»[2].

في القرن السابع عشر لاحظ الرحّالة الفرنسي دو لاروك أن البطاركة الموارنة كانوا حريصين على منع البدع اليعقوبية والنسطورية من الانتشار بين أبناء طائفتهم. ولذلك اقترحوا أن يجري طبع الكتب البيعيّة في عاصمة الكثلكة: «وحول هذا الموضوع (كتب العقيدة الدينية)، عرفنا أخيرًا بالقرار الحكيم الذي أخذه البابوات ومجمع انتشار الايمان، بناءً على طلب البطريرك الماروني وأعيان الأمّة، حول طبع

---

(1) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 78؛ اغناطيوس الخوري، **حقيقة الموارنة**، ص 36.

(2) **المرجع نفسه**، ص 92-93. حول توافق الكتب البيعية المارونية مع تعاليم الكنيسة الرومانية، يمكن مراجعة رسالة الكردينال اكتافيوس بندينوس إلى البطريرك الماروني سنة 1600، وهي تؤكد ذلك: «فبعد أن اطلعنا في فحص هذه الكتب وأمعنّا النظر فيها أودعته مع ما حرص بعض العلماء اللاهوتيين على التشدد في الامتحان دفعنا نحن خبر ذلك إلى سيدنا الاب الاقدس فامتلأت عينه قرّة ونفسه مسرّة لأن أمانة الكنيسة الرومانية قد وجدت في كتبكم كاملة مع تمادي المسافة بيننا وبينكم وانفصال مواطننا عن مواطنكم بالبرور والبحور، خالصة سليمة من كل فساد. على أنّا قد عثرنا على بعض أشياء كان في الامكان أن تحدث شكوكًا لولا ما وجد لها شرح وايضاح من أقوال أخرى مثبتة في نسخ كتبكم بعينها، وهي أشياء أنتم معلنون اعتقادكم اياها باستمساككم بالامانة الكاثوليكية...». نشر نص الرسالة يوسف العمشيتي في كتاب **تعاليق العلاّمة ريشار سيمون على رحلة الأب دنديني**، ص 146. ومما تجدر ملاحظته ان المؤلف ذكر ان الرسالة وجهت إلى البطريرك يوحنا بطرس، وهو قول خاطئ لأنه، سنة 1600، كان يوجد على الكرسي البطريرك يوسف الرزي (1597-1608). أما البطريرك يوحنا مخلوف فلم يتسلم مهام البطريركية قبل سنة 1608 (1633-1608).

كل الكتب البيعية المارونية في روما، وذلك لمنع تأثير الهراطقة على كتبهم»[1]. كما لاحظ الرحّالة أيضًا أن المستوى العلمي واللاهوتي للبطاركة والاكليروس الماروني قد تحسّن كثيرًا بفضل مدرسة روما التي تخرّج منها العديد من الملافنة. ولم يُخفِ دو لاروك اعجابه بالبطريرك الدويهي الذي استقبله خلال زيارته للبنان، فقال أنه «وضع العديد من المؤلّفات الدينية ذات المستوى العلمي الرفيع بينها كتب عن الطقوس الشرقية ومدى توافقها مع طقس الكنيسة اللاتينية... ان هذا الحبر جدير بالمديح والثناء وذلك بفضل تبحّره النادر بالعلوم وتحلّيه بالتقوى»[2]. ويعتبر دو لاروك «إنه لولا ظلم الاتراك للموارنة، الذي يحول دون انصرافهم باطمئنان إلى التحصيل العلمي، لكان المستوى الثقافي أرفع وعدد العلماء الموارنة أكبر. فقد كانوا ملزمين بالانصراف إلى العمل والكد لتدبير شؤون معيشتهم الصعبة في ظل الاحتلال التركي»[3]. لكن البطاركة الموارنة لم يتعرّضوا فقط لظلم الاتراك بل قاسوا أحيانًا من استبداد بعض المقدمين الموارنة أو المشايخ الحماديين الشيعة واضطروا إلى ترك كرسيهم في قنوبين ليلتجئوا في الشوف أو في كسروان.

8. البطاركة والسلطات المحليّة

من كتابات الرحّالة يمكن الاستنتاج أن سلطة البطاركة الموارنة في القرن السادس عشر، اقتصرت على الامور الدينية في الطائفة، بينما كانت الامور الزمنية من نصيب المقدّمين أصحاب النفوذ الكبير، الذين شاركوا أيضًا في إدارة الشؤون الدينية، فحضروا المجامع لمناقشة أمور الايمان أو انتخاب بطريرك جديد. كان المقدّمون حريصين على ممارسة صلاحيّاتهم كاملة وعلى مشاركة البطريرك والاساقفة في مسؤولية إدارة الطائفة، إذ كان لمنصبهم صفة دينية، فاعتبروا بمثابة شمامسة وحملوا لقب «شدياق». على رأس المقدّمين كان اثنان منهم يمثّلان الآخرين تجاه

---

(1) De La Roque, *op. cit.*, p. 148.

(2) *Ibid*, p. 150.

(3) *Ibid*, p. 155.

البطريركية ويعتبران بمثابة قيّمين زمنيين عليها[1]. في الفترة التي زار فيها دنديني لبنان كان يتبوّأ هذا المنصب الشدياق يوسف خاطر من حصرون والشدياق فرج من حدشيت، وقد حضرا المجمع الذي انعقد في دير قنّوبين في 28 أيلول 1596، وشاركا بفاعليّة في المناقشات، فأصرّا على التمسك بالعلاقة مع الكنيسة الرومانية والخضوع لها خضوعًا تامًا[2]. ومهر المقدّمان قرارات المجمع بخاتمهما، إلى جانب توقيع غبطة البطريرك الرزّي والسادة الاساقفة[3]. وكان دنديني حريصًا على دعوة المقدّمين خاطر وفرج إلى المجمع، أسوة بالاساقفة والكهنة: «بذلت الجهد لأعلن انعقاد المجمع بأسرع ما يمكن للسادة الاساقفة ولرئيسي الشمامسة وللكهنة المتنورين»[4]. وعلى أثر وفاة البطريرك سركيس الرزّي (1597)، تشاور دنديني مع المقدّم يوسف خاطر بشأن انتخاب يوسف الرزي بطريركًا: «كما اني لم أدع الفرصة تفوتني دون أن أفاوض الشمّاس يوسف خاطر، أحد زعمائهم الخبيرين، بشأن البطريرك الجديد وبعض أمور. فلم يذكر عنه ما ينكر عليه إلا أنه قضى أيام حياته منزويًا بين جدران صومعته كأحد الحبساء.ولا يبعد فيما اذا كان قليل الخبرة والحنكة في ما تتطلبه مهمّة سياسة النفوس»[5]. في القرن السابع عشر، لاحظ الرحّالة أوجين روجيه أنه، إلى جانب الاكليروس والمقدمين، كان يشارك في انتخاب البطريرك ممثلون عن الشعب: «عندما يتوفّى البطريرك يُعلم مباشرة جميع أفراد الأمّة لحضور مراسم الجنازة (ومدّتها ثلاثة أيام). وما ان تنتهي حتى يجتمع كل الرجال مع الاحبار والكهنة والرهبان لانتخاب بطريرك جديد. ولكلّ الحرية في الادلاء بصوته لمن يراه أهلاً للمنصب، شرط ألا يكون المرشّح متزوجًا أو ملطّخًا بعيب شائن»[6].

---

[1] يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 92.

[2] **المرجع نفسه**، ص 78.

[3] من أبرز المقدمين آنذاك، إلى جانب الشدياقين يوسف خاطر وفرج، الياس الرزي ويونس حبيش؛ بولس قرألي، «فخر الدين المعني الثاني»، **المجلة البطريركية**، 1938، جزء 2، ص 175؛ لحد خاطر، **لبنان والفاتيكان**، ص 187.

[4] يوسف العمشيتي، **المرجع المذكور**، ص 76.

[5] يوسف العمشيتي، **المرجع المذكور**، ص 99-100.

[6] Eugène Roger, *op. cit.*, p. 481.

في نهاية القرن السابع عشر، وفي تعليقه على رحلة دنديني إلى لبنان، أشار ريشار سيمون إلى أن مشاركة الشعب الماروني في انتخاب البطريرك تعود إلى التقاليد الكنسيّة القديمة، وأكّد أن البطريرك يترك الأمور الزمنيّة للمقدّمين: «للموارنة بطريرك يقيم في دير قنّوبين في جبل لبنان ويحمل لقب بطريرك انطاكية. لا يتعاطى الشؤون الزمنية بل يتركها لزعيمين يحملان لقب شدياق أو مدير... يشارك الشعب الاكليروس في انتخاب البطريرك وذلك تبعًا لنظام الكنيسة القديم»[1].

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لاحظ الرحّالة بوجولا ان المجمع المنعقد لانتخاب البطريرك يقتصر على رجال الاكليروس من دون مشاركة الشعب: «يجري انتخاب بطريركهم من قِبل الاحبار ورجال الدين، ويخضع انتخابه لموافقة قداسة البابا، شأنه شأن جميع الاساقفة الكاثوليك»[2]. كان قد ارتفع شأن الاكليروس الماروني بعد انشاء المدرسة المارونية في روما، وتزايد نفوذه السياسي بعد نشأة الرهبانيات القانونية وتأسيسها الأديرة في مختلف المناطق اللبنانية. كما أن نفوذ رجال الاقطاع والزعامات السياسية المارونية كان في تناقص مستمرّ نتيجة تصارع هذه الزعامات من أجل الحكم ومواجهتها سياسة الامير بشير شهاب الثاني الذي عمل على تقويض قوة رجال الاقطاع لمصلحة سلطته المركزية. استفاد الاكليروس الماروني من هذه التحوّلات، فأقصى المقدّمين والزعامات السياسية عن مجمع انتخاب البطريرك، ولكنه لم يستطع القضاء على تدخّلات المتنفّذين من الأعيان من أجل التأثير على أعضاء المجمع. على أثر وفاة البطريرك يوسف حبيش سنة 1845 ومحاولة بعض المشايخ الخوازنة التدخّل في انتخاب بطريرك جديد في بكركي، قامت معارضة شعبية في الجبّة بين بشرّي وجبيل، حيث ثار الأهالي ومنعوا ثلاثة أساقفة من التوجّه إلى بكركي طالبين أن يجري الانتخاب في قنّوبين. وإزاء رفض الخوازنة ومؤيّديهم التوجه إلى قنّوبين، تدخّل قنصل فرنسا أوجين بوجاد واقترح، كحلّ وسط، اجراء الانتخاب في ميفوق حيث تم اختيار المطران

---

[1] Y. Moubarak, *Pentalogie*, I, p. 833.

[2] B. Poujoulat, *op. cit.*, p. 139.

يوسف راجي الخازن بطريركًا[1].

كان البطاركة الموارنة يتعرّضون أحيانًا، بعد انتخابهم، لمضايقات بعض المقدّمين المستبدّين، كالشدياق يوسف خاطر الذي قام بمضايقة البطريرك يوحنا مخلوف وألزمه بترك دير قنّوبين سنة 1609 والتوجّه إلى قرية مجدل المعوش في الشوف، حيث كان في حمى الأمير فخر الدين الثاني[2]. كذلك كان الحماديون الشيعة يضايقون البطاركة في الشمال. فقد ذكر قنصل فرنسا رينه رستلهوبر انه، سنة 1703، حضر الشيخ عيسى حماده إلى دير قنّوبين مع العديد من رجاله حيث أهان البطريرك اسطفان الدويهي ولطمه على وجهه، لأنه رفض دفع مبلغ كبير من المال طلبه منه. تحمّل البطريرك هذه الاهانة بصبر وانتقل إلى دير مار شلّيطا مقبس في كسروان بصحبة الشيخ ضرغام الخازن الذي أتى إلى قنّوبين لمرافقته مع أربعمئة جندي[3]. وبعد أن اعتذر الحماديّون عن إهانتهم، عاد البطريرك الدويهي إلى قنّوبين حيث مات ودفن. ويذكر الرحّالة الفرنسي دو لاروك ان هذه المضايقات لم تكن جديدة، فيورد في كتابه نص رسالة بعث بها الملك الفرنسي لويس الرابع عشر إلى البطريرك الدويهي في 10 آب سنة 1701 حيث يعلمه: «تبلّغت بأسف خبر المضايقات التي يتعرّض لها كاثوليك الأمّة المارونية في جبل لبنان، والانزعاج الشديد الناجم عن الاهانات التي أرادوا توجيهها لشخصك...»[4]. وكان الملك قد كتب في 3 آب، سنة 1670، إلى سفيره في اسطمبول المركيز دو نوانتيل، يطلب فيها دعم مطالب البطريرك

---

(1) انقسم أعضاء المجمع بين مرشح المشايخ المطران يوسف الخازن، ومرشح العامة المطران بولس مسعد. وبعد اعلان نتيجة فوز المطران الخازن الذي كان يحظى بتأييد قنصل فرنسا، هجم الاهالي المتجمعون في ميفوق على الدير فحطموا الشبابيك وعبثوا بغرف الاساقفة قبل أن يحاصروا البطريرك في غرفته. لكن تدخل قنصل فرنسا أوجيه بوجاد، الذي كان على مقربة من الدير، منع من تطور المواجهة فانسحب المهاجمون إلى حيث أتوا من ضيعة بشري. انظر حول هذا الموضوع: تقرير القنصل الفرنسي بوجاد إلى وزير الخارجية الفرنسي هنري غيز بتاريخ 23 آب 1845، **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، تركيا، قنصلية بيروت، مجلد 6، ص 97-99.

(2) بطرس فهد، **بطاركة الموارنة، القرن 17**، ص 69؛ اسطفان الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، ص 462.

(3) R. Ristelhueber, *op. cit.*, p. 204. بطرس فهد، **بطاركة الموارنة، القرن 17**، ص 213-214.

(4) De La Roque, *op. cit.*, p. 219.

الماروني في التخلّص من استبداد الولاة الاتراك الذين «فرضوا الضرائب الكبيرة على الموارنة حتى عجز هؤلاء عن دفعها وترك بعضهم البلاد. فإذا استمرّت الحال على هذا المنوال ستصبح البلاد صحراء يقتصر سكنها على الاتراك»[1]. ان استبداد ولاة طرابلس وظلم الحماديين في الشمال جعلا البطاركة الموارنة في غاية الحذر. كانوا يسكنون أحيانًا المغاور حفاظًا على حرّيتهم وكرامتهم وهربًا من الظلم، وهذا ما لاحظه سيلفستر دي سانت اينيان عندما زار البطريرك في قنّوبين[2].

عندما تعرّض البطاركة الموارنة لظلم الاتراك واستبداد المقدّمين أو المشايخ الحماديين، طلبوا حماية فرنسا أو مساعدة الكرسي الرسولي. لقد كانوا يفعلون ذلك انطلاقًا من رابطة الانتماء الديني، على اعتبار أن فرنسا هي حامية الكاثوليك في الامبراطورية العثمانية، والبابا هو رأس الكنيسة الجامعة التي ينتمي إليها الموارنة.

9. البطاركة والكرسي الرسولي

يظهر، من خلال كتابات الرحّالة، انهم لم يجمعوا على تاريخ تعلّق الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي، واعتراف بطاركتها بسلطة البابا. فجارى القاصد اليانو أسقف صور اللاتيني غليلموس في القول إن الموارنة عادوا إلى الايمان الكاثوليكي في أيام ايمريكوس بطريرك أورشليم اللاتيني، في أواخر القرن الثاني عشر[3]. وحذا ريشار سيمون[4] وباتيستان بوجولا حذو اليانو[5]، مع العلم أن الرحّالة، عامةً، لم يأتوا على ذكر هذا الموضوع واكتفوا بالإثناء على تعلّق الموارنة بالسدّة البطرسيّة. بينما ذكر الرحّالة الفرنسي لامرتين، أنه لم يمكنه الجزم حول علاقة الموارنة التاريخيّة بكرسي روما، لأنه يعتقد «ان الضباب يحوم حول نشأة الموارنة. فتاريخ القرون الاولى من عصرنا يشكو من نقص ويشوب حقيقته الخيال...»[6]. لكن ما كتبه العديد من

---

(1) N. Gemayel, *op. cit.*, II, p. 847-848.

(2) *Ibid*, p. 824.

(3) بطرس فهد، **علاقة الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي**، ص 61-80.

(4) يوسف العمشيتي، **تعاليق**، ص 5-31.

(5) B. Poujoulat, *Voyage en Orient*, p. 138 s.

(6) Jean Raymond, *Essai de Bibligraphie Maronite*, p. XV.

المرسلين يدحض هذا الشك، ويتّفق مع ما كتبه المؤرّخون الموارنة حول نشأة الطائفة وخضوع بطاركتها الدائم للكرسي الرسولي؛ ولا يمكننا، في موضوع دقيق كهذا، الاكتفاء بما كتبه الرحّالة بل ندعو للعودة إلى أصحاب الاختصاص[1].

عندما زار القاصد اليانو لبنان وقدّم للبطريرك ميخائيل الرزّي براءة البابا غريغوريوس الثالث عشر، قبّلها ووضعها على رأسه إجلالاً، وهتف عند سماعها: «ليحيا قداسة الحبر الاعظم الذي يخال لي اني أراه وأسمع صوته من خلال هذه البراءة»[2]. وأقرّ البطريرك أمام القاصد وجمع الاساقفة أنه «ماروني ابن ماروني، متشبّث بالخضوع لصاحب الكرسي الروماني. وأقسم أنه يقبل كل ما يقبله البابا ويرذل كل ما يرذله. ثم كتب كل ذلك في صفحة طواها وقال: هذا هو اعتقادي، عليه أحيا، وعليه أموت»[3]. وأظهر البطريرك سركيس الرزّي الاحترام نفسه تجاه براءة البابا اكليمنضس الثامن التي حملها إليه القاصد ايرونيموس دنديني. وقد كتب هذا الاخير عن مقابلته للبطريرك، فقال: «بعد أن أدّيت له فروض اللياقة

(1) يمكن العودة إلى ما كتبه القصّاد والمرسلون حول تعلق الموارنة الدائم بالكرسي الرسولي، بالاضافة إلى بعض المؤرخين الموارنة:
Girolamo Dandini, *Missione apostolica al Patriarca e Maroniti del Monte Libano*, Cesene 1656; Joseph Besson, *La Syrie Sainte*, Rome 1662; Pierre Fromage in *Lettres édifiantes et curieuses*; Michel le Quien, *Oriens Christianus in quatuor patriarchatus digestus*, Paris, 1740, T. III; Faustus Nairoun banessis, (Merheg Al-Bani), *Dissertatio de Origine, Nomine, ac Religione Maronitarum*, Rome, 1979; P. P. Naaman, ;1973-DIB, Histoire de l'Eglise Maronite, Beyrouth, la Sagesse, 1962 *Théodoret de Cyr et le Monastère de Saint Maroun*, Kaslik, 1971; Nasser Gemayel, *Les échanges culturels entre les Maronites et l'Europe*, Beyrouth, 1984.
اسطفان الدويهي، **تاريخ الطائفة المارونية**، طبعة الشرتوني، بيروت 1890؛ يوسف الدبس، **تاريخ سورية**، بيروت، 1893-1905؛ يوسف دريان، **البراهين الراهنة في أصل المردة والجراجمة والموارنة**، جونيه، دار كنعان، 1984؛ بطرس ضو، **تاريخ الموارنة**، بيروت، 1970-1980؛ لحد خاطر، **لبنان والفاتيكان**، بيروت، منشورات الرسالة المخلصية، 1966؛ بطرس فهد، **علاقات الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي المقدس**، جونيه، مطابع الكريم، دون تاريخ؛ يوسف محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، الكسليك، 1984.

(2) اغناطيوس الخوري، **حقيقة الموارنة**، ص 22.

(3) **المرجع نفسه**.

والاحترام، قدّمت له براءة قداسة البابا فتناولها بإكرام وقبّلها ووضعها على رأسه دلالة على احترامه واكرامه لمرسلها حسب عادة البلاد»[1]. في القرن السابع عشر، أكّد الرحّالة المالطي دمينيكو ماغري أن الموارنة «مخلصون للكنيسة الرومانية وخاضعون لها ومتمسّكون ببطريركهم الانطاكي الماروني وهو بعد انتخابه مباشرة يرسل إلى رومه شخصًا كنسيًا ليقدم الخضوع لقداسة الحبر الأعظم ويطلب منه درع التثبيت والباليوم...»[2]. وفي الفترة نفسها التي أتى فيها ماغري إلى لبنان (1633)، زاره أيضًا الأب توما فيتالي (1643)، وأكّد باصرار ما كتبه سلفه عن علاقة الموارنة بروما، وقال إنهم «أشد كاثوليك العالم تعلّقًا بالكرسي الرسولي... وحدهم بين الطوائف الشرقية ثبتوا على وحدة الايمان المقدس وحافظوا على تراث الفضيلة والبسالة الذي امتاز به أجدادهم»[3].

كان البطريرك جرجس عميره (1633-1644) أوّل تلميذ للمدرسة المارونية في روما يتبوأ الكرسي البطريركي؛ ومن الطبيعي جدًا أن ينسج على منوال أسلافه في توثيق الروابط مع الكرسي الرسولي. قال الرحّالة الفرنسي أوجين روجيه عنه إنه حظي بمقام رفيع في الدوائر الفاتيكانية، وان قداسة الحبر الاعظم منحه انعامًا خاصًا ليقدّس باللغة اللاتينية أو السريانية بحسب الظروف التي تضطرّه إلى ذلك، مع العلم أن روما لم تكن تسمح قط للاكليروس الشرقي بأن يقدّس باللغة اللاتينية. هذا دليل على تقدير الكرسي الرسولي لمواهب البطريرك الماروني المتعددة[4]؛ كما ورد في تقرير رفعه الراهب الفرنسيسكاني فرنسيس مامربا إلى البابا، سنة 1604، بأن عميره «كان مخلصًا جدًا للكرسي الرسولي المقدّس ويعيش عيشة كاثوليكية مثالية»[5].

(1) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 36.

(2) بطرس فهد، **بطاركة الموارنة، قرن 17**، ص 78.

(3) بولس قرألي، **لبنان في السنة 1643**، ص 5 و15؛ كميل البستاني، «الرحالة الاجانب»، **الفصول**، عدد 5، ص 184.

(4) Eugène Roger, *op. cit.*, p. 494. بطرس فهد، بطاركة الموارنة، قرن 17، ص 96-97.

(5) بطرس فهد، **المرجع نفسه**، ص 67.

LAU – Riyad Nassar Library

غير أن تعلّق البطاركة بالبابا واخلاصهم للكنيسة الجامعة جلب لهم المتاعب من قِبل السلطات العثمانية التي كانت تنظر بعين الريبة إلى هذه العلاقة وتنعت الموارنة أحيانًا «بالفرنجة»[1]، وأحيانًا «بأتباع البابا»[2]. ما تجدر ملاحظته أن بعض الموارنة كان يدّعي أنه من أحفاد الصليبيين، حتى أن الشيخ أبا نوفل الخازن قال إنه يتحدّر من غودفروا دو بويون Godefroy de Bouillon[3]. كما أن كثيرين من البطاركة الموارنة لم يكونوا يطلبون، عقب انتخابهم، فرمانًا سلطانيًا يثبت شرعيتهم، بل براءة بابوية، وهذا كان من شأنه أن يزيد في شك العثمانيين في اخلاصهم للباب العالي. وكان العثمانيون ينعتون مبعوثي البابا «بجواسيس روما»، ويعتبرون أن البطاركة الموارنة المتّحدين بروما هم شركاؤهم في هذا المجال[4]. وهذا ما أشار إليه دنديني الذي أُلزم بالتخفّي وتغيير اسمه وهو في طريقه إلى لبنان[5].

10. البطاركة والمرسلون الكاثوليك

ان حسن استقبال البطاركة الموارنة لموفدي البابا والرهبان الاوروبيين المرسلين في الشرق لم يكن يمنعهم من الاحتجاج أحيانًا على تصرّف روما أو بعض مبعوثيها. فالبطريرك سركيس الرزّي اشتكى لدى القاصد دنديني من تصرّف سلفه اليانو اليسوعي في مجمع قنّوبين المنعقد سنة 1580، «حيث قدّمت له وللأساقفة ورقة بيضاء ليوقّعوها بامضآتهم مؤكدين لهم أنهم لا يكتبون عليها إلا ما يعود لخير الطائفة. ولكنهم بعد أن وقّعوها خدعوهم. لأن من تولّوا هذا العمل لم يبارحوا هذه الديار إلا وذكروا فيها من الاضاليل والبدع ما شوّه حسن سمعتهم لدى قداسته ونيافة كرادلة الكرسي الرسولي دون أن ينبهوا أحدًا أو

(1) *Archives Nationales Françaises*, B7, 125, F. 127 ; *Affaires Etrangères*, Correspondance Consulaire, Alep et Alexandrette, Rapports du 26 mars 1726 et 16 Avril 1726.

(2) *Affaires Etrangères*, Corr. Dipl., Turquie, T. 66, F 72 ; Rome, T. 643, F 259.

(3) *Archives Nationales*, B III, 244, mémoire de Maurellet 1663.

(4) Adel Ismail, *Histoire du Liban*, I, p. 38.

(5) يوسف العمشيتي، **رحلة دنديني**، ص 11-12.

L A U - Riyad Nassar Library

يتركوا على الاقل نسخة من أعمال هذا المجمع في خزانة الكرسي»[1].

لم يكتفِ البطريرك سركيس بالاحتجاج على تصرّف مبعوث البابا بل اشتكى أيضًا من تأخُّر البابا اكليمنضس الثامن نفسه «وعدم التفات قداسته لعرائضه وإجابة ملتمسه بخصوص تثبيته بلقب الكرسي البطريركي القديم أي البطريرك الانطاكي»[2]. ولم يتمالك البطريرك من إظهار خيبته لأن البابا «أرسل له براءة بسيطة غير وافية مع أنه كان ينتظر منه براءة رسميّة مستوفية تبيّن حقيقة معتقدهم واتّحادهم بالكنيسة منذ القدم كأسلافه...»[3].

جسّد البطاركة الموارنة اخلاصهم لعاصمة الكثلكة في تعاملهم مع أعضاء الارساليات الكاثوليكية في لبنان، من كبّوشيين وفرنسيسكان أو يسوعيين. فقد سهّل لهم البطاركة أعمال الرسالة وعاملوهم بكل تقدير. في سنة 1626، عيّن البطريرك يوحنا مخلوف رؤساء المرسلين الكبّوشيين في لبنان نوّابًا بطريركيين عامّين ليضعوا صلاحياتهم في خدمة أعمالهم الرسولية[4]. ومما تجدر الاشارة إليه أن البطريرك لم يقدم على هذا العمل خدمة لمصالح الكثلكة فقط، بل نزولاً عند رغبة ملك فرنسا لويس الثالث عشر، الذي كان يسعى إلى إعطاء الكبوشيين امتيازات في لبنان على أساس أن أكثريّتهم من الفرنسيين، وذلك على حساب الفرنسيسكان الذين كانوا بغالبيتهم ايطاليين أو إسباناً[5]. في أواسط القرن السابع عشر، أعطى البطريرك يوحنا الصفراوي تصاريح خطّية للمرسلين اليسوعيين ليسمح لهم كهنة الرعايا الموارنة بإلقاء المواعظ وسماع الاعترافات في مختلف أنحاء البلاد.

يشير أرشيف الرهبنة الكبّوشية إلى أن العلاقات بين البطاركة الموارنة وبين المرسلين لم تكن دائمًا على ما يرام. فبعض رجال الاكليروس الماروني كان يرى أنه أجدى بالمرسلين التبشير بين الملحدين أو بين المسيحيين غير المتّحدين بروما،

(1) يوسف العمشيتي، **المرجع المذكور**، ص 38-39 و77-78.

(2) **المرجع نفسه**، ص 38.

(3) **المرجع نفسه**، ص 37.

(4) بطرس فهد، **بطاركة الموارنة**، قرن 17، ص 69.

(5) N. Gemayel, *op. cit.*, p. 714.

وترك النشاط الرسولي بين الموارنة لكهنة الطائفة. لذلك عندما عقد البطريرك يوسف العاقوري مجمع حراش، سنة 1644، لم يدعُ إليه ممثلي روما خوفًا من تزايد حركة ليتنة الطائفة المارونية[1]. كما أن البطريرك العاقوري كتب إلى روما شاكيًا تصرّفات الآباء الكبّوشيين[2]. في القرن الثامن عشر لاحظ السفير الفرنسي شارل رو Charles-Roux أن المنافسة بين الاكليروس الاورويّ والاكليروس المحلّي كانت ما تزال قائمة، فتضع أحيانًا قناصل فرنسا في موقف حرج[3]. وكان على فرنسا التوفيق بين مصالح الموارنة، وهي حاميتهم، ومصالحها الذاتية عبر المرسلين رعاياها.

ان المنافسة بين الاكليروس الماروني والاكليروس اللاّتيني، التي أشار إليها الرحّالة، لم تكن قائمة على جوهر الدين وأمانة العقيدة، بل على الممارسة الطقسية. وقد وعى البطاركة والاكليروس الماروني، بعد تأسيس مدرسة روما وتزايد نشاط المرسلين في لبنان، خطر تيّار الليتنة الذي كان يتزايد في الطائفة فيضفي على الطقس الماروني الطابع الغربي ويطمس تدريجيًا طابعه الشرقي الانطاكي. فكانت ردة الفعل السلبية تجاه بعض المرسلين الذين ساروا في خط الليتنة نتيجة هذا الوعي، وذلك حفاظًا على التراث الانطاكي والاصالة التاريخية للطائفة. وفي هذا الاطار يمكننا فهم الاسباب التي دعت البطريرك يوسف اسطفان إلى تأسيس الاكليريكية المارونية في مدرسة عين ورقه كرديف لمدرسة روما، وفهم النقمة التي تعرّض لها من قِبل بعض المرسلين اللاتين. ان خضوع البطاركة الموارنة لروما واحترامهم لمرسليها لم يكونا ليشغلانهم عن الحفاظ على خصائص الطائفة التي اؤتمنوا عليها. هذا ما فات بعض الرحّالة الاوروبيين، بينما لاحظه وفهمه البعض الآخر.

(1) جان شرف، «مجمع حراش»، المنارة، 1938، عدد 1، ص 65-82.

(2) N. Gemayel, *op. cit.*, p. 850-853.

(3) Fr. Charles-Roux, *Les Echelles de Syrie et de Palestine*, Paris, Paul Geuthner, 1928, p. 61.

الخلاصة

صورة البطريركية المارونية، في كتابات الرحّالة الاوروبيين، هي انعكاس لتاريخ الشعب الماروني نفسه. فرحلة الألف ميل التي قام بها البطاركة الموارنة من دير قنّوبين في وادي قاديشا إلى صرح بكركي في قلب كسروان وعلى مشارف العاصمة بيروت، تزامنت وتوافقت مع الانتشار الماروني في مختلف أنحاء لبنان انطلاقًا من شماله.

بدأت الكنيسة المارونية تنمو وتزدهر تحت رعاية الزعماء الاقطاعيين الذين شجّعوا رجال الاكليروس وساعدوه على تأمين الخدمات الدينية لرعاياهم، ورحّبوا بالمشاريع الاقتصادية للرهبانيات في مناطقهم. كما أن مدرسة روما المارونية مكّنت الطائفة من تحقيق قفزة نوعية أعطتها دفعًا جديدًا وظّفته في الداخل وفي الخارج، فزاد من شأن الطائفة ومن مسؤوليات بطاركتها.

لفت الرحّالة دور الريادة والقيادة للبطاركة الموارنة، كما أبدوا اعجابهم بتقواهم وبساطة عيشهم وتمسكهم بالكرسي الرسولي في روما. ولكن ما تجدر الاشارة إليه هو أن الرحّالة فاتهم دور الرهبانيات القانونية المارونية التي نشأت في أواخر القرن السابع عشر ولعبت دورًا كبيرًا، إلى جانب البطريركية المارونية، في توسيع الانتشار الماروني وترسيخه على أسس اجتماعية واقتصادية ثابتة. لقد ساهمت الرهبانيات، بصورة غير مباشرة، وعن طريق امتلاك الاراضي الواسعة وتشغيل عدد كبير من الشركاء، في تقويض الزعامة التقليدية الاقطاعية، فبرز البطريرك الماروني كزعيم سياسي بديل بعد زوال سلطة المقدّمين وضعف سلطة المشايخ الاقطاعيين الموارنة.

ونلاحظ، من خلال كتابات الرحّالة، التي تتوافق مع الواقع التاريخي، ان القرن الثامن عشر هو عصر التحولات المهمّة في تاريخ البطريركية المارونية. فقد تزامن فيه الوعي للذات المارونية على الصعيد الديني مع ترسّخ النفوذ السياسي للطائفة في جبل لبنان. ومن مظاهر هذا التحوّل:

1. مدرسة عين ورقة، التي تمثّل الوعي لخصائص الذات المارونية الانطاكية، تأسّست في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

2. الطبقة الاقطاعية التي كانت تحدّ من نفوذ البطاركة والاكليروس الماروني بدأت بالانهيار في أواسط القرن ذاته.

3. الأمراء الشهابيون، حكّام الجبل تنصّروا وكذلك اللمعيون، وهذا ما زاد من هيبة البطاركة الموارنة ومن سلطتهم.

ان التحوّلات الاجتماعية التي جرت في القرن الثامن عشر، مع انعكاساتها الدينية والسياسية، جعلت صورة البطريرك الماروني تتبدّل في كتابات الرحّالة الاوروبيين. كانت ملاحظات الرحّالة أحيانًا سطحية ولا يمكننا الاكتفاء بها لرسم صورة حقيقية للبطريركية المارونية، بل علينا العودة إلى أرشيف روما وأرشيف بكركي والمؤسّسات الدينية الاخرى. لم يتمكن الرحّالة دائمًا من الغوص في الاعماق وفهم خصائص الطائفة المارونية أو غيرها من الطوائف الشرقية، فأرادوا بأكثريتهم أن يكون المسيحيون الشرقيون صورة طبق الأصل عن المسيحيين الغربيين. لقد فاتهم ان في الكنائس الشرقية الانطاكية من الاصالة ما يُغني الكنيسة الجامعة. وهذا ما تنبّه إليه المجمع الفاتيكاني الثاني الذي ركّز على خصوصية الكنائس الشرقية ودعاها إلى المحافظة على فرادة طقوسها وغنى ليتورجيتها.

LAU - Riyad Nassar Library

شرع إسلامي وقضاة مسيحيّون
المطران يوحنا حبيب الفقيه والقاضي

كان القضاء في عهد الإمارة الشهابيّة دينيًا وأرستوقراطيًا في الوقت نفسه، إذ توزعت السلطة القضائية بين قوّتين: قوّة رجال الدين وقوّة المقاطعجيين، وعلى رأسهم الأمير الحاكم. كان لكل طائفة قضاة من أبنائها ينتمون إلى رجال الدين، يطبّقون مع الشرائع الدينيّة لطائفتهم تقاليدها الخاصّة، وذلك في قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنيّة الأخرى، بينما كان للأمراء والمشايخ المقاطعجيين وحدهم حقّ الفصل في القضايا الجزائية. فالقضاء لم يكن منفصلاً عن الادارة إذ كان الأمير الحاكم رأس السلطة القضائية والمرجع الاستئنافي الوحيد صاحب الاحكام النهائية والمبرمة.

عندما تزايدت قوّة رجال الاكليروس المسيحيين في القرن الثامن عشر وأخذ نفوذهم يتصاعد على حساب الأمراء والمشايخ حكّام المقاطعات، حاول الأمراء الشهابيون، في أواخر القرن، الحدّ من سلطتهم القضائية وحصروا حق تعيين القضاة بشخص الأمير الحاكم. ولكن، في سنة 1791، أعيدت السلطة القضائية الى البطاركة في عهد الأميرين الشهابيين قعدان وحيدر.

بقي الوضع كذلك حتى أوائل القرن التاسع عشر حين كرّس الأمير بشير الثاني الشهابي قاعدةً تقضي بتسليم الأحكام إلى قضاة يعيّنهم هو شخصيًا، فكان هناك قاضٍ أو أكثر للمسيحيين وقاضٍ للدروز.

أمّا بشأن القوانين المطبّقة فلم تكن هناك نصوص محدّدة معتمدة بشكل حصري. كانت كل طائفة تستقل بقضائها وقضاتها الذين يصدرون الأحكام استنادًا إلى

أعراف طائفتهم وتقاليدها. وكثيرًا ما كان القضاة المسيحيون، قبل اعتماد الشريعة الاسلامية رسميًا في عهد الامير بشير الشهابي، يبنون أحكامهم على هذه الشريعة نفسها وذلك بسبب تأثير المحيط من جهة وعدم تضلّع بعض القضاة بالعلوم القانونية من جهة أخرى. عندما كانت تعرض على قضاة مسيحيين قضايا لا يجدون لها حلاً في التقاليد المحلّية أو في القانون الروماني، كانوا يلجأون إلى الشرائع الإسلامية ومؤلّفات الشرّاح حولها. وفي عهد الأمير بشير ارتأت الكنيسة المارونية تخصيص البعض من أبنائها، علمانيين واكليريكيين، في الشرع الاسلامي ليمارسوا القضاء في القضايا المدنيّة بين الموارنة وغيرهم من المسيحيين بحسب مقتضيات هذا الشرع الذي فرضه الأمير الحاكم على جميع الرعايا التابعين لإمارته.

كان بين القضاة المسيحيّين الذين عيّنهم الأمير بشير العديد من رجال الدين، مارسوا القضاء لا بصفتهم الكهنوتية بل بصفتهم قضاة مدنيين معيّنين في الوظيفة. وبين القضاة الاكليريكيين الذين لمع اسمهم في ذلك العهد، المطران يوسف اسطفان والمطران بطرس كرم والأب أرسانيوس الفاخوري ومؤسّس جمعية المرسلين اللبنانيين الموارنة المطران يوحنا حبيب، موضوع بحثنا هذا.

بعد لمحة سريعة عن مصادر القضاء الماروني في عهد الامارة يتطرّق البحث إلى الظروف التاريخية التي درس فيها المطران يوحنا حبيب الفقه على يد مشايخ مسلمين وإلى دوره في ممارسة القضاء وأبرز ما تميّزت به أحكامه.

أولاً: مصادر القضاء الماروني وتأثير الشرع الاسلامي

كان الموارنة يرجعون في أحكامهم، منذ عهد بعيد ، إلى «كتاب الهدى» وهو أقدم مصدر شرعي مدوَّن عندهم، يتضمّن شرائع مسيحية وإسلامية وعرفيّة نقلها المطران داود الماروني من اللغة السريانية إلى العربية سنة 1058، ولم تكن تحوي كل مسائل النظام المدني؛ فكان الاعتماد في ذلك على القانون الروماني العرفي. سدًّا لهذا النقص، اعتمد الموارنة، في عهد المماليك، المجموعة المعروفة بـ«كتاب الشريعة» لابن العسّال القبطي، الذي صدر في القرن الثالث عشر.

سنة 1432، ظهرت المجموعة التشريعية للقسّ جرجس الاهدني رئيس دير

قزحيا، ثم صدر، سنة 1650، كتاب المطران ميخائيل الحصروني. تعتمد هذه القوانين على المصادر المسيحية من نصوص الانجيل وأعمال الرسل والمجامع المسكونية والقدّيسين كيرلّس وباسيليوس وقوانين الملوك البيزنطيين، لا سيما قانون يوستنيانوس الذي نقّح قانون سلفه تاودوسيوس: وكان القضاة الاكليريكيون الموارنة يرجعون إلى المصادر الاولى في الدعاوى الكنسيّة وإلى مجلة يوستنيانوس في القضايا المدنية.

في سنة 1716، عُيّن عبدالله قرألي مطرانًا على أبرشية بيروت. عندما باشر القضاء في أبرشيته، وجد نفسه أمام فوضى في المراجع القانونية، فوضع كتاب «مختصر الشريعة»، ثم ألحقه بآخر أطلق عليه اسم «الفتاوى»، وهو بمثابة تطبيق للنصوص. فتلقّى الرؤساء الروحيون مؤلَّف المطران قرألي بلهفة وعمدوا إلى تطبيقه. بقي كتاب «مختصر الشريعة» مصدر التشريع الماروني حتى أواسط القرن التاسع عشر، إذ إن قرار المجمع اللبناني سنة 1736 بتدوين قانون خاص يحتوي على المبادئ والنصوص التشريعية التي يجب التقيد بها في مجال القضاء لم يتم تنفيذه، ولم يرَ المشروعُ النور[1].

عندما تسلّم الأمير بشير الثاني الحكم، عمل على توحيد القضاء من خلال تطبيق الشرع الاسلامي حتى على المسيحيين. جعل الأمير سلطة المطارنة مقتصرة على القضايا العائدة للأحوال الشخصية وعيّن قضاة للجبل، مدنيين وإكليريكيين، يطبّقون الشريعة الاسلامية. فحدثت بلبلة في صفوف الاكليروس الماروني، وعرض البطريرك يوسف التيّان الامر أمام الكرسي الرسولي في روما. فأجاب المجمع المقدس بأن المسيحيين ملتزمون بالخضوع للشريعة الوطنية في كل ما لا يناقض قواعد الدين والآداب[2].

في سنة 1808، استقال البطريرك التيّان من منصبه بسبب خلافه الشديد

(1) جوزيف أبو نهرا، «الادارة والقضاء في عهد البطريرك يوسف حبيش»، المسرّة، كانون الثاني – شباط 1989، ص 98.

(2) يوسف داغر، بطاركة الموارنة، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1957، ص 91.

مع الامير بشير. فانتخب المطران يوحنا الحلو بطريركًا، وكان فقيهًا وقاضيًا معروفًا، له أحكام وفتاوى كثيرة، فتأقلم مع التنظيم القضائي الجديد الذي أقرّه الأمير بشير. وكذلك فعل خليفته البطريرك حبيش وكان فقيهًا أيضًا، وسبق له أن درّس الفقه ورافع في ديوان الشيخ شرف الدين القاضي قبل انتخابه بطريركًا؛ وكان معروفًا آنذاك باسم الشيخ يعقوب حبيش، فصار بطريركًا باسم يوسف[1].

سعى البطريرك حبيش، بديبلوماسيته المعهودة، إلى مجاراة نظام حكم الامير بشير مع المحافظة على مصالح طائفته واستقلاليتها. فأظهر للأمير ما يتكبده أبناء طائفته من النفقات والمذلاّت أحيانًا لأنهم كانوا مضطرين للذهاب إلى بيروت وطرابلس وصيدا للترافع في قضاياهم أمام قضاة الشرع المسلمين. أقنع الامير بإعادة فتح محكمة غزير وتعيين المطران جبرائيل الناصري قاضيًا فيها[2]، يطبّق الشريعة الاسلامية إلا في حال تناقضها مع العادات والشرائع المسيحية. وضمانًا لاستمرارية العمل في محاكم خاصة بجبل لبنان، رأى البطريرك حبيش ضرورة تعليم شابّين من تلاميذ مدرسة عين ورقة أصول الفقه الاسلامي ليتوليا منصب القضاء. فوقع اختياره على الشدياق حبيب الخوري البتديني وعلى الشيخ بشاره الخوري. ولم يكن من السهل آنذاك ايجاد من يقبل من الأئمة المسلمين بتعليم أصول الفقه لغير أبناء دينهم، لأنهم كان يمتنعون عن ذلك لاعتباره أنه محرّم ويحطّ من شأن صانعه. لذلك نرى من المفيد إعطاء لمحة عن الظروف التي تعلّم فيها حبيب الخوري أصول الفقه.

---

[1] عيسى اسكندر المعلوف، «القضاء في لبنان بزمن الامراء الشهابيين»، **المشرق**، (العددان 8-9)، 1933، ص 823.

[2] يهودي الأصل قدم من مدينة الناصرة إلى لبنان وتنصّر على يد الخوري خيرالله اسطفان. فاتخذ عند العماد اسم يوحنا، وفي الأسقفية اسم جبرائيل. تعلّم في عين ورقة ودرس أصول الفقه في غزير على يد الخوري اسطفان المذكور. راجع: الأب ابراهيم حرفوش، «الثمرة المجنية... ترجمة المطران جبرائيل الناصري»، **المنارة**، العدد 5، 1939، ص 355-364.

ثانيًا: يوحنا حبيب الفقيه

كان حبيب الخوري قد اختار حياة الكهنوت تلبية لدعاء روحي داخلي، فترك البيت الابوي في بيت الدين وشدّ الرّحال إلى مدرسة عين ورقة سنة 1830، وهو في الرابعة عشرة من عمره، لكنه بدأ بدرس الفقه في بيروت وطرابلس سنة 1838، ومارس القضاء حوالى 16 سنة، رضوخًا للأمر الواقع وتلبية لأوامر البطريرك يوسف حبيش والأمير الحاكم بشير الكبير. على الرغم من ذلك فقد برز الحبيب وجلّى في الكهنوت والرسالة، كما في الفقه والقضاء، «متحلّيًا بفراسة عجيبة في كشف بواطن الأمور بحيث غدت أحكامه عرفًا وهداية لسواه»[1]، من القضاة ورجال القانون.

كان حبيب الخوري طالبًا في عين ورقة عندما بدأت تتوضّح فكرة تخصيص شابّين من طلاّبها لدراسة الفقه الاسلامي، سنة 1837. والجدير ذكره أنه إذا كان للبطريرك حبيش الفضل الأكبر في ذلك المسعى، فالوثائق التاريخية تدلّ على أنه لم يكن صاحب الفضل الأوحد.

1. بروز فكرة درس الفقه

تشير المصادر التاريخية إلى أن الفكرة في الاساس تعود إلى طموح الشيخ بشاره ابن الخوري انطوان الخوري من رشميّا، وكان قد درس في مدرسة عين ورقة من سنة 1825 حتى 1829، أي قبل أن يدخلها حبيب الخوري، سنة 1830[2].

وكان بشاره قد تزامل في المدرسة مع بولس مسعد الذي أصبح بطريركًا فيما بعد. بعد تخرّجه من مدرسة عين ورقة، انصرف الشيخ بشاره، سنة 1830، للتدريس في مدرسة الانطونيين في بعبدا، ثم انتقل للتدريس في دير المخلِّص في

---

[1] الأبوان يوحنا ويوسف العنداري، **أسماء في السماء**، منشورات الرسل، 1993، ص 21.

[2] ذكر لحد خاطر اسم يوحنا حبيب بين رفاق بشاره الخوري في زمن الدراسة في عين ورقة. وهذا غير مطابق للواقع التاريخي، اذ انه يورد في سيرة حياته أنه ترك المدرسة في أواخر سنة 1829 بينما دخلها حبيب في 24 حزيران 1830. راجع: لحد خاطر، **الشيخ بشاره الخوري الفقيه**، بيروت، 1956، ص 35. الأب يوحنا العنداري، **المطران يوحنا حبيب**، جونيه، 1980، ص 28.

جون حتى سنة 1837. خلال تلك المدة كان الشيخ الشاب يطمح إلى مستقبل أفضل، وأخذت فكرة دراسة الفقه تراوده وتدغدغ مشاعره، ليقينه أنها توصله إلى منصّة القضاء وتحقّق له المطامح الواسعة. لكن دون هذه المطامح عثرات، منها ندرة الكتب الفقهية وغلاء أثمانها وصعوبة الوقوع على قاضٍ متمكّن من علوم الفقه يقوى على تلقينه لطلابه، لأن القضاة المسيحيين، من أساقفة وكهنة، كانوا يرجعون في أحكامهم إلى كتب خاصة بهم[1].

عندما استعرض الشيخ بشاره في ذهنه مَن يسعه معاونته على تحقيق مبتغاه، برز اسم بولس مسعد الذي سيم كاهنًا سنة 1830، وعُيّن أمين سرّ البطريرك يوسف حبيش. ويظهر أنه زاره في بكركي قبل بداية سنة 1837 طالبًا منه التدخّل لدى البطريرك والأمير بشير الكبير وابنه الأمير أمين لمساعدته في تحقيق حلمه ودرس أصول الفقه الاسلامي. وكان بشاره أثناء ذلك مثابرًا على التدريس في دير المخلّص ومراسلاً صديقه الخوري مسعد، فيذكّره بمطلبه ويستنهض همّته. وأوّل رسالة له بهذا الخصوص يعود تاريخها إلى 27 كانون الثاني 1837، أي قبل سنة وبضعة أشهر من استدعاء البطريرك حبيش للشدياق حبيب الخوري وتعيينه لدرس الفقه[2].

يظهر من الوثائق المتوفّرة أن الخوري بولس مسعد فاوض البطريرك والأمير بشير وابنه الأمير أمين بشأن صديقه بشاره الخوري. وبعد عدة مراسلات ومفاوضات، تم الاتفاق بين البطريرك والأمير بشير على تعليم شابّين مارونيين أصول الفقه الاسلامي على حساب الطائفة، فيساهم الأمير بشير والبطريرك والمطارنة والرهبان بتأمين النفقات، على أن يتعهد الشابّان، بموجب صك،

---

[1] لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 51.

[2] ورد في رسالة الشيخ بشاره إلى الخوري مسعد: «حضرة الاب المحترم. بعد لثم يديكم والتماس أدعيتكم، أعرض أن الباعث لرقمه هو أولاً مجرد السؤال عن رياضتكم، ثانيًا أرجو من أبوتكم الافادة عن القضية التي تفارقنا عليها (درس الفقه) هل صدر السعي بها أم لا؟ وهل نفوذها ممكن في أيام أم يقتضي لها زمان طويل؟ وإن كان لا ولا فأرجو من أبوتكم أن تعرضوا أمام غبطته هل يسمح لي أن أباشرها في احدى المدن، بامداده، أو لا يريد ذلك... ولدكم بشاره الخوري (الختم)
في 25 كانون الثاني 1837.
لحد خاطر، **المرجع نفسه**، ص 58.

بتدريس الفقه لطلاّب موارنة يعيّنهم البطريرك وبممارسة القضاء الشرعي في جبل لبنان بتكليف من الأمير بشير. وبما أن الشيخ بشاره كان أول الساعين لتعلّم الفقه وممارسة القضاء، فقد تمّ اختياره قبل غيره.

وتؤكد رسالة من بشاره الخوري إلى الخوري مسعد، مؤرّخة في 5 آذار 1837، أنه سعى للذهاب إلى دمشق لدرس الفقه على يد الشيخ يونس البزري، وذلك قبل أن يستدعي البطريرك حبيش الشدياق حبيب الخوري ويعيّنه لدرس الفقه أيضًا، بدون أن تكون، في الأساس، رغبة لهذا الأخير في ذلك[1]. وكانت البطريركية المارونية قد كلّفت أحد المقرّبين منها الأوفياء، وهو الشيخ لطّوف الدحداح، بأن يقوم بالاتّصالات اللازمة لإيجاد فقيه مسلم يوافق على تعليم الطالبين المارونيين ويتّفق معه على الأجر المطلوب. في 11 تموز 1837 كتب الشيخ الدحداح إلى البطريرك يخبره أنه تلقّى طلبه للقيام بالمساعي اللازمة كما تلقّى أمرًا بشأن ذلك من الأمير بشير، وانه بدأ بالاتصالات اللازمة وينتظر عودة الشيخ يونس البزري من دمشق لمكاشفته بالموضوع، لأنه مقتنع بأن «هذه الخدمة فوائدها ثوابية وعائدة لراحة العباد». وفي رسالة ثانية مؤرّخة في 17 آب 1837 يُعلم الشيخ لطّوف البطريرك بأنه اتّفق مع الشيخ يونس البزري على تعليم الشابّين المارونيين أصول الفقه مدة ساعتين كل يوم وتوفير الكتب اللازمة بشرط أن يتم ذلك بشكل سرّي وفي خلوة. ولكن الشيخ المذكور رفض في المقابلة الاولى تحديد مقدار الأجر بانتظار مواجهة الطالبين المذكورين[2].

إن البطريرك حبيش الذي تبلّغ أمر الاتّفاق مع الشيخ البزري تريّث في تبليغ الشيخ بشاره بالأمر ولم يكاشف الشدياق حبيب به. ويمكن أن يكون تريثه هذا لجمع المال اللازم من أصحاب الشأن. وعندما عرف الشيخ بشاره، بوسائله

---

[1] ورد في الرسالة أن دراسة الفقه في بيروت وصيدا غير ممكنة، وان كاتبها ينوي التوجه إلى دمشق «لانه يوجد فيها علماء فطناء ولنا هناك وسائط كافية لإتمام المطلوب. فكان الامل أن يسمح غبطته بتوجيهنا إلى المحل المذكور». لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 62.

[2] **المرجع نفسه**، ص 64-65.

الخاصّة، ان الاتفاق قد تمّ مع الشيخ البزري، قلق باله، لأن البطريركية لم تطالعه بالأمر. ويقول، في رسالة إلى الخوري مسعد، إنه عرف به من فارس لحود يزبك من عمشيت، كما يسأله، في الرسالة المؤرّخة في 15 أيلول 1837، عن اسم شريكه في الدراسة المقرّرة. وهذا ما يؤكد أن كل الاتصالات قد أجريت لتأمين دراسة الفقه ولم يكن البطريرك حبيش قد وقع اختياره بعد على حبيب. ولم يتم هذا الاختيار إلا بعد ستة أشهر من تاريخ الاتّفاق مع الشيخ يونس البزري. فكيف وقع هذا الاختيار؟

2. اختيار الحبيب وتردّده

يقول الأب يوحنا السبعلي في مخطوط «شذرات من حياة المؤسِّس»، إن اختيار حبيب الخوري لدرس الفقه يمكن أن يكون قد تمّ نزولاً عند طلب والده الذي كان يعمل شريكًا عند الأمير خليل ابن الأمير بشير. يعتقد السبعلي أن بطرس ابن الخوري يوسف العينكسوري، والد حبيب، عرض ذلك على أميره الذي طلب بدوره من أبيه هذا التعيين فأوعز الأمير بشير بذلك إلى البطريرك حبيش. ويقول السبعلي إنه نقل هذه المعلومات عن المطران نعمة الله سلوان الذي كان يردّد بأن البطريرك يوسف حبيش عيّن الحبيب لدرس الفقه بإيعاز من حاكم الجبل الأمير بشير[1].

يوافق لحد خاطر السبعلي حول دور الأمير بشير في اختيار الحبيب، ولكنه يرجع ذلك لتدخُّل والدته وردة الحيمري التي كانت وصيفة للست حسن جهان زوجة الأمير الثانية في قصر بيت الدين[2]. ومن الصعب حسم الأمر في هذا الموضوع، لأن الوثائق المتوفرة حتى اليوم لا تسمح بتأكيد دور الأمير بشير بشكل ثابت، بخاصّة ان الاب السبعلي أورد أن البطريرك استدعاه،

[1] الأب يوحنا السبعلي، **شذرات من حياة المؤسس**، من مخطوطات مكتبة جمعية المرسلين اللبنانيين، الورقة رقم 18و.

[2] لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 59.

في أيلول 1838، بواسطة رئيسه المباشر المطران يوسف أبي رزق من دون أن يشير إلى دور الامير بشير في اختياره. عندما مثل الحبيب أمام غبطته، بادره البطريرك بالقول: «إننا قد عيّناك والشيخ بشاره الخوري لدرس الفقه درسًا دقيقًا لأن العصر في حوج عظيم إليه. فعليك التلبية والاجتهاد وعلى الله التوفيق»[1].

وقع قول غبطته في مسمع الحبيب وقع الصّاعقة، لأنه كان قد اختار لنفسه حياة النسك بعيدًا عن أمور الدنيا ومشاكلها. استهاب درس الفقه خوفًا من أن يولّى القضاء. فتصوّر نفسه يفصل في قضايا الناس، واضطرب واعتذر من البطريرك لعدم تمكّنه من تلبية طلبه بسبب وجع شديد في الرأس يحول دون المثابرة على الدرس. قبِل البطريرك بعذر الحبيب الذي عاد إلى مدرسة عين ورقة مسرورًا لتخلّصه من هذه الورطة وغير مقتنع بالعذر الذي قدّمه. وقد كتب في «النبذة التاريخية» عن حياته، يقول: «هذه الحجّة كانت صحيحة ولكنها غير كافية. غير أن خوفي مما ذكرت جعلني أعتذر».

الواضح من تصرّف الشدياق حبيب أنه لم يتحجّج بوجع الرأس تخلُّصًا من درس الفقه، بل تهربًا من ممارسة مهنة القضاء. وما يؤكد ذلك هو الحديث الذي دار بينه وبين المطران يوسف أبي رزق عند عودته إلى عين ورقة، وقد لامه هذا الأخير لرفضه أمرًا مهمًا انتدبه إليه حبر خطير، وأكد له أن خوفه من تولّي القضاء ليس إلا وهمًا، إذ إنه يضمن له القيام بتدريس الفقه في مدرسة عين ورقة بعد تخصُّصه فيه. قبِل الحبيب بهذه الضمانات وعاد إلى البطريرك حاملاً رسالة من المطران تتضمّن الوعد الذي قطعه له، وعرض الأمر على غبطته فوافق وطلب منه الاستعداد للبدء بالدروس.

3. تضارب المراجع حول بدء الحبيب بدراسة الفقه

يقول السبعلي إن حبيب بدأ بدراسة الفقه مع الشيخ بشاره الخوري بين أواخر

[1] الاب يوحنا السبعلي، **المرجع المذكور**، الورقة رقم 18.

أيلول وأوائل تشرين الاول 1838[1]. ويظهر أن الأب يوحنا العنداري يتبنّى هذا القول، فيورد أنه بدأ بدرس الفقه في أول تشرين الاول، بعد أن استدعاه البطريرك في 16 أيلول من السنة نفسها[2]. غير ان الوثائق المتوفّرة لدينا تثبت أن البطريرك استدعى الحبيب قبل أيلول وأنه باشر بدرس الفقه مع بشاره الخوري قبل تشرين الاول 1838.

وما يؤكد ذلك هو المراسلات التي جرت بين البطريرك حبيش والشيخ الدحداح والشيخ بشاره، وهي محفوظة في جارور البطريرك في بكركي، وقد نشر بعضها الخوري اسطفان البشعلاني، والبعض الآخر لحد خاطر. في رسالة مؤرّخة في 7 تشرين الثاني 1837، كتبها الشيخ لطّوف الدحداح إلى البطريرك، ورد أنه تمّ الاتفاق مع الشيخ يونس البزري قاضي بيروت على أن يبدأ باعطاء دروس الفقه عند انتهاء شهر رمضان من تلك السنة (28 كانون الاول 1837)، ويتقاضى عن الشخصين (بشاره وحبيب) مبلغ 13000 غرش[3]. يقول الشيخ الدحداح إنه قابل القاضي المذكور مع بشاره الذي كتب أيضًا إلى البطريرك في 7 تشرين الثاني 1837 يؤكّد له الاتفاق مع الشيخ البزري[4].

في رسالة أخرى من الشيخ بشاره إلى البطريرك حبيش، بتاريخ 19 شباط 1838، يعلمه فيها أنه رتّب محلاً في بيروت لإقامة رفيقه في الدراسة: «... ووجّهنا مرسومكم إلى أخينا الشدياق حبيب حتى يحضر، ورتّبنا له محلاً للمنام والمقام حسب المطلوب»[5]. وهذا ما يدلّ على أنه تمّ اختيار حبيب لدرس الفقه قبل أيلول 1838 ببضعة أشهر.

---

(1) الاب يوحنا السبعلي، **المرجع المذكور**، الورقة رقم 19 ق.

(2) الاب يوحنا العنداري، **المطران يوحنا حبيب**، ص 48.

(3) أصل الشيخ يونس البزري من الأسرة الحسينية في صيدا، وقد انتقل بعض أفرادها إلى قرية برجا. برز فيها فقيهان هما الشيخ أحمد الذي عيّنه الأمير بشير قاضيًا بعد الشيخ شرف الدين، والشيخ يونس الذي كان في دمشق أولاً ثم جاء إلى بيروت وعيّنه الأمير بشير قاضيًا فيها. ومن الملفت أن المطران يوحنا حبيب يسميه «القاضي محمد البزري» وليس يونس ولا أحمد.

(4) لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 71-73.

(5) **المرجع نفسه**.

وما يؤكّد ذلك أيضًا صكّ التعهُّد المحفوظ في أرشيف بكركي، والذي كتبه حبيب مع بشاره للبطريرك بتاريخ 27 آذار 1838 وفيه يقطعان وعدًا بتعليم الفقه لأبناء الطائفة من دون غيرهم إلا بإذن من غبطته: «نقول نحن المدوّنة أسماؤنا بذيله: انه من حيث تقدّمنا لعلم الفقه قد تمّ بعناية قدس السيد مار يوسف (حبيش)، البطريرك الكلّي القداسة، بنفقته ونفقة البعض من أعيان طائفتنا المارونية... ومن حيث ان كلاً منا متقيّد بنذر الطاعة لغبطته في المدرسة (عين ورقة)، فبموجب نذرنا المذكور، تعهدنا أيضًا بأننا لا نعلّم الفقه لأحد خارج عن طائفتنا إلاّ بعد الحصول بذلك على اذن من غبطته»[1].

وفي رسالة أخرى كتبها بشاره الخوري إلى القس طوبيا عون (مطران بيروت فيما بعد) بتاريخ 17 نيسان 1838 دليل آخر على أن حبيب كان قد بدأ بدرس الفقه في ذلك التاريخ. وكان القس عون طلب إلى بشاره أن يستفتي له الشيخ البزري في دعوى تهمّه، فأجابه بأن الشيخ مريض وأنه منقطع عن تدريسه هو وحبيب الذي يحتاج إلى كتاب فقه اسمه «شرح الكنز»: «... هذا وما يخصّ أخانا حبيب ولزومه لشرح الكنز فهو معلوم عند أبوّتكم، فالرجاء إلقاء الهمّة بتدبيره إذا أمكن، ولا تخرجونا من دعاكم»[2].

في ترجمته لحياة بشاره الخوري، أورد لحد خاطر أن حبيب بدأ بدرس الفقه معه على يد الشيخ يونس منذ آذار 1838، والمرجّح أن الدروس بدأت بالفعل في أواخر الشهر المذكور: «ان الشيخ يونس البزري... ما كاد يمرّ عليه شهر في تعليمه والشدياق حبيب، حتى اعتراه داء مفاجئ أوقفه عن إلقاء الدروس، وبعد نحو شهرين، أي في 20 حزيران من تلك السنة، قُبض إلى رحمة مولاه، بعد أن ضيّع عليهما مبلغ 1750 غرشًا كان قد استلفه»[3]. وفي رسالة بعث بها الشيخ

---

(1) الخوري اسطفان البشعلاني، **تاريخ بشعله وصليما**، ص 514؛ راجع الخوري يوسف زياده، "**القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني**، جونية، مطبعة المرسلين اللبنانيين، 1929، ص 66.

(2) لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 77-78.

(3) **المرجع نفسه**، ص 78.

LAU – Riyad Nassar Library

بشاره إلى البطريرك، بتاريخ 28 حزيران 1838، يذكر أنه انقطع عن الدروس هو وزميله بسبب مرض الشيخ البزري وموته: «أيها الأب الأقدس... بعد التماس صفو الخاطر الكريم، والافتحاص عن رفاه المزاج الفاخر السليم، اننا من عيد الفصح حتى الآن متعطّلون عن اكتساب العلم، لأجل ضعف الأفندي ومرضه الذي اشتدّ عليه وقوي بجسمه حتى انتهى به أجله من 20 يومًا من شهر حزيران، ربّنا يجعله فداء عن غبطتكم...»[1].

وما يؤكد قولنا بأن حبيب بدأ بدرس الفقه في آذار 1838 وانه ترك عين ورقة قبل ذلك التاريخ، هو ما جاء في الدراسة الموثقة التي قام بها الأبوان مروان تابت وعبدالله زيدان. فقد ورد فيها حول دخول حبيب عين ورقة: «فمضى وأحضر أغراضه ودخل المدرسة في 29 تموز 1830 واستمرّ فيها حتى كانون الثاني 1838 حيث أرسله بعدها البطريرك لدرس الفقه في بيروت ثم في طرابلس»[2]. وفي رأينا أن هذا هو الأقرب إلى الواقع التاريخي المدعوم بالوثائق التي ذكرنا[3]، ولا يتّفق مع افتراضات السبعلي التي تبنّاها الأب العنداري بأنه ترك مدرسة عين ورقة في 16 أيلول 1838، وبدأ بدرس الفقه في أول تشرين الاول من تلك السنة[4].

ان أوّل ذكر لحبيب في مراسلات بشاره الخوري مع البطريرك حبيش حول القيام بالاتّصالات اللّازمة مع أئمّة المسلمين في بيروت بالتعاون مع الشيخ لطّوف الدحداح، يعود إلى الرسالة المؤرّخة في 19 شباط 1838، والتي يذكر فيها لغبطته بأنه رتّب مكانًا للإقامة في بيروت له وللحبيب ويسأله: «هل نرسل معتمدًا من عندنا حتى يصحب لنا معه مبلغًا من الدراهم، أو أن غبطتكم ترسلونه مع معتمد

(1) المرجع نفسه، ص 87.

(2) مروان تابت وعبدالله زيدان، **جمعية المرسلين اللبنانيين الموارنة والبطريركية المارونية**، عمل تطبيقي موجه باشراف الدكتور الخوري ناصر الجميّل، كلية اللاهوت الحبرية، الكسليك، ثلاثة أجزاء، 1985، الجزء 1، ص 20.

(3) معظم هذه الوثائق الموجودة في أرشيف بكركي نقلها السبعلي في **سمط الحبيب**، المجلد الخامس، ص 317 وما بعدها.

(4) الاب يوحنا العنداري، **المرجع المذكور**، ص 46-48.

من طرفكم؛ وما الذي نقدّمه لأخينا الشدياق حبيب بها يخصّ الكسوة والفرشة. فهل هذه تلزمه، أو تُدفع له من غبطتكم، لأنه عند حضوره يطلبها منّا، فيلزمنا أن نعرف كيف نجاوبه»[1].

4. من البزري والغرّ في بيروت إلى الزيلع في طرابلس

بعد وفاة الشيخ يونس البزري، جرت الاتّصالات مع مفتي بيروت الشيخ أحمد الغرّ[2]، ليعطي دروس الفقه لبشارة وحبيب. قَبِل المفتي المذكور بعد تردّد ومماطلة خوفًا من شيوع أمر تعليمه الشرع لغير المسلمين، ثم رضي وأعطاهما بعض الدروس موصيًا اياهما بشدّة التكتّم حول هذا الموضوع. ثم خاف المفتي أن ينتشر الخبر على الرغم من تكتّم تلميذيه فينعكس ذلك سلبًا عليه، فصمّم النيّة على إبعاد الشابّين مبتدئًا بأحدهما، الشدياق حبيب، لأن «بعضًا من المسلمين أخبروه بأن الشيخ يونس كان ذا طمع بليغ، حتى أنه تنازل لتعليم الفقه للنصارى. وبوجه النصيحة أقنعوه وملأوا قلبه خوفًا حتى صارت ألوانه تختلف عند رؤيتنا»[3].

أصرّ الشيخ الغرّ على إبعاد الشدياق حبيب عن حلقة الدروس، «ربما لأن لباسه الاسود كان ينمّ عن عقيدته المسيحية، بخلاف بشاره الخوري الذي لم يكن له مثل ذلك الفارق في لبسه»[4]. وكتب بشاره إلى البطريرك في 28 أيلول 1838 يخبره بالأمر ويقترح عليه أن ينتقل هو وحبيب إلى طرابلس لمتابعة التحصيل على يد أحد علمائها، راجيًا إياه أن يجيب بسرعة ليعرفا كيفية تدبير أمرهما.

كان للبطريركية صديق نافذ في طرابلس هو الوجيه الماروني عبدالله الشبطيني. فطلب منه البطريرك القيام بالاتصالات اللازمة لتدبير أستاذ فقه لتدريس الشابّين. وكان الشبطيني صديقًا لمفتي طرابلس، فعرض عليه الأمر وطلب مساعدته. اتصل

(1) لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 73.

(2) من أعلام رجال الشرع. ولد سنة 1783 وبرع في العلوم الشرعية حتى عيّن قاضيًا في بيروت، ثم تولّى وظيفة الافتاء سنة 1824. ترك العديد من الفتاوى والاحكام الشرعية. توفي في بيروت سنة 1857.

(3) لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 82.

(4) **المرجع نفسه**، ص 81.

المفتي بالشيخ اعرابي الزيلع وكان بارعًا في الفقه، فرضي، بعد مفاوضات متكررة، القيام بمهمّة التدريس مقابل 225 غرشًا شهريًا شرط أن يتمّ التدريس في بيت من بيوت المسلمين. وبدأ الشيخ الزيلع بإعطاء الدروس يوم 2 كانون الثاني 1839، كما جاء في رسالة الشبطيني إلى البطريرك، وفي رسالة أخرى من الشيخ بشاره إلى غبطته[1].

أقام الحبيب مع زميله أثناء مرحلة الدراسة في طرابلس في أنطش الرهبان اللبنانيين الموارنة حتى 13 تموز 1839، تاريخ نهاية الدروس وحصولهما على إجازة في الفقه الاسلامي: «باسم الله الرحمن الرحيم... حضر إلى محروسة طرابلس الشام حضرة المحبَّين الأوحدَين والصديقَين المفرَدين الشيخ بشاره الخوري والشدياق حبيب الخوري وطلبا منّا أن نأذن لهما بأن يحضرا علينا كل يوم حصة من الزمان للمطالعة في المعاملات الفقهية على مذهب أبي حنيفة النعمان قاصدين تلقّي ذلك من أربابه والدخول إليه من بابه... فلما علمنا أنهما من الطلبة المستفيدين، والمرشدين النجيبين، أجبنا لما طلباه ورغبنا في ما غيرنا يأباه، امتثالاً لأمره صلى الله عليه وسلّم: «تعلموا العلوم وعلّموها للناس»... ولم يبرحا حتى تمّما الكتاب المذكور (الدرّ المختار) مع ما ضمّ إليه، وبلغا غاية القصد باطّلاعهما عليه فأضحيا أهلاً لتمييز النصوص المعتمدة الصحيحة... وعلى ذلك أذنّا لهما بالتعليم وجواب ما يرد عليهما من السؤال... ولهذا قد أصحبناهما بهذه الأسطر اشعارًا بأهليّتهما وذلك في غرّة جمادى الأولى سنة 1255 (المطابق 13 تموز 1839).

(الختم) الفقير إليه سبحانه وتعالى أعرابي الزيلع الطرابلسي الحنفي عفي عنه بمنّه تعالى»[2].

أما الكتب التي تمّ فيها درس الفقه فأبرزها: «شرح الكنز»، «الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار» للشيخ أحمد الطحطاوي، بالاضافة إلى «العقود الدرّية في تنقيح

(1) المرجع نفسه، ص 85-87.

(2) الأب يوحنا السبعلي، **سمط الحبيب**، المجلد الخامس، ص 74؛ النسخة الاصلية لهذه الاجازة محفوظة بين أوراق المطران يوحنا حبيب.

الفتاوى الحامدية» و«ردّ المحتار على الدرّ المختار» وكلاهما للعلاّمة محمد أمين الشهير بابن عابدين.

5. اجتهاد حبيب في درس الفقه

ذكر السبعلي أن الشيخ أعرابي الزيلع كان يردد في مجالسه الطرابلسية: «عندي تلميذان ذميّان لم أنظر بين كل من تتلمذ عندي نظيرًا لهما في الذكاء والفطنة». كما نقل عن بشاره الخوري قوله: «ان الحبيب أوسع مني علمًا بالفقه وأنا أوسع منه معاملة به». وذلك للإشارة إلى كره الحبيب لتعاطي المعاملات[1]. لا عجب إذا تفوّق حبيب في مجال الفقه بعد أن تجلّت مواهبه في مدرسة عين ورقة وجرى تأخير رسامته الكهنوتية تحت اسم الخوري يوحنا حبيب، لأنه أنهى دروسه الفلسفية واللاهوتية قبل اتمام الخامسة والعشرين من عمره.

كان حبيب في بيروت وطرابلس مكرّسًا وقته للفقه وزيادة معارفه فيه حتى أصبح مرجعًا يُركن إليه في القضايا الصّعبة. وفي أرشيف جمعيّة المرسلين اللبنانيين خمسة دفاتر للفقه كتبها بخط يده ومرقّمة من 263 حتى 267. لم يكتفِ بما كان يلقيه عليه أساتذته من دروس بل انكبّ، بالاضافة إلى ذلك، على التحصيل الشخصي، فراح ينقل الفتاوى والمسائل الشرعية من مصادرها ملخّصًا حينًا ومضيفًا هوامش فيها توضيحات وفوائد حينًا آخر بكل جلد وأناة. فبلغ مجموع ما احتوته هذه الدفاتر من القضايا الفقهية: 5713 مسألة، و172 استفتاءً، و25 فتوى، و181 فائدة توزعت على الدفاتر كما يلي:

- الدفتر الاول: 164 استفتاء و14 فتوى.
- الدفتر الثاني: 300 مسألة أغلبها ملخّص عن الجزءين الثاني والثالث من «الدرّ المختار وحاشيته» للطحطاوي، وعلى 181 فائدة و11 فتوى و8 استفتاءات.
- الدفتر الثالث: 1273 مسألة وبعض التلخيصات من كتاب «العقود الدرّية

(1) الاب يوحنا السبعلي، **شذرات من حياة المؤسس**، من مخطوطات مكتبة جمعية المرسلين اللبنانيين، الورقة رقم 34 ق.

في تنقيح الفتاوى الحامدية» لابن عابدين.

– الدفتر الرابع: 1140 مسألة مع بعض التلخيصات من كتاب «العقود الدرّية» المذكور.

– الدفتر الخامس: أكثر من 3000 مسالة لخّصها عن كتاب «ردّ المحتار على الدرّ المختار» لابن عابدين[1].

بالاضافة إلى ما حوته هذه الدفاتر من القضايا الفقهية، ترك الحبيب مئات الصكوك والأحكام المختلفة المواضيع، المحفوظ بعضها في مكتبة المرسلين والبعض الآخر تتداوله الأيدي في مختلف المناطق اللبنانية.

6. مساهمة الاكليروس الماروني والسلطة الحاكمة في دفع النفقات

بذل حبيب جهدًا كبيرًا في درس الفقه وإتقانه، وصرف له كل وقته في بيروت وطرابلس التي بقي فيها أقل من سبعة أشهر، حسب ما تؤكد الوثائق (بدء الدرس في 2 كانون الثاني 1839 والحصول على الشهادة في 13 تموز 1839)، وخلافًا لما يقوله السبعلي بأنه درس في طرابلس مدة تسعة أشهر.

في اعتقادنا أن الأخطاء في التواريخ التي وقع فيها السبعلي ومن أخذوا عنه في ما بعد تعود إلى الاستنتاجات التي قاموا بها انطلاقًا من المعلومات غير الدقيقة التي كتبها المؤسس نفسه في «النبذة التاريخية» عن ترجمة حياته سنة 1884، أي بعد مرور 45 سنة على دراسته الفقه، وفيها يقول: «فدرسنا الفقه، على الشيخ أعرابي الزيلع في مدة نحو تسعة أشهر»، بدون أن يذكر بدء هذه المرحلة ونهايتها. ومن المرجّح أنه بعد مرور هذا الزمن الطويل، التبس عليه الأمر لكثرة مشاغله واهتماماته وكل القضايا التي عاشها والمصاعب التي تكبّدها بعد تأسيسه جمعية المرسلين وسهره على حسن نموّها. والدليل على ذلك أنه لم يجزم في ما كتبه، بل قال: «في مدة نحو تسعة أشهر».

لم يكن الحبيب في مرحلة الدراسة مشغولاً بهمّ تدبير نفقات الدرس والاقامة، لأن البطريرك حبيش حرص على تأمين المصاريف كافّةً بالتعاون مع الأمير بشير

[1] حول وصف هذه الدفاتر، انظر السبعلي، شذرات، ورقة 32-34.

L.A.U. – Riyad Nassar Library

الكبير عبر ابنه الأمير أمين. يتبيّن من لائحة المتبرّعين لتغطية هذا المشروع أنّه لم يقم بهمّة البطريرك فحسب، بل ساهم فيه الاكليروس الماروني عبر الاساقفة والرؤساء العامين للرهبانيات، بالاضافة إلى أسرة آل شهاب الحاكمة.

نشر الخوري اسطفان البشعلاني بيانًا بقيمة المصاريف المدفوعة عن حبيب وبشاره لتعلّم الفقه، وهي 10264 غرشًا[1]. ويشير البيان إلى أن هذه القيمة تمّ تسديدها بعد أن توزّع المبلغ على لائحة اسمية بأمر من الأمير بشير الكبير. وهذا دليل مشاركة الأمير الحاكم للبطريرك حبيش في اهتماماته لتخصيص موارنة في الفقه الاسلامي. دفع الأمير أمين المبلغ الأكبر لتسديد هذه القيمة، فساهم بـ2700 غرش، بينما ساهم البطريرك حبيش بـ2664 غرشًا دفعها عن مدرسة عينطورا (2000)، وعن دير ريفون (430)، ورصيد من غبطته (234). أما المطارنة الموارنة فقد دفعوا مبلغ 1900 غرش توزّعت كما يلي: دفع كل من المطارنة انطون الخازن، عبدالله بليبل، بطرس كرم، عبدالله البستاني 400 غرش، بينما دفع المطران يوسف الخازن (البطريرك فيما بعد) 300 غرش. كما دفع الرؤساء العامون للرهبانيات المارونية مبلغ 1800 غرش توزّعت كالتالي: الرهبان اللبنانيون (1000)، الرهبان الأنطونيون (500)، الرّهبان الحلبيّون (300). أما المبلغ المتبقي وقدره 1200 غرش فقد دفعه الأمير أحمد حيدر شهاب على شكل احسانات قدّمها للبطريرك الماروني عن أوقاف كل من المدارس التالية: عين ورقة (500)، مار عبدا هرهريا (500)، الروميّة (200).

انطلاقًا من هذه الأرقام يمكننا الخلوص إلى الاستنتاجات التالية:

1. ساهم الاكليروس الماروني بمبلغ 6364 غرشاً دفعته البطريركية والمطارنة والرهبان، بينما ساهم العلمانيون، أي الأميران أمين وأحمد حيدر شهاب بمبلغ 3900 غرش.

2. ان المساهمة المادّية المباشرة للبطريركية المارونية كانت قليلة بالنسبة للمبلغ الاجمالي، إذ لم يدفع البطريرك إلا 234 غرشًا، بينما دفع عن وقف مدرسة عينطورا

[1] الخوري اسطفان البشعلاني، **المرجع المذكور**، ص 515.

وعن وقف دير ريفون معًا 2430 غرشًا.

3. تساوى المطارنة الأربعة في المساهمة ما عدا يوسف الخازن الذي دفع أقلّ منهم.

4. كانت مساهمة الرهبان البلديين هي الأكبر بالنسبة للرهبانيات المارونية الاخرى وقد دفعوا أكثر مما دفعه الرهبان الانطونيون والحلبيون مجتمعين.

5. لا ندري إذا كانت مساهمة الأمير أحمد حيدر شهاب جاءت بمبادرة منه أم بأمر من الأمير بشير الحاكم. وهي، في مطلق الأحوال، تدعو إلى طرح التساؤلات التالية:

أ- هل إن آل شهاب المتنصّرين حديثًا آنذاك (أواخر القرن 18) اعتنقوا المارونية انطلاقًا من قناعات دينية وتبرّعوا بدافع الحماس لدينهم الجديد؟

ب- هل إنهم اعتنقوا المارونية انطلاقًا من عوامل سياسيّة وتبرّعوا لتعليم الموارنة الفقه ليساهموا بذلك في انتشار مبادئ الاسلام وتقاليده في مجتمع الجبل الذي كان بأكثريّته مسيحيًا؟

أسئلة تبقى برسم الإجابة، لأن الوثائق المتوفّرة حتى اليوم لا تسمح باعتماد موقف قاطع وحاسم في الموضوع، مع ميلنا إلى استبعاد الفرضيّة الثانية، إذ ان مشروع تعليم الموارنة الفقه لقي مباركة ودعماً من البطريركية والاكليروس الماروني الذي أخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية وحاول التأقلم معها.

ثالثًا: يوحنا حبيب القاضي

بعدما أنهى حبيب درس الفقه في طرابلس وحاز على شهادة من الشيخ أعرابي الزيلع تُثبت كفاءاته بتعليم المسائل الشرعية وحلّها، علّل النفس بتحقيق مبتغاه والعودة إلى مدرسة عين ورقة التي تعلّم فيها، لتدريس الفقه، كما وعده مديرها المطران يوسف أبو رزق والبطريرك حبيش. ولكن حدث له ما كان يخشاه ولم تسر الأمور حسب مبتغاه. كان قد رفض درس الفقه عندما استدعاه البطريرك لذلك، خوفًا من ممارسة القضاء، فإذا بالأمير بشير الكبير يعيّنه قاضيًا شرعيًّا وبالبطريرك حبيش يوافق على هذا التعيين. وكأنّ الأقدار أرادت أن تمتحن إرادته الصلبة

فتعاكس مساعيه وتعثّر مراميه.

كان الحبيب قد دخل عين ورقة لتلقّي رتبة الكهنوت، فإذا به ينهي دروسه ويتأهّل لهذه الرتبة بدون أن تتم سيامته، لانه كان ما يزال في الثانية والعشرين من عمره عند تركه المدرسة أوائل 1838، فتأجلت ترقيته حتى 5 نيسان 1841. رام الكهنوت فتأخّرت سيامته، وتجنّب القضاء فعُيّن قاضيًا قبل أن يصير كاهنًا. صار الشدياق حبيب قاضيًا بأمر الطاعة، بعمر 22 سنة وبضعة أشهر، وليس عن قناعة ذاتية. ولكنه على الرغم من ذلك، كان مثال النزاهة والعدل. بقي في مهنة القضاء 16 سنة، من أيلول 1839 حتى تشرين الاول 1855، انقطع خلالها عن ممارسة الاحكام حوالى السنة والنصف (من أواخر 1842 حتى أيار 1844)، بسبب إصابته بمرض الحمّى. أما أبرز مراحل قاضويته ومميزاتها فكانت كما يلي:

1. قاضٍ بأمر الطاعة

كان البطريرك يوسف حبيش يعلم حقّ العلم أن حبيب يتجنّب تولّي القضاء، لذلك كان يراعي جانبه ولم يفاتحه بهذا الخصوص عندما أنهى درس الفقه في طرابلس. ويمكن الاستنتاج من أرشيف بكركي الذي نقل بعضه الأب السبعلي في «سمط الحبيب»، أن البطريرك الحبيشي المعروف بديبلوماسيته، كاتب الأمير أمين طالبًا منه أن تأتي المبادرة من والده حاكم الجبل، لأنه سيكون هو محرَجًا ان أتت المبادرة منه، وكان قد وعد الحبيب بتخصيصه لتعليم الفقه في مدرسة عين ورقة بدون تولّي القضاء.

ورد جواب الأمير أمين على كتاب غبطته في 20 آب 1838 وفيه أمر تعيين الحبيب قاضيًا، وطلب توجهه إلى قصر بيت الدين لمقابلة الأمير بشير: «... ورد تحرير محبتكم وانسرّينا به جزلاً لأنبائه عن صحة مودتكم... ثم انه بتاريخه صدر أمر سعادته بأن عزيزنا الشدياق حبيب البتّديني ينصّب قاضيًا مع عزيزنا الخوري أرسانيوس الفاخوري موضع عزيزنا الشدياق جرجس يمين (الاهدني) فيقتضي أن ترسلوه لهذا الطرف لكي نقفه على خاطر سعادته الشريف... كذلك قبل أن

ترسلوه تفهموه جميع ما تقتضيه هذه الوظيفة بحسبما تقتضيه فطنتكم»[1].

بعد عودة حبيب من طرابلس، استدعاه البطريرك، وأطلعه على كتاب الأمير أمين وعلى وجوب تلبية الأمر. فنزل الخبر عليه كالصاعقة، وسمع صوت ابن سيراخ يرنّ في أذنيه: «لا تبتغِ أن تصير قاضيًا لعلّك لا تستطيع أن تستأصل الظلم فربما هبتَ وجه المقتدر ووضَعت في طريق استقامتك حجر عثار»؛ ولسان حاله يقول مع أيّوب البار: «ما كنت أخشاه قد غشيني وما فزعت منه قد استهدفني»[2]. حاول أن يتخلّص من تولّي المنصب، وقدّم لغبطته بعض الأعذار بدون جدوى. وقد كتب في «النبذة التاريخية» المذكورة حول هذا الموضوع: «عندما أمرني غبطته عرضت له أني غير كفوء لهذه الوظيفة. فأجابني بأنه لا يستطيع إعفائي. فتوجّهت فقابلت الأمير أمين أوّلاً، فعرضت له عذري المذكور، فلم يقبل به. فرضخت رغمًا».

يظهر أن البطريرك حبيش الذي شجّع الحبيب على قبول منصب القضاء كان يريد، في الوقت نفسه، تأمين تعليم الفقه في مدرسة عين ورقة، فكتب إلى الأمير أمين في 9 تشرين الثاني 1839 يسأله إعفاء بشاره الخوري من خدمة سعادة الأمير بشير لكي ينصرف إلى تدريس الفقه: «... حيث إن الشدياق حبيب أمرتموه بأن يكون قاضيًا مع الخوري أرسانيوس ولا عاد يقدر من ثمّ أن يتعاطى أمر التعليم، فنترجّا غيرة جنابكم إذا حسن بأمركم العالي أن تترجوا حلم سعادته بأن يسمح لنا بالشدياق بشاره المذكور لكي يحضر يتمّ الشرط الذي اشترطه على نفسه»[3]. لكن الأمير الحاكم تغاضى عن رجاء البطريرك ولم يأذن للشيخ بشاره بالذهاب إليه بل أبقاه في بيت الدين لتعاطي شؤون وظيفته.

بقي حبيب يمارس القضاء حتى آخر عهد الامير بشير الكبير أي أكثر من سنة: من أيلول 1839 حتى نفي الأمير إلى جزيرة مالطة في تشرين الاول 1840. عند

---

(1) الاب يوحنا السبعلي، **شذرات**، الورقة 36 و – ق.

(2) **المرجع نفسه**، الورقة 37 و.

(3) لحد خاطر، **المرجع المذكور**، ص 95-96.

LAU – Riyad Nassar Library

تعيينه قاضياً سكن الحبيب بلدة دلبتا في بيت تملّكه الوقف بالقرب من منزل ابنة أخيه غاليه زوجة بولس نجم مراد[1]. كان يمارس القضاء في بيته، بالاضافة إلى مراكز أخرى في غزير وصربا وبكفيا وبرمانا ودير العفص قرب دلبتا، وذلك عملاً بعادات ذلك العصر وتسهيلاً لمعاملات المتخاصمين.

2. تعاقب الحكام السياسيين وثبات الحبيب في القضاء

بعد نفي الأمير بشير عمر، تولّى الحكم الأمير بشير قاسم المعروف بـ«أبو طحين»، ولم يدم حكمه طويلاً إذ عزلته الدولة العثمانية ونفته في 1 تشرين الاول 1841. ثم ألغت نظام الامارة في 4 كانون الاول من السنة نفسها. بقي الخوري يوحنا حبيب (وقد أصبح كاهنًا بهذا الاسم) في القضاء طيلة عهد الامير بشير الثالث. ففي رسالة كتبها إلى المطران بولس مسعد يذكر أن الأمير جدّد تعيينه هو والخوري أرسانيوس الفاخوري بالمعاش ذاته الذي خصّصه لهما سلفه: «ان المرسوم الصادر لنا من الأمير المومأ إليه (بشير الثالث) لا يعيّن الماهية المرتبة لنا بل يوضح أن نبقى متعاطين وظيفة القضاء كما كنّا وأنه يدفع لنا ماهيّتنا بحسبما هو مرتّب لنا قبلاً من سالفه (عشرة آلاف غرش سنويًا)»[2].

بعد نفي بشير الثالث، عيّنت الدولة العثمانية عمر باشا، النمساوي الاصل، حاكمًا على الجبل، فبقي الخوري حبيب قاضيًا طيلة ولايته (من 15 كانون الثاني حتى 7 كانون الاول 1842). وصلت أخبار نزاهة الحبيب في القضاء وسعة اطّلاعه إلى أذنَي عمر النمساوي فأبقاه في منصبه، بينما كتب إلى البطريرك حبيش يبلغه إقصاء الخوري بطرس منصور من بطحا عن القاضوية لعدم كفايته وتعيين الخوري أرسانيوس الفاخوري مكانه كمعاون للحبيب في القضاء بين مسيحيي

---

(1) البيت الذي اشتراه الحبيب في دلبتا كان في الأصل لفرنسيس الدكاش. ثم اشترى ثلثه المطران انطون الخازن وأتبعه لوقف كنيسة دلبتا، ثم اشترى الثلثين الباقيين المطران يوحنا الحاج صديق الحبيب فجعله مدرسة للأحداث. سكن الخوري يوحنا حبيب هذا المنزل منذ تولّيه القضاء 1839 حتى 1852. والبناء ما زال حتى اليوم يحتفظ بطابعه الهندسي المميز ويملكه حاليًا الوزير السابق فريد روفايل وشقيقه موسى.

(2) الاب يوحنا السبعلي، **سمط الحبيب**، المجلد 5، ص 133-134.

الجبل: «... غبّ التحيّة والتسليم بمزيد الاعزاز والتكريم... قبلاً صدر أمرنا بتوقيف الخوري يوحنا حبيب والخوري بطرس منصور من بطحا أن يكونوا متعاطين أحكام الشريعة في غزير بين المتخاصمين من الطايفة العيسوية. وقد تقرر لدينا من البعض أن الخوري بطرس ليس فيه الكفاية لهذه الوظيفة وان يوجد الخوري أرسانيوس فاخوري كان متعاطيًا قبلاً هذه الوظيفة وبه الكفاية واللياقة. بناءً عليه أصدرنا أمرنا لمودتكم... بتعيين أحدهم مع الخوري يوحنا لأن بحوله تعالى لم لنا ارتقاب الا ما به تمشي العدالة وراحة الرعايا»[1].

في نهاية سنة 1842، أصيب الخوري يوحنا بحمّى خبيثة وطال مرضه، فلم يستطع القيام بوظيفة القضاء التي ثبّته فيها الأمير حيدر أبي اللمع الذي عُيّن قائمقامًا على القائمقاميّة المسيحية بعد زوال حكم عمر باشا وتقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، مسيحية ودرزية، تفصل بينهما طريق الشام. وكان الأمير حيدر قد أقرّ كلاً من الحبيب والفاخوري في وظيفة القضاء. ولكن مرض الحبيب الذي طال أكثر من سنة جعل القضايا العدلية تتراكم عند زميله الخوري أرسانيوس الذي كتب إلى البطريرك طالبًا السّعي لتعيين مساعد له بديلاً عن الحبيب. جاء في «النبذة التاريخية» للحبيب حول هذا الموضوع ما يلي: «فقدّم الخوري أرسانيوس معروضًا لغبطته التمس به إما إرجاعي لتعاطي الوظيفة وإما ضم الاب يوحنا الحاج إليه بدلاً عني. فاستدعاني غبطته أولاً ثم الأب الحاج، فكلانا أبدى عذرًا مقبولاً. فرسم غبطته بجواب له أن كلينا اعتذر. فقدم حينئذٍ الخوري أرسانيوس اعتفاء للقائمقام، فكتب القائمقام إلى غبطته ما معناه: أن يقدم له شخصين ذوي أهلية للوظيفة المذكورة. فانطلقت أنا والأب الحاج بأمر غبطته إلى نادي القائمقام، فصدر أمره بإشراك الأب الحاج معي في الوظيفة في 10 أيار سنة 44. فامتثلنا وأخذنا نتعاطاها سويّة، إلى أن رتّبت الدولة لكل قائمقامية مجلسًا، لفصل الدعاوى، ورتّبت أيضًا قاضيًا مارونيًا خارج المجلس للموارنة، وكذا للدروز، فخصّني القائمقام بالوظيفة».

[1] المرجع نفسه، المجلد 1، ص 369.

الجدير ذكره أن البطريرك كان قد أصدر أمره إلى يوحنا حبيب ويوحنا الحاج بقبول القضاء تحت طائلة الرباط وكتب إلى الأمير حيدر بهذا الشأن[1]. بعد تلقّي الامير رسالة البطريرك المؤرّخة في 2 أيار 1844، كتب إلى الخوريين حبيب والحاج في 10 أيار 1844 يعلمهما فيه بتفويضهما «إستماع وفصل جميع الدعاوي الشرعية، ومعاطاة كل ما ينوط بها من نصب أوصياء أو غير ذلك، بحسب العادة المرخص بها من قديم الزمان حتى الآن... وتوليكم هذا جارٍ على كامل طوائف النصارى في جبل لبنان حسب العادة القديمة... ولقاء خدمتكم هذه قد عيّنا لكم ماهيّة سنوية عشرة آلاف غرش تدفع لكم من يد طرفنا مشاهرة»[2]، أي شهريًا.

بعد تلقّي الخوريين حبيب والحاج رسالة الأمير حيدر، توجّها إليه لتقديم الاستعفاء. ولكن الأمير لم يهادن حول هذا الموضوع، وكان شديد القساوة معهما. تحدّث الحاج عن مقابلته والحبيب للأمير فقال: «فلما اطّلعنا على الامر، وقد كنا قبلاً استعفينا، احتدّ الخوري يوحنا وغضب وقال: لا نقبل. فقلت له أنا: فلنذهب إلى الأمير ونستعف. فذهبنا، ولما بلغنا إليه قال لنا: ان البطرك كتب إليّ أنه عيّنكما قاضيين، وأنا أثبتّ هذا التعيين، وإذ رفضتما فالبطريرك عنده الرباط، وأنا عندي الحبس. وبعد الجدال قبلنا»[3].

استمرّ الخوري حبيب يمارس القضاء في عهد الأمير حيدر اللمعي حتى وفاة

[1] كتاب البطريرك حبيش إلى الأمير حيدر: «نعرض لسعادتكم أدام الله بقاءكم. غب إهداء سعادتكم البركة الرسولية... نعرض لسعادتكم انه منذ البداية ترك الخوري يوحنا حبيب وظيفة القضاء، وقد استدعيناه لدينا واستعملنا نحو جميع الوسائط الممكنة لاقناعه في أن يبقى في هذه الوظيفة ولم يكن يقتنع، متعللاً تعليلات جمة. ولما أيسنا منه استدعينا لدينا عبدكم حضرة ولدنا الخوري يوحنا الحاج الدلبتاوي، وبعد استعمال الوسائط نحوه لم يقبل أن يتسلم هذه الوظيفة... فلزم أننا أمرنا الخوري حنا والخوري حنا المذكورين، وحتمنا عليهما الحتم الجازم بأن يتوجها للتوجه بلثم أياديكم الكريمة، ويقفا على خاطركم بهذا الشأن، ويقدما لكم معروضنا بهذا الجواب. فعند تشرفهما بين أيديكم، أمروهما بما يحسن لديكم بما يوجب اقناعهما بتسلم هذه الوظيفة... الداعي لسعادتكم يوسف بطرس الانطاكي. في 2 أيار 1844». السبعلي، **سمط الحبيب**، المجلد 1، ص 369. انظر: يوحنا العنداري، **المرجع المذكور**، ص 53 و54.

[2] السبعلي، **المرجع المذكور**، المجلد 1، ص 370.

[3] انظر حديث البطريرك يوحنا الحاج إلى الاب السبعلي في **مجلّة المنارة**، العدد 2-3، 1994، ص 23-30.

هذا الاخير في 11 أيار 1854، أي طوال فترة بطريركية يوسف الخازن. وتولّى الأمير بشير عسّاف القائمقامية بالوكالة لمدة ثلاثة أشهر. وتعيّن بعده الامير بشير أحمد أبي اللمع قائمقاماً فثبّت بدوره الخوري حبيب قاضيًا خارج مجلس القائمقامية ثم عيّنه قاضيًا داخل المجلس وخارجه في 8 أيلول 1854. فبقي في المنصب حتى خلافه مع الأمير وإقالته بسبب رفضه الرضوخ لضغوطاته وتهديداته في قضيّة الحكم على يوسف بك كرم، في أوائل عهد البطريرك بولس مسعد.

3. نزاهة القاضي الكاهن واستبداد الأمير الحاكم

لم تحدث أية مواجهة بين القاضي الخوري وبين أيّ من الحكّام الذين تعاقبوا على الجبل منذ الأمير بشير الكبير، بسبب احترام الجميع لكفاءاته العلمية والخلقية. لكن الوضع تغيّر مع تعيين الأمير بشير أحمد قائمقامًا في 13 آب 1854. توهّم الأمير أنه بوسعه تسخير ضمير الخوري حبيب لمآربه الشخصية ولمصالحه السياسية، فذهبت محاولاته جميعها عبثًا وتحطّمت أمام صلابة عود القاضي واستقامة ضميره.

عندما تسلّم الأمير بشير أحمد الحكم، راح يتملّق الخوري لتعيينه قاضيًا في مجلس القائمقامية. فاعتذر بحجّة أن ضميره ضيّق ويخشى مخالفة آراء بقية القضاة في المجلس. ثم أصرّ عليه الأمير بالقبول ولو لشهر واحد، ووعده، بحضور المطران يوسف أبي رزق، بأنه لا يُجري شيئًا من أحكام المجلس إلا إذا كان موافقًا لرأيه، فضاقت حجّة الحبيب وقَبل بدخول المجلس في 8 أيلول 1854. وهنا بدأت متاعبه مع الأمير حتى اعتزاله عن ممارسة القضاء داخل المجلس في 12 شباط 1855. وبعدها عزله الأمير نهائيًا عن ممارسة القضاء خارج المجلس في 13 تشرين الاول بسبب موقفه الحازم والعادل من قضية يوسف كرم التي شرحها هو بنفسه في القسم الاخير من «النبذة التاريخية»[1].

لجأ القائمقام إلى التهديد والوعيد. فبقي الخوري مصرًّا على موقفه، لأن ضميره

[1] نُشر «قانون الاستقامة ويمين المجلس» ومعه الرسالة السرية إلى البطريرك، في المنارة، العدد الاول، 1988، ص 23-34.

LAU – Riyad Nassar Library

وديانته لا يسوّغان له الموافقة على الظلم. عندها أمر بشير أحمد «بالترسيم عليه» أي بوضعه في الاقامة الجبرية في احدى غرف القائمقامية في برمّانا، وهدده بالموت إذا لم يوقّع المضبطة التي وافق عليها بقية أعضاء المجلس إرضاءً للأمير. تمكّن القاضي أثناء اعتقاله من ايصال رسالة سرّية إلى البطريرك مسعد في أول شباط 1855، يعرض فيها خطر الموت المحدق به في كل لحظة بسبب رفضه توقيع الحكم غير العادل. وبعد أن تفاقم الوضع، توسّط وكيل القائمقام في المجلس، الأمير أمين منصور، فتمّ السماح للحبيب بمقابلة الأمير بشير أحمد وسلّمه رسالته المشهورة المعروفة بعنوان «قانون الاستقامة» التي يقول فيها: «فاني لست سكرانًا من خمر الإثم ولا أنا ميت الضمير ولا أنا جاهل أمور ديانتي ورسوم كهنوتي حتى أنافق بيميني وأتعصّب بدعوى الشيخ مخايل كرم وأخيه».

أصرّ الخوري يوحنّا على الأمير ليطلق سراحه فيستعيد حرّيته ويجاوبه بما يمليه عليه ضميره. وكان قد شاع أمر حجزه وتداولته الألسن. ورمى البطريرك مسعد بكل ثقله انتصارًا للقاضي بوجه الأمير. عندما أدرك بشير أحمد أن القاضي لا يلين بوجه التهديدات ولا يحيد عن جادّة الصواب، رفع عنه الحجز وسمح له بالخروج إلى بكركي، في 10 شباط 1855، حيث واجه البطريرك مسعد وعرض عليه كل ما جرى له في برمّانا وما تكبّده من سوء معاملة القائمقام. ثم كتب إلى الأمير مطالعة قانونية بتبرئة يوسف كرم بعنوان «يمين المجلس»، يؤكد فيها ثبات موقفه إلى جانب الحق وفق ما يمليه عليه ضميره، وهي تبدأ بهذه الكلمات: «أقرّ وأنا ملتفت لوجه الله تعالى الذي يعاقب المتغرّضين المتعصّبين، وجاعل نصب عيني يمين المجلس عارفًا جسامة مخالفته وأوضح حكم ضميري. أولاً بأن الشيخ يوسف كرم ليس هو مذنبًا...»[1]. بعد هذه المطالعة المسهبة التي فصّل فيها قضية يوسف كرم منتهيًا بها إلى تبرئته استنادًا إلى يمين المجلس، قدّم الخوري حبيب استقالته من القضاء في المجلس في 12 شباط 1855 محتفظًا بمنصب القاضوية خارج المجلس.

ذاع موقف الحبيب الجريء في سائر أنحاء البلاد وتداولت أمر مطالعته «يمين

[1] راجع نص هذه المطالعة، في مجلّة المنارة، العدد الأوّل، 1988، ص 23-34.

المجلس» مختلف الأوساط، فلهجت باستقامته وشجاعته في التصدّي لاستبداد الحاكم ووقوفه إلى جانب المظلوم، متكبّدًا الخطر على صحته وعلى حياته. وحدث أن التقاه يومها الخوري الياس الحويك (البطريرك فيما بعد) في أحد أروقة بكركي، فأشار إليه باصبعه وقال للحاضرين: «هوذا الحق»[1]. كما عرف يوسف كرم بكل ما تكبّده القاضي يوحنّا من ظلم القائمقام بسبب مناصرته له دفاعًا عن الحق، فوجّه إليه رسالة مؤرخة في 7 شباط 1855، وكان ما يزال محجوزًا في برمانا، عنوانها: «من إبن إلى أبيه»، وفيها يؤكّد له أنه بريء من الاتهامات التي ساقها ضدّه القائمقام وانه يعلم بوجود خصام له داخل المجلس الذي ينظر في قضيته. ولذلك، «لولا وجود أبوّتكم لما كنت أتشجّع وأدخل للمجلس إلا بحتم فايق عن إرادتي...»[2].

على أثر المضاعفات التي نتجت عن حادثة يوسف كرم والمواجهة بين الامير والقاضي، استدعى البطريرك مسعد القاضي الخوري إلى مقرّه الصيفي في الديمان في 6 آب 1855 ليقنعه بتنفيذ أمر الأمير بتولّي فصل الدعاوى في بلاد البترون وجبيل وجبة بشري كقاضٍ متجوّل. كما أبلغه البطريرك أن رفضه سيكون وبالاً عليه ويمكن أن يؤدّي إلى عزله. وكان البطريرك قد كتب إليه في 25 تموز 1855 بشأن التجوّل في شمالي لبنان لسماع الدعاوى طالبًا منه الامتثال للارادة الاميرية[3]. جرت في الديمان خلوة طويلة بين البطريرك والخوري بحضور أحد المطارنة (المرجّح أنه مطران طرابلس بولس موسى كساب). وكانت مناقشة حادّة كتب تفاصيلها الأب السبعلي في «سمط الحبيب»، استنادًا إلى دفاتر قيود الحبيب نفسه[4]. لكن القاضي رفض القيام بوظيفة قاضٍ متجوّل وقدّم أعذارًا رفعها البطريرك إلى القائمقام فلم يقبلها، بل كلّف نفسه ترك مركزه في برمّانا وقصد البطريرك في الديمان غير مبالٍ

(1) الاب يوحنا السبعلي، **سمط الحبيب**، المجلد 2، ص 630.
(2) طالع النص الكامل لرسالة يوسف كرم في **مجلّة المنارة**، العدد الأوّل، 1988، ص 33 و34.
(3) الاب يوحنا السبعلي، **المرجع المذكور**، المجلد 3، ص 1023-1026.
(4) **المرجع نفسه**، المجلد 5، ص 143-145.

ببعد المسافة ووعورة الطريق.

بقي الأمير بشير أحمد في الديمان عدة أيام تخلّلتها محاورات كثيرة بينه وبين البطريرك، وأبرزها قضيّة استبدال الخوري حبيب بالخوري بطرس منصور كقاضٍ خارج المجلس. لم يوافق البطريرك على عزل الحبيب. ولكن بعد إلحاح الأمير، تم الرأي أن ينصّب الخوري منصور قاضيًا بدون ذكر لعزل الحبيب. وقد جرى ذلك في 13 تشرين الاول 1855، بعد عودة الامير إلى برمانا. وكان استبدال القاضي بغيره بمثابة عزل له. فشقّ ذلك على عموم الطائفة، وأخذت كتابات الاستغراب تتوارد على البطريرك من الاساقفة، وكان يجيب عليها بغاية اللطف والاحتراس مبرِّئًا نفسه مما جرى وملقيًا اللائمة على تهوّر الحبيب. وهناك عدد من المراسلات بين البطريرك وبينه حول هذه القضية الخطيرة.

كان المطران طوبيا عون من أبرز الذين ساندوا الخوري حبيب في موقفه، وقد شقّ عليه ما آلت إليه حاله، فتدخّل لدى القائمقام حتى يعيّن له معاش تقاعد نظرًا للخدمات الجليلة التي قدمها في مجال القضاء. رضخ الأمير لطلب المطران وخصّص له معاش تقاعد سنوياً قدره ثلاثة آلاف غرش، وكتب له رسالة بهذا الموضوع: «حضرة المحب الأعزّ الخوري يوحنا حبيب الأكرم حفظه الله تعالى. غبّ استمداد خير الدعا انه نظرًا لاظهار صداقتكم وخدامتكم لدينا قد أمرنا بترتيب نفع سنوي لكم ثلاثة آلاف غرش عن كل شهر مايتين وخمسين غرش... تحريرًا غرّة شهر أيار 1855.(الختم)بشير أحمد»[1].

4. الحبيب وآداب القضاء

مارس يوحنا حبيب القضاء، مثلما عاش كهنوته، بروح رسولية تتعالى فوق المصالح الخاصّة والمكاسب المادية لتتفانى في خدمة الغير وإحقاق الحق. فتخلّى

(1) الاب يوحنا السبعلي، **المرجع المذكور**، المجلد 1، ص 373.

سنة 1855 عن وظيفته الرسمية ولم يتخلّ عن الآداب المسلكية التي تحلّى بها خلال ممارسته المهنة أكثر من 15 سنة. ان صفاته المميّزة بالكفاءة العلمية ونزاهة الضمير جعلت البطريركين الخازن ومسعد يوكلانه بالعديد من القضايا القانونية[1]، كما تولّى أيضًا، لفترة من الزمن، تعليم الفقه لعدد من الشبّان والاكليريكيين الموارنة انضمّ بعضهم إلى سلك القضاء معه. وفي أرشيف دير الكريم العديد من الرسائل الموجّهة إليه لتوكيله في الفصل بدعاوى أو معالجة بعض الخلافات، كما فيه بعض الأحكام القضائية التي أصدرها خلال تولّيه القضاء.

في كلّ القضايا التي طُلب منه إبداء رأي أو إصدار حكم، كان يوحنّا حبيب يراعي الترتيب في بتّها وإصدار الأحكام بحسب ورودها؛ فلا يقدِّم دعوى متأخّرة على سابقاتها. وكان سلوكه واحدًا لا يتغيّر تجاه الضعيف والمتجبّر، ولم يكن للأهواء الطائفية أي تأثير في أحكامه. ومن نوادر احترامه آداب القضاء ان خلافًا حصل بين أهالي قرية جوار الحوز المسيحيين وأهالي قرية كفرسلوان الدروز. فوقفت الست أسما بنت القائمقام حيدر أبي اللمع إلى جانب المسيحيين وطلبت بواسطة أحد الكهنة من يوحنا حبيب بأن يصدر حكمًا لمصلحتهم. فوبّخ ناقل الوصية، ونظر بكل تجرّد في الدعوى وحكم للدروز على المسيحيين حقوقيًا وجزائيًا. وبعد صدور الحكم استدعاه الأمير حيدر وعاتبه على مسمع من ابنته إرضاءً لخاطرها. فأجابه القاضي: «إن العدل أولى بالإتباع من خواطر البشر، بالعدل حكمت. فان راقكم ذلك كان به، وإلا أترك القضاء وأودّعكم»[2].

وعندما كان يمارس الاحكام في برمّانا، قصده صديق له من الاعيان وكان له دعوى بشأن فرن بناه تحت بيت خصمه. بعد سماع الدعوى، قال أحد الأرباب للصديق: «أنت من الواثقين بالخوري، فسله عن الحكم في دعواك». ولما سأله، أجابه الحبيب: «أنت صديقي ولكن لا على حساب الحقّ. فالضرر يجب رفعه عن

(1) العديد من هذه الوثائق نشرها الأبوان تابت وزيدان، **المرجع المذكور**، الجزء 1، ص 123-138.

(2) الاب يوحنا السبعلي، **شذرات**، الورقة 255 و – ق.

(3) **المرجع نفسه**.

الوضيع قبل الرفيع دون أي اعتبار»[3].

إنَّ نزاهة الخوري يوحنا حبيب في القضاء دفعته إلى الابتعاد عن كل ما يمسّ بهيبة المجلس، فحرّم على نفسه قبول الهدايا وزيارة المتخاصمين ممن ينظر في دعواهم، أو النزول عليهم ضيفًا. يروي السبعلي أنه سأل يومًا أحد معاصري الحبيب عنه، وهو خليل أفندي بك قزاح، فأجاب: «ان الحبيب عندي نادرة من نوادر الدهر من حيث العدالة والذمّة والقداسة السامية. وقد جبت أصقاعًا كثيرة من برّ الشام والقطر المصري وما أبصرت عيني ولا سمعت أذني برجل عظيم جدير بأن تعظّمه الضمائر لا ألسنة المتملّقين نظير عظيمنا هذا»[1].

الخاتمة

المطران يوحنا حبيب علامة فارقة في سجلات القضاء اللبناني في القرن التاسع عشر. كان بين المسيحيين اللبنانيين رائدًا في تعلّم أصول الفقه على يد أئمّة المسلمين والحصول على شهادة خطّية فيه تثبت كفاءته وتفوّقه. دعي إلى دراسة الفقه خدمة للصالح العام، فتردد تهيّبًا لسلطة القضاء وخوفًا من عدم التمكّن من إحقاق الحق في أحكامه.

درس الفقه بأمر الطاعة للبطريرك يوسف حبيش، كما مارس القضاء أيضًا بأمر الطاعة. فبرّز في أحكامه، وتحلّى بالعدالة والنزاهة، حتى قال عنه البطريرك الحويك: «هوذا الحق». جرأته في التصدي لاستبداد الحاكم ومناصرة المظلوم جعلته يخالف رأي البطريرك بولس مسعد في التهاون مع القائمقام بشير أحمد، ولو على حساب خسارة الوظيفة، «التفاتًا ليمين المجلس الذي ربط ضميره بقيود قانون الاستقامة». وتجمع المصادر على أن المطران يوحنا حبيب كان في قاضويته حَكمًا حرًّا أبيًّا لا يقيّد نفسه إلا لمبادئ العدالة، ولا يتعصّب إلا لوجه الحق. ولنا في سيرته اليوم، مع حياد بعض القضاة عن وجه الحق والعدالة، الكثير من العبر، وفي عطر ذكراه أطيب الأثر.

(1) **المرجع نفسه**، الورقة 262 ق.

المدرسة المارونيّة الحديثة والمسألة الشرقيّة: تأثير التجاذبات السياسية على المشروع الدّيني

تلازم تاريخ المارونية مع تاريخ لبنان منذ أن وجد الموارنة في الجبل مرتع حرّية وملجأ أمان، فكان لهم فيه الملاذ والمستقر. في وهاد لبنان وصروده حافظت الجماعة على ذاتيّتها، وكان لها الدور الأساس في إنشاء لبنان الكيان حتى أمكن القول: «المارونيّة ولبنان صنوان». ارتبط الإثنان عبر التاريخ بعروة مصيريّة اشتدّ وثاقها مع صروف الدهر وتجارب الزمان، فما جرى تصوّر لتاريخ لبنان الحديث بلا دور الموارنة فيه، وما لهج أحدهم بالموارنة إلاّ ذكر لبنان، حتى وصف بعضهم هذا الرابط بأنّه «زواج ماروني» لا طلاق فيه ولا تعدّد أزواج.

إذا قيّض للموارنة أن يتحصّنوا أجيالاً في الوديان والجبال منكفئين على ذاتهم هربًا من الاضطهاد، فإن مدرسة روما المارونيّة ساعدتهم على تحقيق قفزة نوعيّة أشرقت فيها إطلالتهم شرقًا وغربًا عبر مساهمتهم الفعّالة في نهضة الشرق وفي التبادل الثقافي وتعريف الغرب بأصالة الشرق. كما أنّ مدرسة روما شجّعت الموارنة في انفتاحهم على الفئات اللبنانيّة الأخرى، مسيحيّة كانت أم اسلاميّة، فساهموا، عبر تاريخهم الحديث، في خلق ذهنيّة دينيّة وسياسيّة منفتحة لصيغة عيش مشترك مع مختلف الطوائف والمذاهب. أكبّ الباحثون الّذين عالجوا تاريخ المدرسة المارونيّة في روما على النواحي الدينيّة والاجتماعيّة والفكريّة، فلم يتعرّضوا إلى التجاذبات السياسيّة التي رافقت إعادة فتح هذه المدرسة بعد أن أغلقها نابوليون بونابرت وباع أملاكها سنة 1798 إثر اجتياحه إيطاليا. لقد بقيت المدرسة المارونيّة مقفلة حوالى المئة سنة (1798-1893) وأُعيد فتحها في عهد البطريرك يوحنا الحاج، فعُرفت باسم «المدرسة المارونيّة الحديثة».

لم تسلم مدرسة روما المارونيّة من العوامل السياسيّة التي تحكّمت بمصير المؤسّسات الدينيّة المسيحيّة في الأراضي الّتي احتلّتها جيوش النظام الثوري الفرنسي في عهد نابوليون إذ تمّ إقفال هذه المؤسّسات باسم مبادئ العلمنة الّتي نادت بها الثورة الفرنسيّة.

1. نابوليون بونابرت يبيع أملاك المدرسة المارونيّة

كان نابوليون بونابرت، إثر اجتياحه إيطاليا سنة 1798، قد حجز أملاك جميع المؤسّسات الدينيّة وأموالها، ومن بينها المدرسة المارونيّة. أمر ببيع بنائها وبعض ممتلكاتها بالمزاد العلني، سنة 1812، من أجل تغطية الغرامة الحربيّة التي فرضها على الدولة البابويّة وعجزت هذه عن دفعها. حوّل الشاري فابيو فابيتي طبقات البناء للسكن كما حوّل الكنيسة إلى مخزن، فتبدّدت معظم الأملاك التابعة للمدرسة وبيعت المكتبة ومخطوطاتها الثمينة بالمزاد[1]. كان من المفارقات الصعبة بالنسبة للموارنة أن يتلقّوا هذه النكسة الأليمة من فرنسا بالذات، وهي التي كانت لهم، حتى ذلك التاريخ، المقصد الأكيد والمدافع العنيد، وكانوا يأملون أن ينالوا منها كل دراية وعناية[2]. لم يبادل الموارنة

---

[1] يمكن الحصول على معلومات وافية حول بيع أملاك المدرسة عن أربعة تقارير مكتوبة بالايطالية وموجودة بين أوراق البطريرك الياس الحويك في أرشيف بكركي. كما تتضمن أوراق الحويك تقريرًا بالايطالية، وُضع سنة 1822، ويسرد الأسباب التي دفعت الكردينال أركولاني، محامي المدرسة المارونيّة في ذلك العهد، إلى نقل الطلاب من دير اللعازاريين إلى مدرسة البروبغندا بروما. راجع حول هذا الموضوع: الخوري بولس قرألي: **لمعة تاريخية في المدرسة المارونية الحديثة برومية (1890-1927)**، عدد خاص من **المجلة البطريركية**، آب–تشرين الأول، 1936، ص 2 ، 14-17 و19.

[2] ان العلاقات المارونيّة الفرنسيّة عريقة في القدم وتعود إلى الحروب الصليبيّة حيث اعتبر الملك لويس التاسع في رسالة كتبها من عكا سنة 1250 إلى البطريرك شمعون الثاني بأن «الموارنة هم جزء من الأمّة الفرنسيّة». وكان البطريرك الماروني قد أرسل جيشًا من الموارنة بقيادة الأمير سمعان لنجدة الملك الفرنسي على مشارف عكا. لقد تمسّك ملوك فرنسا بالروابط التي تشدّهم إلى الموارنة فاختاروا منهم القناصل لبلادهم. لكن العلاقات المارونيّة الفرنسيّة فترت بعد قيام الثورة الفرنسيّة لتعود إلى طبيعتها اثر سقوط نظام الإمبراطور نابوليون الأول فعادت فرنسا إلى حماية الموارنة حتى أن نابوليون الثالث، في استقباله البطريرك بولس مسعد سنة 1867، نعت الموارنة «بفرنسيي الشرق». راجع: يوسف داغر، **بطاركة الموارنة**، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، 1957، ص 32.
Nagib Dahdah (Libanius), *Les guerres du Liban au fil des jours*, Beyrouth, C.E.D.R.E., 1981, 2 vol., I, p. 86.

نابوليون سوء صنيعه بل لبّى بعض تلامذة المدرسة المارونيّة التي أقفلها، طلبه ليكونوا مترجمين لجيشه في الشرق أو ليراقبوا أعمال المطبعة الشرقيّة الّتي جلبها من البروبغندا إلى مصر فساهموا، بصورة غير مباشرة، في بسط النفوذ الفرنسي في هذا الجزء من العالم[1].

2. الطلاّب الموارنة في مدرسة البروبغندا

لم يشأ الموارنة أن يحول إغلاق مدرسة روما دون متابعة انفتاحهم على الغرب عبر عاصمة الكثلكة. وبما أنه كان من الصعب فتح مدرسة جديدة في بداية القرن التاسع عشر، فقد اكتفى البطريرك يوحنا الحلو بإرسال خمسة طلاّب ليتعلّموا في مدرسة الآباء اللعازاريين في روما تحت إشراف الكردينال أركولاني، محامي المدرسة المارونيّة في ذلك العهد. لكن التحاق التلامذة الموارنة بدير اللعازاريين لم يدم طويلاً لأن الافادة لم تكن على المستوى المطلوب، وهذا ما حمل الكردينال أركولاني إلى نقل الطلاّب إلى مدرسة البروبغندا لحين افتتاح المدرسة المارونيّة الحديثة[2].

بقي التلامذة الموارنة الموفدون إلى روما ينهلون العلم من مدرسة البروبغندا حوالى السبعين سنة (1822–1893)، وكان عددهم يتراوح سنويًا بين الثلاثة والستة. وسعى البطاركة الموارنة، خلال هذه المدة لفتح مدرسة جديدة في روما تكون على مستوى سالفتها الشهيرة، لكن عوائق عديدة مادّية ودينيّة كانت تحول دون تحقيق الحلم الكبير قبل سنة 1893 حيث أُعيد فتح المدرسة المارونيّة بمساعدة

[1] لقد قال بعضهم بأن «الشرق استيقظ من سباته العميق على دوي مدافع بونابرت في مصر»، لكن هذا القول يحتاج إلى توضيح وتصحيح. أمّا التوضيح فمردّه إلى أن القول يتغافل عن دور تلامذة المدرسة المارونيّة في روما الذين عملوا في الجيش الفرنسي وأسهموا في النهضة الفكريّة عن طريق الترجمة والطباعة. وأمّا التصحيح فمردّه إلى أنه إذا كان لنابوليون دور غير مباشر في بعث النهضة في الشرق، فإليه أيضًا تعود مسؤوليّة خراب صرح شرقي مهم في بلاد الغرب، لعب تلامذته دورًا أساسيًا في تلك النهضة. ان الانعكاسات الايجابيّة التي كانت لحملة نابوليون على صعيد الفكر والثقافة لا تغطّي خطأه في إغلاق المدرسة المارونيّة وحرمان العلم من هذا الصرح الكبير.

[2] عن تقرير حول المدرسة المارونيّة وُضع بالايطالية سنة 1822، ويتضمّن سرد الأسباب الّتي حملت الكردينال اركولاني محامي المدرسة، والمونسنيور الجياتي وكيلها، على نقل الطلاب الموارنة من دير الآباء اللعازاريين إلى مدرسة البروبغندا؛ بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 19.

البابا ليون الثالث عشر وجهود المطران الياس الحويك الذي أوفده البطريرك يوحنا الحاج إلى روما سنة 1890، فلم يترك بابًا إلاّ طرقه في سبيل تحقيق مشروع فتح المدرسة.

سنحاول، من خلال دراسة نقديّة للأرشيف الديبلوماسي الاوروبي في فرنسا والنمسا، بالاضافة إلى أرشيف الفاتيكان والبطريركيّة المارونيّة، إظهار التجاذبات السياسيّة الّتي رافقت إعادة فتح المدرسة المارونيّة في روما، في أواخر القرن التاسع عشر حيث كان الصراع السياسي محتدمًا بين الدول الكبرى لتقاسم النفوذ في الشرق على حساب الامبراطوريّة العثمانيّة المتداعية التي عُرفت «بالرجل المريض» وذلك في إطار ما اتّفق على تسميته «بالمسألة الشرقيّة».

3. المسألة الشرقيّة وحماية الطوائف اللبنانيّة

كان لبنان، في منتصف القرن التاسع عشر، من أبرز محاور اهتمام الديبلوماسيّة الأوروبيّة في الشرق، وذلك بسبب وعي شعبه وحيويّته وأهميّة موقعه كمركز وصل بين الشرق والغرب، حتّى نعته ميترنيخ بأنّه «بلد صغير في منتهى الأهميّة لحماية السلام في المنطقة»[1]. وعت الدول الأوروبيّة أهميّة الانتماء الطائفي في مجتمع تعدّدي التركيب كالمجتمع اللبناني فسعت كلّ منها إلى إثبات وجودها على الساحة اللبنانيّة من خلال حماية طائفة معيّنة. وكانت المنافسة السياسيّة حادّة بين الدول حتى أنها لم تكن تنتظر، كما اليوم، أن تستجدي الطوائف حمايتها بدون طائل، بل كانت هي تتسابق لكسب ودّ المجموعات الطائفيّة واستمالتها لسياستها في الشرق. ويبرز هذا الأمر بوضوح في تقرير وضعه Des Meloizes، قنصل فرنسا في بيروت، لوزير الخارجية Guizot حيث يقول فيه عن لبنان: «في هذا البلد لم يعد يسعى طالبو الحماية إلى حظوة ينالونها من حماتهم،

[1] عن برقية أرسلها ميترنيخ لستيرنر، سفير النمسا في اسطمبول بتاريخ 25 حزيران 1844. انظر حول هذا الموضوع: Arthur Breycha-Vauthier, *Osterreich in der Levante*, Wien, V. Herold, 1972, p. 25.

بل على العكس من ذلك، بحيث يتنافس الحماة على خطب ودّ محمييهم».

(En ce pays-ci, ce ne sont plus les protégés qui recherchent les faveurs des protecteurs, ce sont, au contraire, ceux-ci qui se disputent les bonnes grâces des protégés)[1].

كانت فرنسا حريصة على حمايتها للموارنة من خلال حرصها على مصالحها في الشرق، وكانت تسعى إلى توجيه شؤونهم الثقافيّة والدينيّة في سبيل خدمة تلك المصالح، وذلك إمّا عن طريق معتمديها الديبلوماسيين، وإمّا عن طريق الارساليّات الفرنسيّة التبشيريّة والثقافيّة. ولكن النمسا وانكلترا كانتا تسعيان لاستمالة الموارنة إليهما وإبعادهم عن محور السياسة الفرنسيّة، وبخاصة بعد مؤتمر لندن (15 تموز 1840) الذي قضى بإجلاء محمد علي، حليف فرنسا، عن لبنان، فكان هذا المؤتمر هزيمة سياسيّة كبيرة لفرنسا، حتى نعته البعض «بواترلو الديبلوماسيّة الفرنسيّة»[2]. لكن محاولة كلّ من النمسا وانكلترا الحلّ وثاق الرابط الماروني الفرنسي ذهبت عبثًا بسبب تعدّد العلاقات وعمقها بين الطرفين وبسبب الثقة المفرطة التي كان يضعها الموارنة بفرنسا والحذر الذي كانوا يبدونه تجاه البروتستنتيّة الانكليزيّة. لذلك استدارت النمسا نحو الملكيين فتقاسمت حمايتهم مع فرنسا وتحوّلت انكلترا نحو الدروز إذ كتب المندوب الانكليزي الكولونيل روز إلى حكومته قائلاً: «ان الموارنة مستسلمون نفسًا وجسدًا إلى فرنسا... فلم يبقَ لانكلترا أن تحتار في الأمر بل أمسى من المحتّم عليها عضد الدروز»[3]. وكما كان الموارنة يخصّصون الصلوات في كنائسهم لدوام مجد فرنسا، كان الارثوذكس يضرعون إلى ربّهم في سبيل نصرة القيصر الروسي ودوام مجد روسيا حاميتهم.

---

(1) **أرشيف وزارة الخارجيّة الفرنسيّة**، المراسلات الديبلوماسيّة، بيروت، السجل 11، رقم 50، برقية من قنصل فرنسا ببيروت بتاريخ 22 حزيران 1841.

(2) Daad Bou Malhab Atallah, *Le Liban, guerre civile ou conflit international*, Beyrouth, 1980, p. 166 ss.

(3) يوسف ابراهيم يزبك، **ثورة وفتنة في لبنان، صفحة مجهولة في تاريخ الجبل من 1841 إلى 1873**، بقلم انطون ضاهر العقيقي، بيروت، منشورات **مجلة الطليعة**، 1936، ص 9.

L.A.U - Riyad Nassar Library

كما أن الحماية الروسيّة تعدّت الارثوذكس لتشمل أحياناً السريان وحتى اليهود والشيعة ولكن بدون أن تأخذ في هذا المجال طابعًا رسميًا. ويجب الاّ نسقط من حسابنا موقف سردينيا ثم موقف ايطاليا بعد توحيد هذه الأخيرة إذ كانتا تطمحان أيضًا إلى تركيز دعائم ثابتة في لبنان على حساب النفوذ الفرنسي، وذلك عن طريق حماية الطوائف الكاثوليكيّة[1].

نرى من خلال هذه اللمحات السريعة تنافس فرنسا والنمسا وايطاليا لاستمالة الموارنة في الصراع حول النفوذ في الشرق. فكان لكل منها موقف متميز بالنسبة لمشروع إعادة فتح المدرسة المارونيّة في روما تبعًا لارتباط هذا المشروع بمصالحها السياسيّة. كما أن السلطات الروحيّة المارونيّة التي أقنعت الفاتيكان بجدوى مشروعها، حرصت على كسب تأييد السلطان عبد الحميد الثاني الذي قدّم مساهمة ماليّة لدعمه. لقد تعدّدت المواقف من مشروع فتح المدرسة الحديثة في روما تبعًا لتضارب المصالح وتنوّع الأهداف والمشارب. فما هي التجاذبات السياسيّة التي عملت، سلبًا او ايجابًا، في تحقيق هذا المشروع؟ وما كانت المواقف في لبنان والفاتيكان واسطمبول وأوروبا؟

4. صراع البطريركيّة المارونيّة مع واصا باشا

في لبنان شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحوّلات ذات شأن على صعيد الوضع الداخلي الذي أعطى الطائفة المارونيّة زخمًا جديدًا. لقد كان نظام المتصرفيّة الذي قام على أنقاض النظام الاقطاعي التقليدي، طائفي الطابع فسمح للكنيسة المارونيّة بإبراز دورها الرائد على الصعيدين الاجتماعي والسياسي وذلك

---

(1) ذكر الأب ميسلين خلال رحلته إلى لبنان ان قنصل فرنسا في بيروت منع الكبوشيين من قرع جرس كنيستهم لأن الإذن باستعمال الجرس حصلوا عليه بواسطة قنصل سردينيا وليس بواسطته. كما أن المسيو غيزو، رئيس وزراء فرنسا، أجرى مفاوضات مع حكومة سردينيا لتوقّف قنصلها عن حماية الكاثوليك في بيروت، **الأراضي المقدّسة، حج إلى القدس**، باريس، 1858 (بالفرنسية)، ترجمه إلى العربية الأب اغناطيوس خوري، عدد خاص من **مجلة السنابل**، آب - أيلول - تشرين الاول 1960، ص 604. أنظر أيضًا: Adel Ismaïl, *Histoire du Liban, du XVIIIe siècle jusqu'à nos jours,* tome IV: *Redressement et déclin du féodalisme libanais* (1840-1861), Beyrouth, 1958, p. 18.

بعد ضعف سلطة العائلات الاقطاعية وتصاعد أهميّة الانتماء الطائفي على أثر الحروب الأهليّة بين الموارنة والدروز. لقد تمكّنت السلطات الدينيّة المارونيّة من سدّ الفراغ السياسي الذي أحدثه تداعي البنى الاقطاعية للمجتمع اللبناني، فبرزت هذه السلطات كممثلة لطموحات الشعب ومدافعة عن مصالحه تجاه متصرّف جبل لبنان والسلطات الاداريّة المحليّة. وفي سنة 1890، عندما فكّر البطريرك يوحنا الحاج، عقب انتخابه، بإعادة فتح المدرسة المارونيّة، كان واصا باشا متصرّفًا وعلى خلاف مع السلطات الدينية المارونيّة بسبب سوء إدارته وبسبب الرشوة والظلم اللذين كانا متفشّيين في عهده. فعندما أوفد البطريرك الحاج المطران الياس الحويك إلى اسطمبول للحصول على مساعدة ماليّة لمشروع المدرسة، كان السلطان قد وعد بها، قام المتصرّف بالوشايات والدسائس في عاصمة السلطنة لمنع المطران من مقابلة السلطان. كانت فرنسا تسعى إلى دعم موقف المطران الحويك في اسطمبول عن طريق سفيرها هناك، ولكنّها كانت حريصة في الوقت نفسه على مهادنة واصا باشا وعدم إغاظته أملاً في كسبه إلى جانبها لأنّه كان يتباهى بمحاربة النفوذ الفرنسي في لبنان[1]. وهكذا كان الدور الفرنسي متأرجحًا بين تأييد الموقف الماروني من جهة ومسايرة واصا باشا من جهة أخرى في سبيل دعم المصالح الفرنسيّة في لبنان أمام مطامع الدول الأوروبية الأخرى. فلهذا تعطّل هذا الدور في مشروع إعادة فتح المدرسة ولم يكن على المستوى المطلوب.

5. التنافس الانكليزي- الفرنسي

ان التنافس الانكليزي - الفرنسي في لبنان زاد في تعطيل دور فرنسا ودفعها إلى التزام الحياد تجاه صراع واصا باشا مع السلطات المارونيّة. لقد كان كوبليان أفندي، صهر واصا باشا، مديرًا للقلم الأجنبي في المتصرفيّة وميّالاً للسياسة الفرنسيّة، لكنه كان يستفيد من وظيفته لابتزاز أموال الناس وكان يتمتّع بقابلية

[1] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، المراسلات الديبلوماسية، بيروت، السجل 35، برقية من تالانديه، قنصل فرنسا ببيروت إلى ريبو، وزير الخارجية، بتاريخ 29 كانون الاول 1891.

للرشوة لا تعرف الحدود[1]. يظهر من خلال الأرشيف الديبلوماسي الفرنسي أن الشكاوى اللبنانيّة أدّت إلى إبعاد كوبليان إلى اسطمبول، ولكن في أثناء غيابه، تبيّن للقنصل الفرنسي أن النفوذ الانكليزي يتزايد في لبنان عن طريق مدير القلم التركي في المتصرفية، ناصيف الريس. فلذلك عمل السفير الفرنسي في اسطمبول على تأمين عودة كوبليان إلى وظيفته لتعطيل الدور الانكليزي. فكانت فرنسا تتغاضى عن محاربة الفساد في الادارة اللبنانيّة وعن التأييد الصريح للبطريرك والمطارنة الموارنة المحاربين لهذا الفساد. وقد كان لهذا الموقف أثر سلبي على زيارة المطران الحويك لاسطمبول إذ إنه لم يتمتّع بدعم فرنسي قوي[2].

6. العراقيل بوجه الحويك في اسطمبول

بقي المطران الحويك في روما شهرًا ينتظر جواب السفير العثماني فيها بشأن الاذن له بالسفر إلى الآستانة. ولما وصلها في 22 كانون الاول 1891 وجد أن عراقيل واصا باشا سبقته إليها وكان هذا الاخير قد أرسل الشيخ نعمان حبيش إلى عاصمة السلطنة للحؤول دون مقابلة الحويك للسلطان عبد الحميد الثاني، ولعرقلة مساعيه في قبض المنحة المالية التي وهبها السلطان لمشروع المدرسة المارونيّة والبالغة عشرة آلاف فرنك فرنسي. وبالفعل فقد بقي المطران الحويك في اسطمبول حوالى الأربعة أشهر يتنقّل من دائرة إداريّة إلى أخرى حتى تمكّن من قبض المبلغ المذكور في نيسان 1892 بفضل مساعي الوجيه الماروني سليم بك ملحمة.

[1] كان اللبنانيون يتهمون واصا باشا بمشاركة صهره في كسب المغانم وتقاسم مداخيل الرشاوى وهذا ما أوحى لبعضهم بنشر صورة تمثل لبنان بشكل بقرة يعتني كوبليان بحلبها ويمسكها له واصا من قرنيها. انظر: لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان** (1861-1918)، بيروت، دار لحد خاطر، الطبعة الثانية، 1982، ص 149.

[2] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، المراسلات الديبلوماسية، بيروت، السجل 35، برقية من غيو، القائم بأعمال قنصلية بيروت إلى ريبو، وزير الخارجية، بتاريخ 27 تشرين الاول 1890. والسجل 36، برقية أخرى بتاريخ 16 شباط 1891.

حصل المطران الحويك، إلى جانب المذكور، على النيشان المجيدي طبقة ثانية ولكنه لم يحظ بمقابلة السلطان[1]، وذلك على الرغم من تدخّل موارنة الآستانة البارزين في الادارة العثمانيّة وعلى رأسهم: سليمان البستاني وسليم ملحمة ويوسف حوا والشيخ سليمان الدحداح، وبالرغم من مقابلة سفير فرنسا للسلطان من أجل هذه الغاية[2]. وقد فعل السفير ذلك بعد أن طلب منه المطران الحويك مساعدته للخروج من ورطته بحجة أن كل الدسائس التي تحاك ضدّه في الآستانة تعود لتعلّقه بفرنسا[3]. كان السفير كامبون يدرك تمامًا الأسباب السياسيّة الّتي كانت تقف حاجزًا دون دعم مساعي المطران الحويك إذ أنّ حكومة بلاده كانت قد تدخّلت بإلحاح عند وفاة البطريرك بولس مسعد للحؤول دون انتخاب الحويك مكانه، على أساس أن ذلك من شأنه إغاظة المتصرّف واصا باشا وكذلك الصدر الأعظم، على اعتبار أن المطران الحويك معروف بميله الصريح لفرنسا وبعدم تردّده في المباهاة بذلك[4].

7. البابا ليون الثالث عشر وبعث الشرق بالشرق

من حسن حظ المطران الحويك أن المواقف في روما، خلافًا لسلبيّة المواقف

---

(1) الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي منار الطائفة المارونية**، جونية، مطبعة المرسلين اللبنانيين، 1934، ص 206.

(2) الخوري بولس قرألي، **لمعة تاريخية**، ص 59.

(3) الجدير بالذكر أن سليم ملحمة كان قد عرض على المطران الحويك دفع مبلغ ثلاثة آلاف فرنك فرنسي لأحد المقربين من السلطان ليدبّر له مقابلة مع جلالته، على أساس أنه لا يليق بالطائفة المارونية أن يبقى سيادته في الآستانة مدة أربعة أشهر ويعود منها دون المثول أمام السلطان، فرفض المطران الحويك ذلك قائلاً إنه في غنى عن تلك المقابلة وانه يفضّل أن تخصّص الثلاثة آلاف فرنك كمساعدة ماليّة لمشروع المدرسة المارونية. فسلّمه سليم ملحمة المبلغ المذكور إضافة إلى العشرة آلاف فرنك التي قبضها من الآستانة.

(4) من المعروف أن المطران يوحنا حبيب، مؤسّس جمعيّة المرسلين اللبنانيين كان الأوفر حظًا لخلافة البطريرك مسعد ولكنه تنحّى عن ترشيح نفسه مؤيدًا المطران الحويك الذي كان له حظ كبير في الفوز بهذا المنصب لولا تدخّل القنصل الفرنسي دو بوتيتفيل للحؤول دون ترشيحه والاصرار على ذلك مع أصحاب السيادة مطارنة الطائفة، **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، المراسلات الديبلوماسية، بيروت، السجل 35، برقيات القنصل الفرنسي إلى وزير الخارجية بتاريخ 19 و21 نيسان و2 و5 أيار 1890.

في الآستانة، كانت ايجابية بدعم من البابا ليون الثالث عشر المعروف بسياسته المنفتحة وبميله لوقف حركة الليتنة والمحافظة على خصائص الطوائف الشرقيّة. فقد كان البابا يرمي إلى تشجيع الوحدة بين الكنائس الارثوذوكسية وروما، عن طريق التركيز على خصائص الطوائف الشرقيّة المتّحدة مع روما، وذلك لتبديد مشاعر الخوف عند الشرقيين من الذوبان في الكنيسة الغربيّة اللاتينيّة. أنشأ ليون الثالث عشر، سنة 1882، ثلاث مدارس اكليركيّة جديدة مخصّصة للطوائف الشرقيّة: في القدس بإدارة الآباء البيض، في الموصل بإدارة الآباء الدومينيكان، وفي اسطمبول بإدارة الآباء الكبوشيين. كان هدف البابا العمل على نهضة و«بعث الشرق بالشرق» وذلك حسب ما ورد في تقرير وضعه السيد لاكاز، السكرتير الأول للسفارة الفرنسيّة في الفاتيكان بتاريخ 25 أيار 1883[1]. وقد نصح الديبلوماسي الفرنسي حكومته بمجاراة موجة الانفتاح على الطوائف الشرقيّة التي ينادي بها البابا ليون الثالث عشر، وذلك كي تتمكن فرنسا من المحافظة على امتيازاتها في الشرق بحماية الطوائف الكاثوليكية وبخاصة الموارنة في لبنان.

لكن الحكومة الفرنسيّة لم تكن موافقة على سياسة الفاتيكان الجديدة، إذ إن تنمية خصائص الطوائف الشرقيّة من شأنها أن تعمل على نهضتها وعلى تخلّيها عن الاعتماد على فرنسا، مستعيضة عنه بالاعتماد على الفاتيكان الذي يدعم هذه الطوائف، على اعتبار أن علاقة البابا ليون الثالث عشر بالسلطان عبد الحميد الثاني كانت جيدة وكان بإمكانه أن يلعب دور الوسيط مع السلطات العثمانية لحماية الطوائف الشرقية. في التفاتة لا سابق لها، عبّر السلطان عبد الحميد عن رضاه على سياسة البابا بأن أرسل إليه خاتمًا ثمينًا سنة 1887 كهديّة بمناسبة يوبيله الكهنوتي[2]. وكانت العلاقات الديبلوماسيّة قد تحسّنت كثيرًا بين الفاتيكان والباب العالي حتى أن الاتّصالات

---

(1) **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، تركيا، السجل 133، رقم 22، ص 98-102.

(2) Joseph Hajjar, *Le Vatican, la France et le catholicisme oriental (1878-1914)*, Paris, Beauchesne, 1979, p. 26, n. 30.

السرّية كانت ستؤدّي سنة 1892 إلى توقيع اتّفاقات ديبلوماسيّة مهمّة[1].

لهذا السبب كانت فرنسا تنظر بحذر إلى مشاريع البابا ليون الثالث عشر وكانت غير متحمّسة لسياسته المشرقيّة إذ رأت فيها خطرًا على مصالحها، فلم تشجّع مشروع فتح مدرسة مارونيّة جديدة في روما خوفًا من تقلّص نفوذها على الموارنة. فبينما كان السفير الفرنسي في الفاتيكان يظهر تعاطفًا مع سياسة البابا بالنسبة إلى الطوائف الشرقيّة، كان زميله في اسطمبول يقف ضد هذه السياسة محذّرًا من مخاطرها[2]، وكانت وزارة الخارجية الفرنسية تميل إلى الموقف الثاني وترى أن ما يخسره تيّار الليتنة في الشرق يعتبر بالنسبة إلى سياستها خسارة كبيرة[3].

8. المدرسة المارونيّة في روما تحت حماية الدولة العثمانيّة

مما زاد من مخاوف فرنسا بالنسبة إلى مشروع المدرسة المارونيّة هو أن البطريركيّة المارونيّة وضعت هذه المدرسة تحت حماية الدولة العثمانيّة وليس تحت حماية الدولة الفرنسية، وذلك مراعاة منها لجانب السلطان عبد الحميد الثاني وواصا باشا الذي كان معارضًا لسياسة فرنسا في لبنان. ففي تحرير مرسل من المتصرّف واصا باشا إلى البطريرك يوحنا الحاج، بتاريخ 15 آب 1891 (23 محرم 1309) ورد ما يلي: «غب استمداد بركتكم وأدعيتكم المستجابة، لما كانت قد سبقت من غبطتكم الهمة البعيدة بعقد النيّة لانشاء مدرسة لطائفتكم في رومية قصد أن تخدموا الانسانيّة وتعزّزوا أركان الفضيلة والعلم. وكنّا قد تخبرنا من وكيلكم سيادة المطران يوسف نجم المحترم بأنكم بملء الحكمة أدخلتموها في عداد الأبنية العثمانيّة ووضعتموها تحت حماية دولتنا العليّة الأبديّة القرار... بعد الجواب صدرت الارادة السنيّة بإهدائكم عشرة آلاف فرنك مساعدة لقيام تلك المدرسة ودلالة قاطعة على ارتياح

[1] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، تركيا، السجل 9، رقم 381.
[2] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، تركيا، السجل 520، تقرير من كامبون، سفير فرنسا في اسطمبول، بتاريخ 8 كانون الثاني 1895، وتقرير آخر بتاريخ 22 كانون الثاني من السنة نفسها.
[3] Joseph Hajjar, *op. cit.*, p. 62, n. 16 et p. 64, n. 117.

العظمة الملوكانيّة إلى إعلاء شأن صروح الفضائل والعلوم...»[1].

لا شك أن السلطات الروحيّة المارونيّة أرادت ان ترفع عنها تهمة التزلّم الأعمى لفرنسا، الذي كانت تنعت به أمام السلطات العثمانية، ورامت تطمين المتصرّف والسلطان لولائها وتابعيّتها. وقد ورد هذا التأكيد في جواب البطريرك يوحنا الحاج لواصا باشا، بتاريخ 29 آب 1891: «... ونحن وفاءً بصدق تابعيّتنا العثمانيّة لن نبرح مع أبناء طائفتنا مواصلين الدّعاء للعزة الحمدانيّة بحفظ العرش الحميدي العالي المنار معزّز الجانب محفوفًا بمجالي العزّ والاقتدار، كما أننا لن نزال ذاكرين أبدًا فضل فخامة الصدر الكامل وعناية دولتكم بتوفير أسباب نجاح مدرستنا تلك التي نفتخر بدخولها في عداد الأبنية العثمانية وقيامها تحت حماية دولتنا العليّة الأبديّة القرار. فتلطّفوا دولتكم بقبول حاسات شكرنا وخالص امتناننا للاعتاب السلطانيّة الشريفة ولجانب الصدارة العظمى...»[2].

للدلالة على التابعيّة العثمانيّة، ارتأت السلطات المارونيّة أن يلبس الفوج الأول من تلامذة مدرسة روما الطربوش التركي الأحمر اللون مع شرّابة سوداء. ويقول الأب بولس قرألي الذي كان من أوائل الذين ارتادوا المدرسة المارونيّة الحديثة: «ارتأى رؤساؤنا أن يلبسونا الطربوش التركي الأحمر لنمتاز به عن بقيّة المدارس الاكليريكيّة في رومية وللدلالة على تبعيتنا التركيّة، مع أنها لم تكن تشرّفنا. ولم نكن جميعًا في زيّ واحد بل كان كل منا يلبس الثوب الاكليريكي على هواه أو بالأحرى حسب ذوق والدته. فكان منظرنا غريبًا وزاده غرابة ذلك الطربوش الأحمر وشرابته السوداء. فكان مرورنا في شوارع روما يثير الدهشة فيزدحم لرؤيتنا القوم ويتجمهر الصغار وراءنا هازئين، وربما بلغت بهم القحة أن يرجمونا بالحجارة صارخين: غران توركو، غران توركو... وشكونا أمرنا إلى رؤسائنا وفضّلنا الانزواء بين جدران الدير على الخروج للنزهة ونحن بهذا

[1] **أرشيف متصرفيّة جبل لبنان**، تحريرات عربيّة قلمي، العدد 390. الرسالة نشرها كاملة الاب ابراهيم حرفوش، **العناية الصمدانيّة**، ص 184.
[2] **المرجع السابق**، ص 185.

الزيّ. فأوصوا لنا على برانيط»[1].

9. موقف النمسا السلبي من المشروع الماروني

ان السلطات المارونيّة، عندما وضعت مدرسة روما الحديثة تحت حماية السلطان وليس تحت حماية فرنسا، لم تكن تهدف إلى طمأنة العثمانيين فقط بل أيضًا منافسي فرنسا الأوروبيين في مجال المسألة الشرقيّة وبنوع خاص النمسا الكاثوليكيّة التي أمل الموارنة أن ينالوا منها مساعدة لمشروعهم. لكن النمسا لم تكن لتشكّك بعمق العلاقات المارونيّة – الفرنسيّة وبإخلاص الموارنة لفرنسا على الرغم من المساعدات التي قدّمتها الحكومة النمساويّة لهم سنة 1840 لتحرير البلاد من الاحتلال المصري[2]. وكانت النمسا قد شاركت بقوّة عسكريّة قوامها 500 رجل قامت بعمليّة إنزال على شاطئ جونية في آب 1840. ضمّت القوة الارشيدوق النمساوي فريديريك الذي قاد عمليّة إنزال في صيدا وكان أوّل من دخل عكا بعد تحريرها[3]. وفي الحرب الأهليّة التي جرت سنة 1840 قدّمت النمسا مساعدات ماليّة للمسيحيين تعويضًا عن الخسائر التي ألحقها بهم الدروز. في أرشيف بكركي مراسلات عديدة حول هذا الموضوع بين البطريركيّة والقنصل النمساوي في بيروت وبينها وبين سفير النمسا في اسطمبول[4]، وكذلك بين البطريرك حبيش وميترنيخ الذي كان قد أرسل له كتاب تهنئة بخروج الجيش المصري من لبنان والمدعوم من فرنسا[5]. وبعد تدفّق المساعدات النمساويّة الماليّة والاجتماعيّة لم يتوان البطريرك يوسف حبيش، الذي كان قد خيّبه الموقف الفرنسي، عن أن يكتب

(1) بولس قرألي، **لمعة تاريخية**، ص 71.

(2) **ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، المراسلات الديلوماسية، النمسا، سجل 428، ص 255. انظر ايضًا رسالة سليمان باشا (الكولونيل سيف) إلى قنصل فرنسا في بيروت بتاريخ 11 أيلول 1840، بيروت، سجل 1، رقم 7.

(3) A. Breycha-Vauthier, *op. cit.*, p. 21

(4) **أرشيف البطريركية المارونية**، رسالة من البطريرك حبيش إلى ستورمر، سفير النمسا في اسطمبول، بتاريخ 10 نيسان 1841.

(5) **أرشيف بكركي**، جارور البطريرك حبيش، رسالة من ميترنيخ بتاريخ 30 نيسان 1841.

L.A.U. – Riyad Nassar Library

إلى سفير النمسا في اسطمبول قائلاً: «أنتم عضدنا الوحيد»[1].

كان البطريرك مسعد قد أهدى الامبراطور النمساوي جذوعًا من خشب أرز لبنان حفر منها مذبح وتمثال للعذراء مريم والقديس يوسف وهو يقدّم لها خاتم الخطبة، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لزواج الامبراطور سنة 1858، وما زال المذبح والتمثال موجودين في كنيسة Vortivkirche الشهيرة في ڤيينا[2].

بقيت العلاقات النمساويّة المارونيّة جيدة حتى قضي على قوّة النمسا في حربها مع بروسيا عندما قام بسمارك بتحقيق مشروع الوحدة الألمانيّة. وخلال تلك الفترة لم يقطع الموارنة علاقتهم بفرنسا وإن أصابها بعض الفتور بسبب تأييدها للاحتلال المصري.

عندما عاد الموارنة إلى علاقاتهم التقليديّة مع فرنسا أدركت النمسا أنّ دعمها للموارنة ومساعداتها لهم لم يؤمّنا لها النفوذ الذي كانت تسعى إليه، كما أنهما لم يقضيا على النفوذ الفرنسي. لذلك عندما توجّه المطران الياس الحويك إلى ڤيينا طالبًا مساعدة لمشروع مدرسة روما، واجه مواقف أقلّ ما يُقال فيها أنها سلبيّة، إذ إنّها تعدّت أحيانًا اللياقات البروتوكوليّة. فعندما قابل الحويك كالنوكي، وزير خارجيّة النمسا قائلاً: «ان مملكتكم تسمّى الامبراطوريّة الرسوليّة الكاثوليكيّة ونحن الموارنة متعلّقون بالكرسي الرسولي فنأمل التفاتتكم ومساعدتكم»[3]، لم يخفِ الوزير امتعاضه من سير الموارنة بركب فرنسا ولم يتردّد في تذكير المطران الحويك بذلك رافضًا تقديم أيّة مساعدة: «إنّكم تحت حماية فرنسا وهي أولى بمساعدتكم»[4]. لكن الحويك الذي عُرف بروح المبادرة والاقدام أجاب الوزير بأن النمسا تعاكس، لأغراض سياسيّة، ما تنوي فرنسا عمله أحيانًا لمصلحة الموارنة، وإذا كانت لا تريد أن تقدّم المساعدات لمشروع المدرسة فعليها، على الأقلّ، ألاّ تضع

(1) **المصدر نفسه**، رسالة من حبيش إلى ستورمر، بتاريخ 7 كانون الثاني 1842.

(2) **المصدر نفسه**، رسالة شكر من فيكبكر، قنصل النمسا في بيروت، للبطريرك بولس مسعد، شباط 1858.

(3) الاب ابراهيم حرفوش، **العناية الصمدانية**، ص 187.

(4) راجع مقالنا: «الظروف التاريخيّة لنشأة المدرسة المارونيّة الحديثة»، مجلة المنارة، العدد 1 و2 الخاص بالمدرسة المارونيّة، 1984، ص 350.

العراقيل. ولم يخرج المطران من مقابلته لوزير الخارجيّة النمساوي إلاّ بعد أن حصل منه على وعد بعدم عرقلة مشروع المدرسة المارونيّة بسبب حماية فرنسا للموارنة. وفي 18 كانون الأول حظي المطران الحويك بمقابلة الامبراطور النمساوي فرنسوا جوزيف فكانت زيارة غلب عليها الطابع البروتوكولي المحض، ودامت أقلّ من ربع ساعة بقي فيها المطران واقفًا أمام جلالة الامبراطور الذي اكتفى بسؤاله عن عدد الموارنة وأبرشياتهم ورهبانياتهم وعلاقاتهم مع الدروز بدون أن يقدّم أية مساعدة لمشروع المدرسة. حرص المطران الحويك في هذه المقابلة على الاشادة بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني لاظهار ولاء الموارنة للدولة العثمانيّة وتجاوز على علاقاتهم المميّزة مع فرنسا، فقال المطران: «اننا براحة وسلام بأنظار جلالة مولانا السلطان»[1]. وعندما خرج الحويك من مقابلة الامبراطور توجّه لتوّه إلى السفارة العثمانيّة ليخبر السفير بما قاله للامبراطور ويحصل منه على كتاب توصية للسلطات في اسطمبول وكأنّه كان يعرف بالعراقيل التي كانت بانتظاره في عاصمة الدولة العلية. نلاحظ من خلال مذكّرات الحويك التي دوّن فيها دقائق رحلته إلى روما وباريس وڤيينا واسطمبول بأن زيارته لعاصمة النمسا لم يكن منها أيّة جدوى بسبب ميل الموارنة إلى فرنسا والمنافسة السياسيّة التي كانت بين الدولتين.

10. فرنسا تعارض فتح مدرسة مارونيّة في روما

لم يكن حظ المطران الحويك مع الحكومة الفرنسيّة في باريس على مستوى الآمال التي علّقها على مساعدة فرنسا لمشروع المدرسة. فقد بقي في باريس حوالى تسعة أشهر (من 23 آب 1890 وحتى 24 أيار 1891)، قضاها بالجهاد المتواصل لكسب تأييد الحكومة الفرنسيّة. وما ان استقرّ الحويك في باريس حتى بدأ اتّصالاته بوزارة الخارجيّة الفرنسيّة وكان يساعده في ذلك صديقه دوبوتيتفيل، قنصل فرنسا في بيروت. لكن كُتُب التوصية ودعم القنصل الفرنسي لمساعي المطران لم تغيّر موقف الحكومة السلبي من مشروع المدرسة المارونيّة في روما بسبب الخلفيّات السياسيّة

[1] بولس قرألي، **لمعة تاريخية**، ص 55.

للموضوع. لقد كانت فرنسا تعتبر أنّ لها وحدها حق حماية الموارنة وترفض التخلّي عن هذا الامتياز لإيطاليا أو لغيرها. لذلك لم تتحمّس لمشروع المدرسة لأنها لم تجد مصلحة في ذلك، على أساس أنها ستكون في روما وليس في باريس. وقد ظهر هذا الموقف بوضوح من خلال كلام المسيو دو كورسيل، وكيل وزارة الخارجيّة، مخاطبًا المطران الحويك: «ان مشروع المدرسة في ايطاليا وفي إدارة الطليان فيتشرّب احداثكم الميل لسوانا»[1]. وأدرك المطران الخلفيّات السياسيّة لهذا الموقف ولم يرق له الكلام فقال لكورسيل بانفعال ظاهر: «ان غرضنا انشاء معهد ديني لا سياسي، ورومية عاصمة الكثلكة... جئنا نطلب منكم المساعدة تعويضًا عما أخذتم قديمًا من أموال هذه المدرسة، فحرمتم الطائفة أكبر مورد لاكليروسها، والاكليروس عندنا على رأس الشعب وشديد التعلّق بفرنسا»[2].

عندما قابل المطران الحويك السيد ريبو، وزير الخارجيّة الفرنسيّة، وجد أن موقفه السلبي مشابه لموقف وكيل وزارته فاستحقّ من الحويك كلامًا لا يخلو من اللوم لأنّه يعبّر عن خيبة أمل الموارنة بفرنسا: «نحن نحب فرنسا أكثر منكم... أنتم عندكم أحزاب وكثيرًا ما تضنّون بمصالح فرنسا استرضاءً لأحزابكم. أمّا نحن فلا أحزاب عندنا وكلّنا مجموعون على حبّ فرنسا مهما تقلّبت الأحوال ومهما آلت إليه هيئة الحكم فيها. فلما كانت ملكيّة كنا نحبها ولما صارت امبراطورية ثبتنا على حبّها ولما ثارت الثورة وانقلبت إلى جمهوريّة لم نتحوّل عن حبّها»[3].

11. المساعدة الفرنسيّة المشروطة

لم يترك الحويك في فرنسا بابًا إلاّ وطرقه، فقد قابل رئيس الجمهوريّة ووزير

[1] بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 40.

[2] إلى جانب هذا الموقف الصريح والشجاع فقد حاول الحويك طمأنة المسؤول الفرنسي بأن اختيار روما مكانًا للمدرسة هو خارج عن إرادة الطائفة المارونية، ويعود لأسباب دينية ومادية لا تعبّر عن موقف سياسي ضد فرنسا، فقد قال لكورسيل وكيل وزارة الخارجية الفرنسية : «ان مؤسّس المدرسة هو الحبر الأعظم وقد عاهدنا على المحل اللازم لكنه اشترط علينا مساعدته في معاش التلاميذ».

[3] الاب ابراهيم حرفوش، **العناية الصمدانية**، ص 144-147.

الحربيّة ورئيسَيْ مجلسَيْ النواب والشيوخ مع أعضاء في المجلسين، فلم يحصل إلاّ على وعود ولم يتلقّ أيّة مساعدة مباشرة لمشروع مدرسة روما. وعندما زار الحويك دور الجرائد الفرنسيّة وقامت هذه بحملة إعلاميّة عن أهمّية الطائفة المارونيّة وعلاقاتها التقليديّة بفرنسا، حرّكت مقالاتها بعض فئات الشعب فتبرّع في الكنائس لمشروع المدرسة، كما ليّنت الحملة الصحفيّة من موقف الحكومة الفرنسيّة التي عرضت تقديم مساعدة سنويّة بقيمة 12 ألف فرنك ولكنها مشروطة بضمان مصالح فرنسا. فقد اشترطت الحكومة الفرنسيّة أن تكون المدرسة تحت حماية فرنسا وليس تحت حماية السلطان، وأن تكون بإدارة كاهن فرنسي لضمان التوجيه الثقافي للمدرسة، وأن يكتب اسم فرنسا على لوحة التدشين التذكارية المنقوشة على مدخلها. وقد ورد النصّ الفرنسي المطلوب نقشه في رسالة بعث بها قنصل فرنسا السابق في بيروت السيد دوبوتيتفيل إلى المطران الحويك بتاريخ 19 تشرين الثاني 1890، وحرفيته:

«Séminaire fondé par la magnificence de S.S. Léon XIII avec le concours de la France».

كان البابا يدرك تمامًا خلفيات الموقف الفرنسي ويعرف أن حماية باريس لمدرسة اكليريكيّة في روما من شأنها أن تأخذ طابعًا سياسيًا يؤثّر على الطابع الديني لهذه المدرسة، لذلك رفض ليون الثالث عشر العرض الفرنسي فتراجعت فرنسا عن وعدها بالمساعدة الماديّة. لم تكن فرنسا تنظر إلى الموارنة كطائفة دينيّة مسيحيّة بقدر ما كانت تعتبرهم عنصرًا ضامنًا لسياستها في الشرق، وقد قال وزير الخارجيّة الفرنسي صراحة: «لا مصلحة لنا بمساعدة مدرسة في ايطاليا». واقترح الوزير بالمقابل أن تدفع الحكومة الفرنسية سنويًا منحاً لثمانية اكليريكيين موارنة يدرسون في مدرسة سان سولبيس الباريسيّة الشهيرة. وبرّر الوزير عرضه بقوله إن التلامذة الموارنة الذين يدرسون في باريس «ينشأون على حب فرنسا ويجيدون لغتها ويكونون عاملاً قويًا على تعزيز نفوذها في وطنهم»[1]. كانت فرنسا تعتقد أنّها في

(1) الأب ابراهيم حرفوش، **المرجع المذكور**، ص 155، بولس قرألي، **المرجع المذكور**، ص 43.

عرضها هذا ستجعل الموارنة يقلعون عن مشروع مدرسة روما لكنّ السلطات المارونيّة كتبت إلى المطران الحويك بقبول العرض الفرنسي وبمتابعة جهوده لإعادة فتح مدرسة روما. كما أن المطران الحويك لم يبرح باريس قبل الحصول على كنيسة للطائفة المارونيّة، مع مسكن لكاهن يمثّل البطريرك في العاصمة الفرنسية. وقد تمّ استلام الكنيسة في 10 آذار 1892 وهي كنيسة قصر اللوكسمبورغ الشهيرة حيث مقرّ مجلس الشيوخ الفرنسي. ولكن بعد 15 سنة استرجعت الحكومة كنيسة قصر اللوكسمبورغ ثم وهبت الطائفة المارونيّة كنيسةً أخرى وديرًا ملحقًا بها وهي المعروفة اليوم بكنيسة سيدة لبنان التي تقع بالقرب من الـ Panthéon.

ان المعاكسات السياسيّة لمشروع المدرسة المارونيّة لم تظهر من خلال سلبيّة الموقفين النمساوي والفرنسي وحدهما؛ ففي بلجيكا التي زارها المطران الحويك وقابل أساقفتها حاملاً إليهم التوصيات من روما، لاقى فيها «اكرامًا ولم ينل احسانًا»[1]. وكان من الطبيعي ألاّ يطرق الحويك باب انكلترا البروتستانتية وبروسيا التي كانت على عداوة تقليديّة مع فرنسا، وكذلك روسيا، حامية الارثوذوكس. فقد كانت الدول الثلاث تعمل، مجتمعة ومنفردة، على محاربة النفوذ الفرنسي وعرقلة مشاريع من يتمتّع بالحماية الفرنسية في الشرق.

12. إعادة فتح المدرسة المارونيّة في روما سنة 1893

على الرغم من كل التجاذبات السياسيّة فقد أبصر المشروع الديني النور بفضل إصرار السلطات المارونيّة والفاتيكانيّة وجهود المطران الحويك الذي لم تفتر له همة ولم يلن له عود. تمكّن الحويك من جمع تبرّعات من الشعب الفرنسي الذي تخطّى الموقف السياسي لحكومته وقدّم بعفويّة وسخاء المساعدات لمشروع المدرسة المارونيّة. وكان البطريرك يوحنا الحاج قد جمع أيضًا تبرّعات من مختلف الأبرشيّات المارونيّة في لبنان، فتمّ تأمين المبلغ المطلوب وهو 113 ألف فرنك فرنسي، أضاف إليها البابا ليون الثالث عشر مبلغ 50 ألفاً فأصبح بالامكان شراء بناء لائق بالمدرسة

(1) بولس قرألي، **لمعة تاريخية**، ص 47.

في شارع بورتا بنشيانا وذلك في 17 آب 1893. ووصل الفوج الأول من تلامذة المدرسة إلى روما في 13 تشرين الأول 1893 وكان عددهم اثني عشر تلميذًا بينهم ثلاثة رهبان. كما انضمّ إلى الفوج ثلاثة رهبان كانوا في دير الحلبيين في روما فأصبح العدد الاجمالي خمسة عشر تلميذًا.

استمرّت هذه المدرسة بالعمل حوالى نصف قرن، فخرّجت العديد من الطلاّب الإكليريكيين الموارنة، ثم اضطُرّت إلى إغلاق أبوابها نهائيًا مع بداية الحرب العالميّة الثانية، سنة 1939. ولكن البناء ما زال حتى اليوم ملك الكنيسة المارونيّة.

يقظة الشرق بين مدارس لبنان ومطابعه ومدافع بونابرت في مصر

تستوقفنا الذكرى المئوية الثانية لحملة بونابرت على مصر كمحطة تاريخية نتأمّل فيها الأبعاد والمرامي لما كان لهذه الحملة من تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية. وسنكتفي بالتوقّف عند الناحية الفكرية ودور الحملة في النهضة العربية، توضيحًا لبعض الحقائق التاريخية وانصافًا لمساهمة لبنان الرائدة في هذا المجال.

يقول البعض أن الشرق استفاق من سباته في عصر الانحطاط على دوي مدافع الجنرال نابوليون بونابرت في أواخر القرن الثامن عشر، وان أكمام النهضة لم تتفتّح إلاّ بهمّة محمد علي في مصر. لكن الواقع التاريخي يفرض علينا التوضيح بأن النهضة العربية ليست وليدة حملة بونابرت وحدها، مع ما نفحتها به هذه الحملة من لقاح ثقافي منعش، ولم تنهض بواكيرها على دوي المدافع الفرنسية في مصر سنة 1798، بل بدأت هذه البواكير في لبنان قبل حوالى القرنين من الزمن مع إنشاء المطابع والمدارس.

فالنهضة، كما يقول جبران مسعود، ليست وليدة حملة بونابرت فقط بل هي كذلك بنت لبنان: «نهلت من روحه، وترعرعت بهديه، واطمأنّت على ساعده، فكان لها نعم الأب، حضنها يوم بسمت لطلعتها دنياه منذ القرن السادس عشر، وسهر عليها حتى استقام عودها، واستمرّ يتعهّد سعيها في أرضه حينًا وفي دنى الاغتراب حينًا»[1].

وما دامت النهضة تخرج عن نطاق الكيانات السياسية ذات الحدود الجغرافية

[1] جبران مسعود، **لبنان والنهضة العربية الحديثة**، بيروت، بيت الحكمة، 1967، ص 11.

الواضحة المعالم فإنه من الصعب أن نعيّن لها بداية ونهاية، لذلك سنسعى إلى تبيان بواكير بذورها في لبنان ومعالمها في مصر إثر الحملة الفرنسية واصلاحات محمد علي.

وما دام الكلام عن النهضة يفترض قيامها من سبات وجمود أو انحطاط، فإننا نرى من المفيد تبيان ما كانت عليه أحوال البلاد العربية، يوم بدأت أنوار النهضة بالبزوغ[1].

عرف الشرق العربي أمجادًا في ميادين الفكر والعلوم بلغت عصرها الذهبي في العهد العباسي فكانت بغداد منارة الأدباء ومحجّة العلماء. ولكن كتب على مشارقة العرب الهوان يوم زحف هولاكو بجحافله على بغداد وقوّض معالم الفكر والعمران، فاستحالت قوّة أهل البلاد ضعفًا ومسح مجدهم ذلاً. ثم راحوا بعدها تتقاذفهم النكبات وتتناوب على حكمهم أيدي الفاتحين، فلم ترع لنبوغ العقل فيهم حرمة. وما إن أفاق الشرق من صدمة التتار حتى أقضّت مضاجعه جيوش المماليك، فتواترت الغارات وعمّ البلاد دمار وخراب. وفي مطلع القرن السادس عشر انتصر السلطان سليم على المماليك واحتلّ العثمانيون الشرق العربي فلم يحفلوا بتطوير العلوم والمعارف بل حصروا همّهم ببسط سلطتهم وجمع الضرائب[2]. وفي هذه المرحلة بالذات برزت النهضة في أوروبا وانطلق الغرب مفاخرًا بعلومه وبآدابه، وكان قد نهل الكثير من مناهل الفكر العربي أيام زهوه، فراح يرصد الآفاق ويستكشف القارّات موسعًا حدود المعرفة ومعالم الجغرافية الطبيعيّة والبشريّة.

إذا كانت النهضة العربية وليدة احتكاك الشرق بفكر الغرب، بعلومه وتقنياته، فإن هذا الاحتكاك بدأ في لبنان وعبره فانساب في مسارين ساهما في تحقيقها:

– المسار الاوّل هو مسار انتشار العلم عن طريق مدارس الارساليات الغربية ومدرسة روما المارونية وكذلك عن طريق مدارس الرهبانيات اللبنانية.

(1) البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة**، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار، الطبعة الرابعة، 1986، ص 40-50.

(2) محمد كرد علي، **خطط الشام**، دمشق، مكتبة النوري، 1983، الجزء الرابع، ص 51.

– المسار الثاني هو مسار تأسيس أول المطابع العربية في الشرق عن طريق الأديرة اللبنانية وقبل مطبعة بونابرت في مصر بمئة وثمان وثمانين سنة.

أولاً: دور لبنان في نشر العلم عن طريق المدارس

كان للارساليات الغربية منذ القرن السادس عشر، ولمدرسة روما المارونية دور بارز في تطور مستوى التعليم وفي انتشار المعارف في لبنان. وقبل ذلك كانت المدارس كتاتيب تلاصق الجوامع والكنائس أو نستظلّ سنديانات عتاقاً، تلقّن معارف بدائية لا تتعدى بديهيّات القراءة والكتابة والحساب[1]. ولكن، منذ عهد فخر الدين، توافدت إلى لبنان ارساليات غربيّة بتشجيع من السلطات الدينية والسياسية في أوروبا فساهمت بشكل فعّال في نشر العلم وفي تأسيس المدارس.

كان لنظام الامتيازات الذي أقرّته السلطنة العثمانية لمصلحة بعض الدول الاوروبية دور ايجابي في تسهيل وجود الارساليات في لبنان وسائر الولايات الشرقية، وكذلك في انتشار المدارس وتعليم اللغات الغربية إلى جانب اللغتين العربية والتركية. وكانت فرنسا أول دولة أوروبية تحظى بنظام الامتيازات بموجب الاتّفاق الذي عقده الملك فرنسوا الاول مع السلطان سليمان القانوني سنة 1535[2]. وضع هذا الاتفاق في الأصل لتسهيل التبادل التجاري ولكنه ما لبث أن شمل رجال الدين الكاثوليك، غربيين وشرقيين، وبخاصّة الموارنة، حتى أصبح من صلب مهام سفراء فرنسا في اسطمبول الدفاع عن مصالح الرعايا الكاثوليك على جميع أراضي السلطنة.

توافدت إلى لبنان إرساليات دينية فرنسية تنتمي إلى الرهبانيات الكبّوشية والفرنسيسكانية واليسوعية والكرملية منذ أوائل القرن السابع عشر، فساعدت في انفتاح الموارنة على ثقافة الغرب، كما ساعدت في تعرّف الغرب على حضارة الشرق وثقافته.

لكنّ انفتاح الموارنة على الحضارة الغربية عبر المرسلين الكاثوليك، سبق نظام

(1) جبران مسعود، **المرجع المذكور**، ص 20.

(2) Paul Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant*, Paris, 1896, p. 11.

الامتيازات الاجنبية، وذلك بمساعدة وتشجيع البابوية في روما. ففي سنة 1470 عاد إلى روما المرسل الفرنسيسكاني الأخ غريفون بصحبة بعض الشبّان الموارنة ليتابعوا التحصيل العلمي والاعداد الاكليريكي هناك ويعودوا إلى لبنان لتأسيس المدارس ونشر العلم وتعزيز الايمان الكاثوليكي. وأبرز هؤلاء الشبان هو جبرائيل ابن القلاعي (1450-1516) من بلدة لحفد، وقد عاد إلى لبنان سنة 1493 وسيم أسقفًا على قبرص سنة 1504، وترك العديد من المؤلّفات، منها زجلياته المشهورة[1].

توالت وفود الموارنة إلى مدارس روما ومعاهدها خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكان البطاركة الموارنة يلحّون على السلطات البابوية بفتح مدرسة على الاراضي اللبنانية لتجنيب انتقال الطلاّب الموارنة إلى روما ولافادة عدد أكبر من روّاد العلم. حتى ان البطريرك موسى العكاري (1524-1567) حدد، سنة1542، موقع المدرسة التي طلب من البابا بولس الثالث فتحها، فعرَضَ أن تكون في دير سيّدة حوقا الواقع على كتف وادي قنّوبين.

جدّد البطريرك ميخائيل الرزّي (1567-1581) الطلب من البابا بيوس الخامس سنة 1568، بواسطة المرسلين الفرنسيسكان، ولكنّ مشروع انشاء مدرسة رومانية في لبنان لم يتحقّق لأن السلطات البابوية كانت تفضّل انشاء مدرسة في روما نفسها، خاصّة بموارنة الشرق، فتمّ تأسيسها في 5 تموز 1584 عن يد البابا غريغوريوس الثالث عشر. كما ألحق البابا بالمدرسة أوقافًا وأمّن لها مخصصات مالية لتغطية نفقات التدريس وإقامة الطلاّب في مباني المدرسة نفسها.

استقبلت مدرسة روما المارونية في الدفعة الاولى حوالى عشرين طالبًا من جبل لبنان وحلب وقبرص. يتبيّن من احصاءات الطلاب الملتحقين بالمدرسة حتى القرن الثامن عشر أن معظمهم كان من جبل لبنان (60%) وبخاصّة من منطقة الشمال: زغرتا (29%) وبشرّي (24%) يليهما كسروان (14%)[2]. وكان

---

[1] بطرس الجميل، **زجليات ابن القلاعي**، بيروت، دار لحد خاطر، 1982.

[2] Nasser Gemayel, *Les Echanges Culturels entre les Maronites et l'Europe, du Collège Maronite de Rome (1584) au Collège de Ayn Warqa (1789)*, Beyrouth, 1984, Tome I, p. 41.

للبطريرك الماروني وحده حقّ اختيار الطلاّب المرسلين إلى روما فيتمّ قبولهم في المدرسة بصورة نهائية بعد مرحلة تجريبية مدتها أربعة أشهر[1]. الجدير ذكره أن أسماء طلاب مدرسة روما المارونية كانت تحرّف تبعًا للفظ اللاتيني لذلك فإن العديد منهم الذي اشتهر بعلمه في الغرب عرف باسمه اللاتيني لا العربي فالتبست هويته على البعض[2].

بقيت مدرسة روما المارونية تخرّج الطلاب حتى احتلال قوات الجنرال بونابرت ايطاليا فوضعت القيادة العسكرية الفرنسية يدها عليها في 1 آذار 1798 وأمرت مدير المدرسة بتحويلها إلى مأوى لخيّالة جيش الثورة الفرنسية وتأمين الطعام لهم. تراكمت الديون على المدرسة المارونية بسبب أحوال الحرب وتحويلها إلى ثكنة عسكرية ثم ما لبثت القيادة العسكرية الفرنسية أن باعت مقتنياتها بالمزاد العلني بعد أن أقفلتها نهائيًا في 2 شباط سنة 1808. تم بيع البناء نفسه في حزيران سنة 1812 تنفيذًا لأمر امبراطوري من نابوليون بموجب القرار الصادر في 5 آب 1810 والذي قضى بمصادرة وبيع أملاك الكنيسة في روما لتغطية الغرامة الحربية التي فرضها نابوليون على الدولة البابوية وعجزت هذه عن دفعها[3].

---

[1] إن سفر الطلاب الموارنة إلى روما كان محفوفًا بالاخطار وكانوا معرضين للخطف من قبل قرصان البحر كما حدث للمطران بطرس مخلوف الذي كان مبحرًا إلى روما سنة 1679 مع ثلاثة طلاب موارنة من اهدن وقبرص والقدس، فخطفهم القرصان إلى طرابلس الغرب ولم يطلق أسرهم إلا بعد شهرين ولقاء مبلغ كبير من المال، Nasser Gemayel, *Les Echanges Culturels*, p. 61.

[2] أمثال على تحريف أسماء طلاب مدرسة روما المارونية بعد كتابتها باللاتينية: يعقوب عواد Jocobus Evodius، عبدالله باسيل Theodorus Basulensis، اسطفان الدويهي Stephanos Aldoensis، سليمان ابن ديب Salomon Lupi، يوحنا فهد Joannes Leopardus، ابراهيم الحاقلاني Abraham Icchellensis، فرحات الحصروني Gaudentio Hesronita، جبرائيل الصهيوني Gabriel Sionita، جرجس زراقط Georgio Vespius، اسطفان ورد Etienne Roselli.

[3] اشترى بناء المدرسة السيد فابيو فابيتي الذي حوّل الكنيسة إلى مخزن. لمزيد من المعلومات عن بيع أملاك المدرسة يمكن مراجعة أربعة تقارير مأخوذة عن سجلات المدرسة، مكتوبة بالايطالية وموجودة بين أوراق البطريرك الحويك. هذه التقارير ملخصة في مؤلف الأب بولس قرألي، **لمحة تاريخية في المدرسة المارونية الحديثة بروميه (1890-1927)**، عدد خاص من **المجلة البطريركية**، آب - تشرين الاول 1936، ص 2 و14-16.

عملت المدرسة المارونية مدة 215 سنة (1584-1798) قبل أن يغلقها نابوليون، امبراطور فرنسا آنذاك. لقد كان من سخريات القدر أن يتلقّى الموارنة هذه الضربة الأليمة من فرنسا بالذات، «الأم الحنون» التي أملوا منها، حتى ذلك التاريخ، كل دراية ورعاية. وإذا كان لحملة بونابرت على مصر دور بارز في بعث النهضة في الشرق، فإليه تعود مسؤولية خراب صرح علمي مهمّ كان منارة للشرق في بلاد الغرب، ولعب تلامذته دورًا أساسيًا في نهضة هذا الشرق. ومهما تكن انعكاسات حملة بونابرت على مصر ايجابية على صعيد الفكر والعلم فإنها لا تغطّي خطأه بإغلاق مدرسة روما المارونية وبيعها بالمزاد العلني وحرمان العلم من هذا الصرح الكبير الذي ساهم روّاده في تبديد المعميات وإزالة الشكوك حول إمكانيات الشرقيين ومقدرتهم العلمية على مواكبة التطور في الغرب وفي العالم[1].

إلى جانب كون المدرسة المارونية أعطت العديد من البطاركة والمطارنة والكهنة اللامعين فقد خرّجت علماء مميّزين ساهموا في تآليفهم وترجماتهم ودروسهم، في نهضة المعارف وانتشار العلم في ربوع لبنان. ومن أبرز هؤلاء:

- انطونيوس الصهيوني، من اهدن، ذهب إلى روما سنة 1583 والتحق بالمدرسة. بعد عودته إلى لبنان حقّق العديد من المؤلّفات والتراجم، منها:
  • كتاب عن الحساب والجبر لأبي عبدالله شهاب الدين بن أبي جعفر.
  • كتاب في الهندسة للعالم العربي أحمد بن علي.

هو أول من نسخ وفسّر فلسفة أرسطو، ويعتبره الأب لويس شيخو رائد الفلسفة في لبنان[2].

- سركيس الرزّي، من بقوفا، التحق بالمدرسة سنة 1584 وساهم في تأسيس أوّل مطبعة في لبنان سنة 1610 في دير مار انطونيوس قزحيّا، كما ساهم في طبع بعض الكتب الطقسيّة في روما وترك مؤلفات منها كتاب غراماطيق سرياني وكتاب

[1] Pierre Raphael, *Le rôle du Collège Maronite de Rome dans l'Orientalisme aux XVII et XVIII siècles*, Beyrouth, Pub. USJ, p. 50 ss.

[2] الاب لويس شيخو، **المخطوطات العربية لكتبة النصرانية**، بيروت، 1924، ص 136.

الفردوس.

- جبرائيل الصهيوني، وهو من عائلة كرم في اهدن، التحق بالمدرسة سنة 1584 وغدا من أشهر علماء عصره. عيّن أستاذًا في مدرسة «الحكمة» في روما وفي جامعة البندقية ثم طلبته ماري دومدتشي ليعلّم اللغات الشرقية في المعهد الملكي Collège Royal بباريس المعروف اليوم باسم Collège de France. كان يتقن العربية والسريانية والعبرية واللاتينية والايطالية. أسهم مع العالم سافاري دوبريف في ادخال الحروف الشرقية إلى أوروبّا صبًّا وطباعة. وساهم في ترجمة ونشر الكتاب المقدّس في عدّة لغات وهي الطبعة المشهورة باسم «البوليغلوتا الباريسية» فكان من روّاد الطباعة العربية في العاصمة الفرنسية حيث توفي ودفن سنة 1648، وذلك قبل حملة بونابرت على مصر بمئة وثمانين سنة.

من أبرز المؤلّفات التي تركها الصهيوني:
  • قاموس عربي - لاتيني، الاوّل من نوعه في أوروبّا، باريس 1632.
  • كتاب في الصناعة النحوية، روما 1616.
  • ترجمة جغرافية الأدريسي من العربية إلى اللاتينية، باريس، 1619.
  • العهود والمواثيق بين المسلمين والنصارى، باريس، 1630.
  • القصائد الصوفية لآباء السريان، باريس، 1628.

- ابراهيم الحاقلاني، من حاقل، التحق بمدرسة روما سنة 1620. عمل في خدمة الأمير فخر الدين وشارك في مفاوضاته مع دوق توسكانا ثمّ علّم اللغات الشرقية في بيزا وروما وباريس. ترك العديد من المؤلّفات والترجمات وشارك في تأليف فهرس للمكتبة الفاتيكانية، كما ألّف قاموساً عربياً - لاتينياً.

- سركيس الجمري، من اهدن، التحق بمدرسة روما سنة 1625 وأصبح أستاذ اللغات الشرقية في المعهد الملكي في باريس بين 1647-1658، وساعد ريشليو في جمع المخطوطات الشرقية.

- اسطفان الدويهي، من اهدن، التحق بمدرسة روما سنة 1641 وأصبح بطريركًا. إلى جانب مؤلّفاته الطقسية: منارة الأقداس والشرطونية، اشتهر الدويهي في كتاباته التاريخية: تاريخ الازمنة، تاريخ الطائفة المارونية، سلسلة بطاركة الطائفة

المارونية، وغيرها... وتبرز أهميّته كمؤرّخ أنه تأثّر بالنهج العلمي الغربي فقام بعمل تقميش رائع قلّما نجده في عصر الانحطاط في الشرق على صعيد كتابة التاريخ. ويمكن اعتباره أول وعي لبناني لأهمّية البحث التاريخي ولضرورته، وأوّل مؤرّخ ماروني... لديه وجدان فاعل في حياة شعبه«[1]. تخطّى الدويهي كتابة تاريخ أبناء طائفته فكان أوّل واضع لتاريخ جبل لبنان على اختلاف مذاهبه ومواطنيه، وأوّل حالة وصل موفقة بين الشرق والغرب في كتابة تاريخ لبنان، ولذلك يعتبره البعض «أبو التاريخ اللبناني».

– يوسف السمعاني، من حصرون، التحق بمدرسة روما سنة 1694، وأوفده البابا إلى مصر وسوريا ولبنان لجمع المخطوطات الشرقية. رئس المجمع اللبناني سنة 1736، وعيِّن حافظًا للمكتبة الفاتيكانية وترك العديد من المصنفات.

– اسطفان عواد السمعاني، من حصرون، التحق بمدرسة روما سنة 1720. التقى مونتسكيو في باريس سنة 1737 وترك العديد من المؤلّفات:

• فهرس المخطوطات الشرقية في المكتبة المديتشية.

• فهرس المخطوطات العربية والفارسية في المكتبة الفاتيكانية.

• ترجمة مؤلّفات مار افرام إلى اليونانية واللاتينية.

– ميخائيل الغزيري، من طرابلس، التحق بمدرسة روما سنة 1720. درس في روما وعاد إلى لبنان، ثم سافر إلى اسبانيا حيث عمل في تنظيم المخطوطات العربية في مكتبة الاسكوريال الملكية وصنّف عنها كتابًا باللاتينية في جزءين ضخمين تناولا 1851 مخطوطة. كما ترك العديد من المؤلّفات الأخرى ومنها:

• الغراماطيق العربي (للتلامذة الاسبان).

• النقود العربية القديمة.

• الأصل العربي لقرى اقليم اشبيلية.

يعتبر الغزيري عن حق رائد الاستشراق في اسبانيا.

– يوسف اسطفان، من غوسطا، التحق بمدرسة روما سنة 1739، انتخب

[1] الياس القطار، «أثر الغرب في منهجية وفكر الدويهي»، المنارة، 1984، العدد 1 و2، ص 135.

بطريركًا وأسّس في لبنان مدرسة عين ورقة سنة 1789 وترك العديد من المؤلّفات منها:

• رسالة رعائية في تربية الاولاد.

•بحث تاريخي قانوني حول حقوق الكنيسة المارونية وامتياز بطريركها وبعض الافراميات.

• أشعار سريانية.

هذه الكوكبة من العلماء ساهمت، مع المئات غيرها من خرّيجي مدرسة روما، في نشر الثقافة الشرقية في الغرب وحض الاوروبيين على الاستشراق، كما ساهمت في نشأة الفكر النهضوي في الشرق وفي انطلاق الحداثة قبل حملة بونابرت على مصر بوقت طويل. عبر تلامذة مدرسة روما حدث تلاقح بين ذهنية الغرب وذهنية الشرق. برز هذا التفاعل من خلال المدارس التي أسسها خرّيجو المدرسة في جبل لبنان أو في بعض مناطق سوريا وبخاصة في حلب، حيث كانت، إلى جانب اللغات العربية والسريانية والايطالية، تدرس المعارف الفلسفية واللاهوتية. فمدرسة حلب الشهيرة التي أسّسها العلاّمة البطريرك اسطفان الدويهي سنة 1666، ودرّس فيها بعده الخوري بطرس التولاوي الشهير، أصابت نجاحًا باهرًا واشتهرت بآدابها وعلومها وأصبحت مركز الحركة الثقافية التي امتدّت شيئًا فشيئًا إلى سائر أنحاء سوريا ولبنان. يكفيها فخرًا مطرانها جرمانوس فرحات (1670-1732) الذي يعتبر أول مسيحي ألّف في النحو العربي بعد أن تعلّم أصوله عن الشيخ سليمان النحوي في مدينة حلب نفسها. وضع المطران فرحات معجماً سمّاه «الإعراب عن لسان الأعراب»، فكان بذلك أول رجال النهضة الذين ألّفوا في هذا المجال. كما أنه أول شاعر لبناني غير مسلم قال الشعر فصيحًا بعد أن كان زجلاً سرياني الوزن. فالشعر ابتدأ في لبنان من حيث انتهى في الأندلس، بعد أن أصبحت الموشحات مهلهلات ثم أخذت تنحطّ حتى أصبحت أزجالاً. ترك المطران فرحات العديد من المؤلّفات، فقد أحصى له مارون عبّود مئة وأربعة كتب بين مؤلّف ومترجم ومصحح ومختصر، ويعتبره واضع أوّل حجر في صرح النهضة في لبنان.

وفي طليعة المدارس التي تأسّست في لبنان في القرن السابع عشر، مدرسة

زغرتا التي أسسها المطران جرجس بن يمين الاهدني سنة 1690 لتؤمّن التعليم المجاني لأبناء البلدة وللوافدين إليها من الجوار، وقد درّس فيها المطران جرمانوس فرحات العربية والسريانية.

وفي هذا السياق تندرج مدارس الاديار اللبنانية ولكن تبقى مدرسة دير سيّدة حوقا متميّزة في ما يخص برامج التدريس فيها بحيث إنها كانت بمثابة مدرسة اعداديّة للتلامذة قبل التحاقهم بمدرسة روما المارونية. انشأ خرّيجو مدرسة روما هذه المدرسة بالتعاون مع الرهبانية اللبنانية ووضعت لها قوانين خاصّة تقضي بقبول الطلاّب المحتاجين دون مقابل فتقدّم لهم ضروريات القوت والكسوة والدرس مجّانًا لوجه الله، أما المقتدرون فكانوا يدفعون فقط ثمن القوت والكسوة بدون بدل التعليم[1].

والجدير ذكره أنّ مجانية التعليم وإلزاميته كرّسهما المجمع اللبناني الذي عقدته الطائفة المارونية سنة 1736، وركّز فيه آباء المجمع على الناحية الثقافية مكمّلين بذلك ما ورد في المجامع السابقة حول هذا الموضوع. فمنذ مجمع سنة 1580 وقبل تأسيس مدرسة روما بأربع سنوات بدأت بوادر نهضة ثقافية في جبل لبنان، بدليل أن الأب اليانو، المرسل من قبل روما، شدّد على فتح المدارس وراح يبحث في جولاته عن معلّمين يتولّون التدريس ويؤمّن لهم بعضاً من راتبهم على أن تدفع لهم الاوقاف، بأمر من البطريرك، ما تبقّى لهم منه. لكن المجمع اللبناني ركّز بنوع خاص على أهمية التعليم والزاميته وضرورة تأمينه للجميع. فقد فرض المجمع على الرهبان والكهنة أن يفتحوا، في موضع إقامتهم، مدرسة يعلّمون فيها الاحداث القراءة والكتابة بالسريانية والعربية. أما المتفوّقون منهم فيخضعون لبرنامج أعلى خاص ببعض العلوم:

1- قواعد النحو والصرف في السريانية والعربية
2- الفصاحة والنظم
3- الفلسفة والمنطق

[1] ابراهيم هاشم، «المجمع اللبناني رائد التعليم المجاني والالزامي»، **المنارة**، 1986، العدد 3، ص 329.

4- المساحة والحساب
5- علم الفلك والرياضيات
6- اللاهوت الاعتقادي والادبي
7- الحقّ القانوني والكتاب المقدّس

اشترط المجمع اللبناني على الدير أو الكنيسة ضرورة تقديم مستلزمات القوت والملبس مجّاناً للتلامذة الفقراء، «وفي حال تعذّر الكنيسة أو الدير عن ذلك يجمع لهم في كل يوم أحد من صدقات المؤمنين ما يفي بمعاشهم»[1]. إلى جانب حرصه على تأمين التعليم الالزامي والمجاني، حتّم المجمع على المسؤولين تأسيس المدارس والمعاهد في كل مكان.

من أبرز المدارس التي نشأت بعد المجمع اللبناني مدرسة دير عين ورقة في كسروان، التي أسسها البطريرك يوسف اسطفان في 14 كانون الثاني 1789. اتّبعت هذه المدرسة قوانين مدرسة روما المارونية ومناهجها وكان لها الفضل الكبير في اعداد كوكبة من العلماء، رجال اكليروس وعلمانيين، كانوا روّاد النهضة العربية والمعارف بوجه عام. كانت مدرسة عين ورقة بمثابة المثال للمدارس المارونية التي تأسّست بعدها في سائر مناطق لبنان وسوريا والتي كان مدراؤها وأساتذتها من خرّيجي عين ورقة. بقيت هذه المدرسة تعمل بانتظام حتى سنة 1952، وذلك باستثناء فترة الحرب العالمية الاولى.

تعتبر مدرسة عين ورقة أوّل مؤسسة للتعليم العالي في لبنان، قامت قبل مؤسّسات الارساليات التبشيرية الأميركية والفرنسية، وكان يؤمّها الطلاب من جميع أنحاء لبنان. من أبرز خريجي عين ورقة: البطاركة يوسف حبيش، يوسف الخازن، بولس مسعد، يوحنّا الحاج، بالاضافة إلى 19 أسقفًا والعديد من القضاة. ومن العلمانيين: المعلّم بطرس البستاني مؤسّس المدرسة الوطنية سنة 1863 والتي اعتمدت أساسًا علمانيًا، الكونت رشيد الدحداح، مؤسّس جريدة برجيس باريس وصاحب العديد من المؤلّفات في اللغة والأدب، الشيخ بشارة الخوري الفقيه،

[1] ابراهيم هاشم، **المرجع المذكور**، ص 336.

نعوم مكرزل، انطوان سقّال، الشيخ مرعي الدحداح، شاكر الخوري، أحمد فارس الشدياق وشقيقه أسعد، متّى شهوان وفرنسيس محاسب وكان هذان الأخيران يدرّسان اللغات الشرقية في روما.

هذه لمحة عن انتشار العلم في لبنان بواسطة المدارس، وعن تأثيره في النهضة العربية قبل حملة بونابرت على مصر. يبقى مسار آخر له أهميته أيضًا ونال فيه لبنان فضل السبق في العالم العربي وهو الطباعة التي دخلت لبنان سنة 1610 وذلك قبل مطبعة نابوليون بمئة وثمان وثمانين سنة.

ثانيًا: دور لبنان في نشأة الطباعة العربية

مما لا شك فيه أن أول ظاهرة ثقافية لتأثير مدرسة روما المارونية هي انشاء أول مطبعة عربية في دير مار انطونيوس قزحيّا في وادي قنّوبين. أنشأ هذه المطبعة طلاب أول فوج أمّ مدرسة روما، فجلبوا معهم إلى لبنان آلات الطباعة وحروفها. وكان طلاّب المدرسة المارونية قد ساهموا قبل ذلك في طباعة الكتب العربية في أوروبا وأبرزهم يعقوب بن هلال الذي كان له الفضل الاوّل بين عامي 1590 و1594، في ادخال الطباعة العربية والسريانية إلى مطبعة آل مديتشي، وكانت المطبعة العربية الوحيدة في أوروبا في تلك الفترة[1].

تعتبر مطبعة دير قزحيّا أول مطبعة، ليس فقط في لبنان، بل في الشرق قاطبة. يعود الفضل في تأسيسها إلى تلميذي مدرسة روما جرجس عميره، مطران اهدن، وسركيس الرزّي، مطران دمشق، اللذين عادا من روما مع آلات وأحرف الطباعة واصطحبا معهما الخبير الايطالي في هذا الفن المعلّم بسكالي الي Pascali Eli.

طبعت هذه المطبعة كتاب المزامير للنبي داود، باللغة العربية، ولكن بالحرف السرياني، وهذا ما يعرف بالكرشوني، وعدد صفحاته 260. ما تزال نسخ منه متوفرة في بعض مكتبات لبنان.

لم يصدر عن هذه المطبعة سوى كتاب المزامير اذ توقفت عن الطباعة بعد

[1] ناصر الجميل، «أثر تلاميذ المدرسة المارونية في أوروبا»، **المنارة**، 1984، العدد 1 و2، ص 240 و241.

أن استدعت روما سركيس الرزّي للعمل في طبع الكتب العربية في مطبعة نشر الايمان. لن تعود مطبعة دير قزحيا إلى العمل قبل بداية القرن التاسع عشر حيث عملت من 1808 وحتى 1897.

أمّا أوّل مطبعة طبعت بالحرف العربي في الشرق فهي مطبعة حلب التي جلبها البطريرك الانطاكي اثناسيوس الدبّاس من بوخارست بمساعدة أمير بلاد الفلاخ قسطنطين برنكوفان. أصدرت هذه المطبعة كتاب المزامير سنة 1706.

في مطبعة حلب تعلّم الشمّاس عبدالله الصائغ، المعروف بعبدالله الزّاخر، فنّ الطباعة قبل أن يأتي إلى لبنان ويؤسّس في دير مار يوحنّا الشوير أوّل مطبعة بالحرف العربي من صنع محليّ. من حلب، مدينة الآداب والفنون، دفع الاضطهاد عبدالله الزّاخر إلى النزوح بسبب حرّية فكره ومعتقده الكاثوليكي، فيمّم وجه لبنان سنة 1722 ناشدًا الأمان والاستقرار، متنقّلاً بين دير مار يوحنّا الشوير للرهبان الملكيين الكاثوليك، ودير سيّدة اللويزة للرهبان الموارنة في ذوق مصبح حيث صديقه المطران جرمانوس فرحات، ودير الآباء اليسوعيين في عينطوره حيث صديقه الاب بيار فروماج، قبل أن يستقر نهائياً، سنة 1731، في دير مار يوحنّا الذي كان آنذاك برئاسة ابن عمه الراهب نقولا الصائغ المشهور بمؤلّفاته الادبية.

بدأ عبدالله الزّاخر بتصميم وانشاء أوّل مطبعة عربية منذ قدومه إلى لبنان فأنشأ له رهبان مار يوحنا بناءً خاصاً على طرف الدير لإيواء آلات الطباعة وآلات صناعة الحبر والتجليد، وأصبحت المطبعة جاهزة للعمل سنة 1733 حيث تمّ البدء بطباعة أول كتاب وهو «ميزان الزمان» للأب اوسابيوس نورمبرغ اليسوعي. صدر الكتاب سنة 1734 وطبع منه 800 نسخة ثم أعيد طبعه في المطبعة نفسها خمس عشرة مرة كان آخرها سنة 1890 حين توقّفت المطبعة نهائيًا عن العمل. عملت مطبعة الزّاخر بشكل متواصل مدة 166 سنة وأصدرت خلالها 33 كتابًا، طبع بعضها أكثر من مرّة حتى بلغ مجموع الطبعات السبعين. من خلال دفاتر حسابات المطبعة يتبيّن أنها كانت تصدّر الكتب العربية المطبوعة إلى سوريا والعراق وفلسطين ومصر وروما وباريس وغيرها، فتعدّى اشعاعها حدود لبنان والمنطقة العربية.

إلى جانب مطبعتي دير قزحيّا ودير الشوير، ظهرت في لبنان مطبعة عربية ثالثة قبل حملة بونابرت على مصر، وهي مطبعة دير القديس جاورجيوس في بيروت فكانت أوّل مطبعة عرفتها بيروت في تاريخها. أسّس هذه المطبعة وجيه ارثوذكسي هو الشيخ يونس نقولا الجبيلي الملقّب بأبي عسكر. بعد أن لمس أبو عسكر فوائد مطبعة الشوير للرهبان الملكيين الكاثوليك سعى جهده لشراء مطبعة لطائفته فتكلل مسعاه بالنجاح. أول كتاب صدر عن هذه المطبعة هو كتاب المزامير، سنة 1751، (367 صفحة مع مقدمة من 30 صفحة) ثم صدر بطبعة ثانية سنة 1753. وبعد ذلك بمدّة وجيزة توقّفت هذه المطبعة عن العمل فبقيت بيروت بدون مطبعة إلى أن جلب المبشّرون الاميركيون مطبعتهم سنة 1834، وكانت رابع مطبعة عرفها لبنان وتلتها المطبعة الكاثوليكية، سنة 1848. كما ظهر العديد من المطابع غيرها في بيروت وجبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر[1]. ولن نتوقف عندها في هذا السياق على أساس أنها ظهرت بعد حملة بونابرت.

ثالثًا: حملة بونابرت على مصر وأثرها في نهضة الشرق

لم تكن حملة بونابرت على مصر مجرّد هجوم عسكري يقع ضمن التنازع بين فرنسا وانكلترا على التوسّع الاستعماري، بل كانت، في الوقت نفسه، مغامرة اجتماعية وثقافية لا مثيل لها، ليس فقط في تاريخ الغزوات العسكرية بل في تاريخ البشرية الحديث... فكوكبة العلماء المتنوعي الاختصاصات والذين رافقوا الجنرال بونابرت إلى مصر أعطوا بعدًا ثقافيًا وحضاريًا إلى حملته تخطّى العمليّات العسكرية، وتركوا أثرًا بعيدًا بعد احتكاك المصريين بحضارة الغرب وعلومه وتقنيّاته الحديثة[2].

لم يرد بونابرت أن يكون قوام حملته على مصر جنودًا وقوّادًا فحسب، بل اصطحب

[1] خليل صابات، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**، القاهرة، دار المعارف، 1958، ص 33-55.

[2] c.h. Pouthas, *Histoire de l'Egypte depuis la conquête ottomane*, Paris, Hachette, 1948, p. 55-57.

معه علماء في مختلف العلوم وأدباء في كل فن، ولم تخل حملته من الشعراء والموسيقيين والممثلين. وكان حريصًا على أن يتعرّف على الشرق بشكل علمي ويتقرّب من سكانه، فأعد لذلك مطابع عربية وفرنسية تعلن لجنوده وللمصريّين عن أغراضه ونواياه وتسجّل حوادث الحملة وتساعده في تدوين الدراسات. لقد أدرك بونابرت تمام الادراك أبعاد حملته من مختلف جوانبها السياسية والعسكرية والحضارية.

1. طباعة المناشير للتأثير على الرأي العام

كان بونابرت يعرف أنه يواجه أمّة شرقية ذات حضارة تختلف اختلافًا كبيرًا عن الحضارة الاوروبية. فرأى أن يجتذب قلوب الشعب المصري ويحاول التظاهر بأنه أتى لتخليصه من استبداد المماليك ولإنشاء حكومة أهلية يكون النفوذ فيها للمصريين. برز ذلك في المنشور الفرنسي الذي طبعه على ظهر سفينة قيادة الاسطول «اوريان» ووزّعه على جنوده ليلة الانزال على البرّ المصري، وكذلك في المنشور العربي الذي طبع أيضًا على ظهر البارجة نفسها ووزّع على المصريين اثر الانزال.

جاء في منشور بونابرت إلى جنوده: «... اعلموا أن الشعب الذي سنعيش معه يدين بالاسلام... فلا تعارضوهم في معتقدهم وعاملوهم كما عاملنا اليهود والايطاليين، واحترموا مشايخهم وقضاتهم كما احترمنا الرهبان والقساوسة. وليكن في نفوسكم من التسامح للتقاليد التي يقضي بها الشرع والمساجد... واعلموا أن الناس الذين ستكونون بينهم يعاملون النساء على غير مألوفنا، وقد أجمعت الأمم أن من يتعدّى على حرمة امرأة انما هو حيوان وبهيم»[1].

في منشوره للمصريين إثر عملية الانزال على شاطئ الاسكندرية في 2 تموز 1798 بعضٌ من مبادئ الثورة الفرنسية وعقيدة الاسلام، بالاضافة إلى الدهاء السياسي الذي يمازج التملّق أحيانًا: «بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله ولا ولد له، ولا شريك له في ملكه... يا أيها المصريون قد قيل لكم اني ما نزلت بهذا

[1] أحمد حافظ عوض، **فتح مصر الحديث، القاهرة**، 1925، ص 89-90.

الطرف الا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدّقوه. وقولوا للمفترين انني ما قدمت اليكم الا لأخلّص حقكم من يد الظالمين وانني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيّه والقرآن العظيم. وقولوا أيضًا لهم أن جميع الناس متساوون عند الله، وان الشيء الذي يفرّقهم عن بعضهم هو العقل والعلوم والفضائل فقط... أيها المشايخ والقضاة والائمّة والجرنلجيّة وأعيان البلد، قولوا لأمّتكم أن الفرنساوية هم أيضًا مسلمون مخلصون، واثبات لذلك أنهم قد نزلوا في روميه الكبرى وضربوا فيها كرسي البابا...»[1].

نرى من خلال هذين المنشورين أن بونابرت لجأ إلى وسيلة اعلام لم تكن متوفرة من قبل في مصر التي لم تعرف الطباعة قبل الحملة الفرنسية، وكان الاعلام فيها يجري من على منابر المساجد التي لم تكن مقصورة على الدعوة إلى الدين بل أصبحت مكانًا مهمًا لاعلان الاخبار السياسية. شكّل توزيع المناشير في الحملة الفرنسية نهاية عهد قديم في مجال الإعلام وبداية عهد جديد لم يكتفِ فيه بونابرت بالمناشير بل عزّزها باصدار الصحف. وكانت الصحافة تستهويه ويبهره أثرها في الحياة العامّة فاعتمد عليها في حروبه في ايطاليا وفي مصر، كما هيّأت له مجال الظهور في فرنسا فاستغلّها أثناء حكمه قنصلاً وامبراطورًا[2].

2. تنظيم الحكم المدني وانشاء الدواوين

على الصعيد الاداري، طبّق بونابرت نظام حكم مدني في مصر، يعتمد على التمثيل الشعبي وقاعدة الانتخاب، وهذا ما لم يكن في مصر من قبل. أسس الدواوين في القاهرة وفي كل من الاقاليم، كما أسس ديوانًا عامًا يضم ممثلين عن الدواوين جميعها. تضمّن الامر الذي أصدره بونابرت بشأن ديوان القاهرة بأنه

(1) عبد الرحمن الجبرتي، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار**، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 1978، الجزء 2، ص 182؛ عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، 1951، الجزء 1، ص 88-90.

(2) ابراهيم عبده، **تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية 1798-1801**، القاهرة، 1949، ص 12.

يتألف من تسعة أعضاء من المشايخ المنتخبين، ومن صلاحياته حكم مدينة القاهرة وتعيين مدير البوليس فيها وتعيين مراقبين للأسواق ولتموين المدينة.

كانت دواوين الاقاليم شبيهة بديوان القاهرة من حيث الصلاحيات ولكنها تألّفت من سبعة أعضاء بدل تسعة، أما الديوان العام فقد تألّف من أعيان العاصمة والاقاليم، وكان بونابرت ينوي من تأسيسه معرفة آراء هؤلاء في المسائل المتفرّعة عن النظام الجديد. وكان كلّ اقليم متمثّلاً بتسعة أشخاص: ثلاثة من العلماء، ثلاثة من التجّار وثلاثة من الاهالي (مشايخ البلاد ورؤساء العربان). حدد بونابرت الميادين المطلوب من الديوان العام ابداء رأيه فيها، وأبرزها: النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجزائي، التشريع الذي يكفل ضبط المواريث، الاقتراحات حول اثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب.

كان على الديوان العام أن ينتخب رئيسًا له ففرض بونابرت أن يجري ذلك بالاقتراع السرّي وفاز بالرئاسة الشيخ الشرقاوي. يتبيّن من خلال ما كتبه الجبرتي عن أعمال الديوان العام ونظامه بأن الاقتراع السرّي الذي فرضه الفرنسيون لم يكن مألوفًا آنذاك وان المصريين كانوا يجرون الانتخاب عادة بالتصويت العلني.

3. المجمع العلمي

اصطحب بونابرت معه إلى مصر مجموعة كبيرة من علماء فرنسا ونوابغها في مختلف الفنون والعلوم: في الرياضة والهندسة والطبّ والجغرافيا والفلك والأدب والكيمياء والاقتصاد السياسي والآثار والمعادن وطبقات الارض والحيوان والنبات وفن العمارة وهندسة الري والقناطر والجسور والميكانيك، بالاضافة إلى طائفة من رجال الفنون من مصورين ورسامين ونحاتين وموسيقيين. تضاربت المصادر التاريخية حول العدد الاجمالي لهؤلاء فتراوح، حسب المصادر، بين 146 و216 شخصًا[1]. ومن أبرزهم: العالم الرياضي مونج، والكيميائي برتوليه وقد

(1) عبد الرحمن الرافعي، **المرجع المذكور**، ص 83، Jean-Joël Bergeon, *L'Egypte Française*, Paris, Perrin, 1991, p. 258 s.

عهد إليهما بونابرت اختيار أعضاء البعثة العلمية والفنية.

عندما استقرّ بونابرت في القاهرة بعد معركة أبوقير أمر بتأسيس المجمع العلمي المصري Institut d'Egypte وقوامه أعضاء من البعثة العلميّة والفنّية التي صحبها معه إلى مصر، وذلك على غرار المجمع العلمي الفرنسي الذي أنشئ سنة 1795 وكان هو أحد أعضائه.

أصدر بونابرت أمره بإنشاء المجمع العلمي المصري في 22 آب 1798 وحدد مهامه وميادين عمله:

1- تقدُّم العلوم والمعارف في مصر.

2- دراسة المسائل والابحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصّة بمصر ونشر هذه الابحاث.

3- ابداء الرأي للحكومة في المسائل التي تستشيره فيها.

يتألّف المجمع من أربعة أقسام يضم كل منها اثني عشر عضواً: قسم الرياضيات، وقسم الطبيعيات، وقسم الاقتصاد السياسي، وقسم الآداب والفنون.

كان المجمع ينعقد مرّتين في الشهر ويجوز لقواد الجيش الفرنسي وضباطه أن يحضروا جلساته. كما كان ينشر مجموعة أبحاثه كل ثلاثة أشهر، وتشمل هذه الابحاث مذكّرات أعضائه وتقارير اللجان المختصّة.

كرّس المجمع جائزتين تمنحان كل سنتين:

- جائزة لأهمّ بحث خاصّ بتقدّم الحضارة والمدينة في مصر.
- جائزة لأهمّ بحث خاصّ بتقدّم الصناعة.

في أول جلسة عقدها المجمع بحضور الجنرال بونابرت، عرض على أعضائه درس بعض المسائل الاساسية:

1- الوسائل التي يمكن اتباعها لتدبير مواد الوقود لأفران الجيش.

2- البحث في امكانية وجود وسيلة في مصر تسمح باستبدال حشيشة الدينار في صنع البيرة.

3- الوسائل الناجعة لترشيح وتبريد مياه النيل.

4- ما هو الانفع لمصر: طواحين الماء أم طواحين الهواء؟

5- هل في مصر مواد أوّلية لصنع البارود؟ وما هي هذه المواد؟

6- ما هي حالة التشريع والقضاء المدني والجنائي في مصر؟ وما هي حالة التعليم؟ والاصلاحات التي يمكن ادخالها على هذه النظم؟

وفي الجلسات التالية عرض بونابرت درس مسائل أخرى مثل: طرق تحسين زراعة العنب والقمح في مصر، تموين القلعة بمياه النيل وحفر الآبار في الصحراء...

4. مطابع الحملة الفرنسية

علّق بونابرت أهمية كبيرة على المطبعة العربية التي جلبها معه من فرنسا وذلك لدورها في التأثير على الرأي العام المصري، فكتب إلى العالم مونج المسؤول عن تحضير أدوات المطبعة: «اني أوصيك خاصّة بالمطبعة العربية للدعاية»[1].

استقرّت المطبعة الفرنسية والمطبعة العربية في الاسكندرية أولاً، وأطلق على هذه الاخيرة اسم «المطبعة الشرقية». ثم تم نقلها إلى القاهرة فعرفت باسم «المطبعة الاهلية». كان يعمل في المطبعة الشرقية حوالى عشرة موظفين بين أوروبيين وعرب وكلهم من خارج مصر، وكانوا بإدارة دو ايليا فاتالا وهو من ديار بكر. كما كان يعمل في المطبعة الفرنسية حوالى ثمانية عشر موظفاً بإدارة جان جوزيف مارسيل، وهو من باريس.

إلى جانب هاتين المطبعتين ضمّت حملة بونابرت مطبعة فرنسية أخرى لمواطن حرّ ليس ملحقاً بجيش بونابرت، وهو جوزيف عمانوئيل مارك اوريل الذي أسّس في القاهرة أوّل مطبعة عرفتها تلك المدينة وذلك قبل أن ينقل إليها بونابرت مطبعته من الاسكندرية. كان مارك اوريل مهتماً بنشر أخبار حملة بونابرت على مصر ولكنّ هذا الاخير طلب منه طبع أوامره الرسمية ومنشوراته الصادرة باللغة الفرنسية في القاهرة لأن المطبعة الرسمية كانت ما تزال في الاسكندرية.

---

[1] ابراهيم عبده، المرجع المذكور، ص 27.

5. الصحافة والمطبوعات

لم يعرف المصريون الخبر المطبوع إلا بعد نزول حملة بونابرت في الاراضي المصرية. بعد استيلائه مباشرة على القاهرة أصدر بونابرت جريدة «بريد مصر» *Le Courrier de l'Egypte*. صدر العدد الاوّل في 28 آب 1798 وتوقّفت عن الصدور في تموز 1801، فصدر منها بين هذين التاريخين 116 عدداً في حجم كتاب وسط (14 × 20 سنتم) وكانت تضم أخبار القاهرة والاقاليم، بالاضافة إلى أخبار سوريا وفلسطين وأوروبا. وكانت هذه الاخبار تنشر بشكل انتقائي بسبب خضوعها للرّقابة المسبقة. كما كانت الجريدة تعنى بأخبار الآداب والفنون وبأعمال المجلس العلمي.

مع «بريد مصر»، أصدر بونابرت مجلّة علميّة عرفت بـ«العشرية المصرية» *La Décade Egyptienne* لتكون لسان حال المجمع العلمي الفرنسي. وكانت تظهر مرة كل عشرة أيام. صدر العدد الاول منها في 1 تشرين الاول 1798، وكانت مخصّصة للعلوم والفنون ومحصورة بأعمال المجلس العلمي المصري.

إلى جانب الصحف والمجلاّت نشرت المطبعة العربية التي جلبها بونابرت إلى مصر بعض المؤلّفات والمطبوعات الاخرى:

1. الحروف الهجائية العربية والتركية والفارسية التي تستعملها المطبعة الشرقية (16 صفحة)، تأليف جان جوزيف مارسيل.
2. تمارين في المطالعة العربية (مختارات من القرآن) (12 صفحة) تأليف جان جوزيف مارسيل.
3. وصف الرمد في مصر وطرق علاجه، لطبيب الجيش الفرنسي في الشرق سافاري دو بريف.
4. محفوظات من لقمان الملقّب بالحكيم (مع ترجمة فرنسية)، (120 صفحة) تأليف جان جوزيف مارسيل.
5. دستور الجمهورية الفرنسية.
6. منشور عن داء الجدري (باللغتين العربية والفرنسية).

7. مجموعة المستندات الخاصّة بمحاكمة سليمان الحلبي قاتل القائد كليبير (باللغات الفرنسية والعربية والتركية).
8. التقويم السنوي للجمهورية الفرنسية مع مقارنة بالتقويم الهجري.

الخلاصة: بواكير النهضة في مدارس لبنان ومطابعه قبل تنظيمات بونابرت الثورية في مصر

مما لا شك فيه أنه كان لحملة بونابرت على مصر أثر كبير في يقظة الشرق على مبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها وعلى نهج البحث العلمي والقوانين والانظمة المدنية. ظهر ذلك بوضوح بعد وصول محمد علي إلى الحكم على أثر خروج الفرنسيين من مصر، بحيث أعطى اهتمامًا خاصًا للاستثمار العلمي للموارد الطبيعية، وللمساواة بين أتباع جميع الأديان وتطوير الزراعة والصناعة عن طريق استعمال الآلات والتقنيّات الحديثة وتنظيم جيش مدرّب ومنضبط وتأسيس المطابع ونشر المطبوعات... حتى أن لبنان نفسه تأثر بهذا النهج الجديد في السياسة والادارة عندما احتلّت الجيوش المصرية البلاد على أثر حملة ابراهيم باشا على بلاد الشام. فقد حاول هذا الاخير أن يدخل إلى لبنان المبادئ الحديثة في فرض الضرائب وفي جبايتها وفي تنظيم القضاء.

لكن يبقى لبنان سابقًا لمصر ولسائر المناطق العربية في انفتاحه على الفكر الغربي وعلى تقنيّات الطباعة والتأليف والنشر. وقد ظهر ذلك جليًا من خلال كوكبة العلماء الذين درسوا في روما وكانوا خير سفراء لثقافة الشرق وحضارته. كما ساهموا في يقظة هذا الشرق عن طريق النهضة باللغة والآداب العربية. وقد لعبت مدارس الاديار دورًا رائدًا ان في حلب أو في جبال لبنان.

فقبل دوي مدافع بونابرت في مصر، استفاق الشرق على قرقعة المطابع في وادي قاديشا سنة 1610 وفي دير الخنشارة سنة 1733 وفي دير مار جاورجيوس في بيروت سنة 1751 وغيرها وغيرها. يعبّر مارون عبود عن دور لبنان في الحفاظ على قبس المعرفة في زمن الانحطاط فيقول: «في أعماق الاديرة حفظ الرهبان العلم قبسًا كنار المجوس الدائمة. وفي ثنايا كهوف الجبل كانت تذكى تلك النار بالقلمين

العربي والكرشوني، فظلّ الكهف في زمن الرعب مستودعًا للمعرفة ومعجنًا لخميرة العلم فتخّت وفاضت على حفافيه».

لكن فضل لبنان على النهضة ليس بالنسبة إلينا مدعاة تمنين، إذ لا منّة لمعطٍ على مستفيد لأن من أعطى لم يعط مما هو له، انما أعطى الحياة مما هو لها، كما يقول جبران.

بين لبنان ووادي النيل، وبينهما وبين أي مركز اشعاع، أكان في الشرق أم في الغرب، علاقة تواصل حضاري، هي علاقة تبادلية وليست علاقة تنازلية، فكل مؤثّر متأثّر، وكل متأثّر مؤثّر، وان اختلفت الآثار في الكمّ والكيف.

يمكن أن يكون بعض الشرق قد استفاق على دوي مدافع بونابرت وعلى قرقعة مطابعه في مصر، ولكنّ لبنان المنفتح على العلم، أياً كان مصدره، استفاق مع مدارسه ومطابعه قبل حملة بونابرت بحوالى القرنين وأضاء شمعة النهضة في عتمة الانحطاط. قدره أن يبقى، على الرغم من العواصف والانواء، أميناً لرسالة الانفتاح، لا يعرف للعلوم والثقافات حواجز ولا تقف عند طموحات أبنائه عوائق.

انجز طبع هذا الكتاب
على مطابع هايدلبرغ، بيروت-لبنان

تميّزت معظم الدراسات العائدة إلى تاريخ لبنان، حتى السبعينات من القرن العشرين، بالتركيز على التاريخ السياسي، فسلّطت الأضواء على دور الأمراء حكّام الجبل وبعض المشايخ المقاطعجيين وصراعاتهم من أجل السلطة أو التسلّط، تاركة في الظلّ دور الشعب العادي المعاند الذي تحدّى إلى جانب قساوة الطبيعة، مظالم الحكّام والغزاة. ويسير هذا الكتاب على هدى المدرسة التجدّدية في التاريخ الإجتماعي المتجاوزة للأحداث السياسية إلى دراسة الحياة الإقتصادية والإجتماعية عبر مختلف الأزمنة والأمكنة، مؤكدة على ضرورة انفتاح التاريخ على العلوم الإنسانية الأخرى وعلى العلوم الوضعية، فيفيد من تطوّرها ومن تقنيّاتها الحديثة، كعلم السكّان، والإحصاء، والرياضيات والبيولوجيا، وغيرها.

من محتويات الكتاب: الوجه الآخر للعلامة إبراهيم الحاقلاني (الأعمال التجارية)؛ انتقال الملكية والنفوذ من اللمعيين إلى الإكليروس في المتن في القرن الثامن عشر؛ ممارسة رجال الدين المسيحيين للقضاء المدني بحسب سنن الشرع الإسلامي في عهد الأمير بشير الشهابي؛ البطاركة الموارنة في كتابات الرحالة الغربيين...

جوزيف أبو نهرا دكتور دولة في التاريخ من جامعة ستراسبورغ و أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية (1976-2006) وعميد كلية التربية فيها (1994-2000).

ديرا عينطورة Laborde, *Voyage de la Syrie*, 1837

9 789953 741406

ISBN 9953-74-140-9